2013
التقرير السنوي

بنك الرياض
riyad bank

riyadbank.com

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع

صاحب السمو الملكي
الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين

سنكون البنك السعودي الرائد، الأول في الجودة،
الأول في إثراء القيمة، والأول في الإهتمام بالعملاء،
وتلبية احتياجاتهم، وذلك بالاستمرار في تطوير
خدماتنا، مع تنمية العائد لمساهمي البنك

المحتويات

01	ملخص البيانات المالية 2013م	6
02	مجلس الإدارة	10
	كلمة رئيس مجلس الإدارة	12
	أعضاء مجلس الإدارة	14
	تقرير مجلس الإدارة	16
03	ملخص إنجازات العام 2013م	32
	الخدمات المصرفية للأفراد	34
	الخدمات المصرفية الإسلامية	34
	المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية	34
	مصرفية السيدات	35
	الفروع الخارجية	35
	الخدمات المصرفية للشركات	35
	قطاع الخزانة والإستثمار	36
	المحفظة الإستثمارية	36
	إدارة المخاطر	36
	مخاطر الإئتمان	36
	مخاطر السوق	37
	المخاطر التشغيلية	37
	اختبارات الجهد (التحمل)	38
	التصنيف الائتماني	38
	تقنية المعلومات	38
	حوكمة تقنية المعلومات	39
	إدارة الإلتزام	39
	الموارد البشرية	39
	التسويق والاتصالات	39
	إدارة ضمان الجودة	40
	خدمة المجتمع	40
	شركة الرياض المالية	41
04	الآفاق الاقتصادية والمالية	42
	مقدمة	44
	أسواق النفط	45
	إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي	46
	الاقتصاد السعودي	48
	الأسواق المالية	48
	أداء الاقتصاد الكلي في عام 2013م والتوقعات لعام 2014م	49
05	البيانات المالية لعام 2013م	50
	تقرير مراجعي الحسابات	52
	البيانات المالية لعام 2013م	54
	قائمة الدخل	55
	قائمة الدخل الشامل	56
	قائمة التغّيرات في حقوق المساهمين	57
	قائمة التدفقات النقدية	58
	الإيضاحات	59
06	الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل 3	114
	المخاطر الائتمانية	116
	مخاطر السوق	118
	المخاطر التشغيلية	118
	المخاطر الأخرى	119
07	الإدارة التنفيذية	120
	الإدارة التنفيذية	122
	الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية	124

01

ملخص البيانات المالية 2013م

ملخص البيانات المالية

2013م

مليون ريال ملخص البيانات المالية	2013	2012	2011	2010	2009
إجمالي الموجودات	205,246	190,181	180,887	173,556	176,399
القروض والسلف، صافي	131,191	117,471	112,973	106,035	106,515
الاستثمارات، صافي	43,538	36,254	36,616	33,822	32,308
ودائع العملاء	153,200	146,215	139,823	126,945	125,278
حقوق المساهمين	33,870	31,964	30,158	29,233	28,235
صافي الربح	3,947	3,466	3,149	2,825	3,030
الدخل الصافي من العمولات الخاصة	4,697	4,381	4,197	4,142	4,347
إجمالي دخل العمليات	7,131	6,866	6,321	5,981	5,960
الدخل الصافي من الرسوم والعمولات	1,821	1,777	1,589	1,418	1,223
معدل العائد على متوسط الموجودات	%2.00	%1.87	%1.78	%1.61	%1.79
معدل العائد على حقوق المساهمين	%11.99	%10.84	%10.44	%9.66	%10.73

إجمالي الموجودات (ألف مليون ريال)

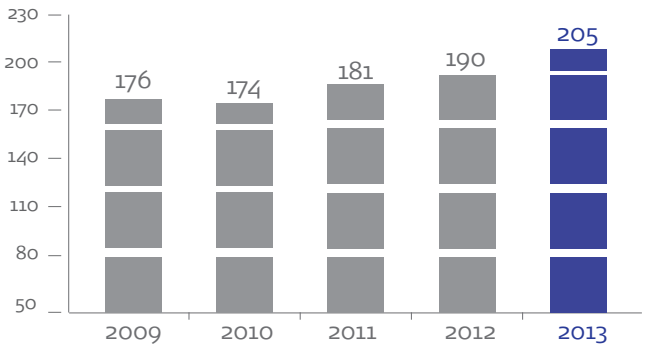

القروض والسلف (ألف مليون ريال)

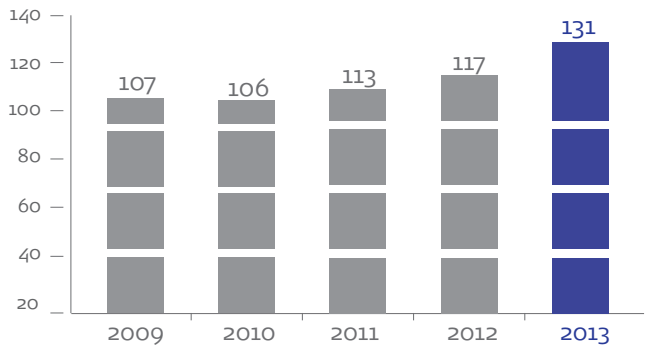

حقوق المساهمين (ألف مليون ريال)

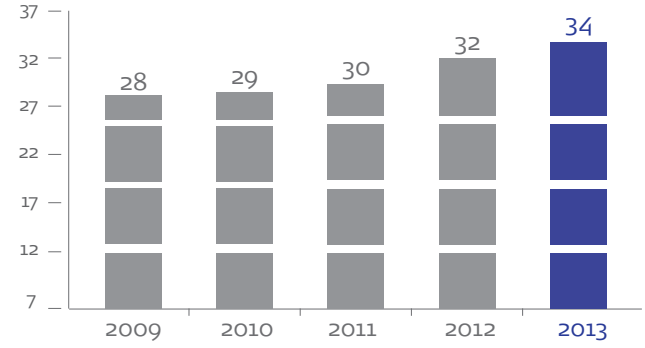

ودائع العملاء (ألف مليون ريال)

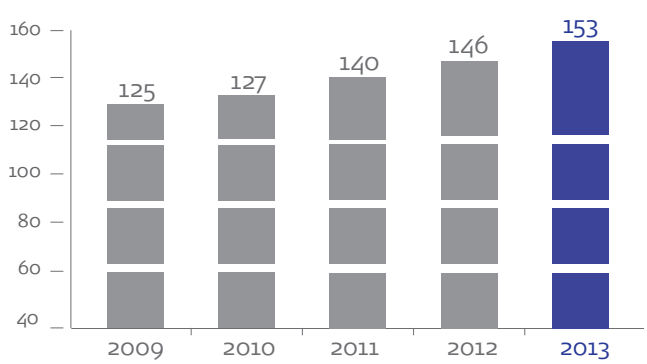

02

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

أين كنّا ؟ ..... كيف وصلنا ؟ ..... إلى أين نسير ؟

تلك أسئلة نتحاور معها في سلسلة متصلة من الدراسات والأبحاث والنقاشات.

فمن هذه الأسئلة، ومن تلك الدراسات والأبحاث، تنطلق الاستراتيجيات التي نبني على أساسها توجه البنك ومساره.

فالتخطيط الاستراتيجي ركن أساسي في إدارة دفة أية منشأة، فما بالك إذ هي قلعة اقتصادية قوية وصلبة، تنمّي حقوق عملائها ومساهميها وتنمو معهم.

فبنك الرياض يسير على أسس سليمة وواضحة ويتبع مساراً جلياً من النمو المضطرد البعيد عن المضاربات والاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة.

ورغم الأزمات المالية التي عانتها العديد من البنوك العالمية نتيجة ارتفاع المخاطر، إلا أن بنك الرياض تحاشى الانزلاق في بهرجة المزايدات والمضاربات والتنبؤات.

ولقد واصل البنك مسيرته الناجحة وتمكن من تحقيق معدلات نمو عالية في ظل سياسة مصرفية حصيفة، تهدف إلى تحقيق التطور المتأني والمضطرد. فقد ارتفعت موجودات البنك بنسبة 7.9%، كما ازدادت الودائع المصرفية لديه بنسبة 4.8%، ونمت القروض التي قدمها البنك للقطاع الخاص بنسبة 11.7%، مما أسهم في زيادة أرباحه بنسبة 13.9% ولم تقتصر مسيرة بنك الرياض على سلوك اتجاه واحد فقط، بل أنه سلك العديد من الطرق في مسيرته المشرفة قاصداً من خلالها التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في وطننا الحبيب.

وكم يعتز بنك الرياض بالثقة الغالية من قبل عملائه ومستثمريه، والتي تكبر مع مرور الزمن سنةً بعد سنة، حيث استمر بعطائه اللامحدود من حيث الخدمة المصرفية والاستثمارية المتميزة وتقديم العوائد المجزية لمساهميه.

ولقد كان بنك الرياض من البنوك السبّاقة لكل ما فيه خدمةٌ للمجتمع في جميع مجالات التكافل الاجتماعي، وذلك من خلال عطاء يفيض بالخير في العديد من النشاطات والفعاليات الخيرية سواءً كانت بالقطاعات الاجتماعية، أو التعليمية، أو الصحية، أو الثقافية، أو الرياضية، والترفيهية، حيث ساهم في دعم متطلبات العديد من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مشاريع جمَّة، من أبرزها مشروع النقل الخيري الذي ذلل الكثير من الصعاب أمامهم، كما احتضن ورعى برنامج "يدوي" الذي عزز روح التحدي عند مجموعة من السيدات ذوات الاحتياجات الخاصة، فنمّى لديهن الثقة بالنفس، وأثبت لهن وللمجتمع بأكمله بأنَّ (من وضع باب الأمل لا يعرف كلمة مستحيل).

كما اهتم البنك أيضاً بالمؤتمرات الاقتصادية والمنتديات، وشارك بالعديد من المهرجانات كالمهرجانات التراثية والترفيهية ومهرجان "الجنادرية" بالإضافة إلى مهرجان "الدوخلة" ومهرجان "الشرقية" وغيرهم.

وقد كان لبنك الرياض دوره الملحوظ في التوعية الهادفة لرفع مستوى الوعي عند أفراد المجتمع في مواضيع عدة كأهمية الفحص المبكر لسرطان الثدي، وتوضيح أضرار المخدرات، والتوعية حول مرض الإيدز، وفرط الحركة وتشتت الانتباه "افتا" وغيرهم.

كذلك استمر البنك في مسيرته الناجحة في مجال أعمال التمويل، ابتداءً من القروض الشخصية وحتى المشاريع العملاقة. فقد برُزَ بدوره كممولٍ أساسي للمشاريع الوطنية من صغارها كالصناعات اليدوية حتى كبارها كالصناعات البتروكيماوية والطاقة والمياه، علاوةً على عددٍ ضخمٍ من أهم مشاريع البنية الأساسية في المملكة.

واستمر البنك خلال عام 2013م في المضي قدماً بخطواتٍ جادةٍ نحو إطلاق البرامج، وبناء الاستراتيجيات، كبرنامج "إثراء تجربة العميل" والموجه لإحداث نقلةٍ نوعيةٍ في مستوى خدماته وتلبية الاحتياجات المتنامية لعملائه من مختلف الشرائح بفاعلية أكبر، وهو الأمر الذي قابله النمو اللافت في حجم قاعدة عُملاء البنك، مما يعد مصدر اعتزازٍ وفخرٍ للبنك، وموقعاً آخر للتفوق.

ولم تقتصر خدمة عملاء البنك على الداخل فقط، بل تواجدنا في الخارج أيضاً من خلال مكاتبنا في لندن وهيوستن وسنغافورة لتلبية احتياجاتهم أينما تواجدوا وبنفس الجودة والأداء المتميز.

وقد حقق بنك الرياض خلال عام 2013م زيادةً في أرباحه مقارنةً بالعام الفائت يهدف البنك من خلالها إلى تحقيق طموح مساهميه ومواصلة تنمية العوائد على حقوقهم، بالإضافة إلى دعم مركز البنك الريادي في القطاع المصرفي.

كما قام البنك بإصدار الصكوك متوسطة الأجل حيث أنجز عملية طرحه لصكوكٍ أوليةٍ بقيمة أربعة آلاف مليون ريال بتاريخ 6 نوفمبر 2013م، وما هذا إلا هدفٌ من أهداف البنك بتنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقاتها ودعم محفظة التمويل.

ويترتب على ما سبق ما حققه بنك الرياض من تصنيف ائتماني عالٍ خلال العام المنصرم حيث حافظ على تصنيفه (A+) من وكالة ستاندرد آند بورز للالتزامات طويلة الأجل، وأعلى تصنيف متاح (A-1) للالتزامات القصيرة الأجل، وهذا إن دلَّ فإنما يدلُ على متانة وقوة مركز بنك الرياض المالي وعِظم ثقة مستثمريه به.

وإيماناً من مجلس الإدارة بأن الأداء المتميز والعلامات المضيئة في سجل أداء البنك والتي تزداد بريقاً بمضي السنوات، تقف وراءها عزائم مخلصة متميزة تعمل جاهدة دؤوبة دون كللٍ أو ملل سعياً للتقدم والتصدر بالأداء، لذلك فلم يغفل البنك لحظة عن أهمية العنصر البشري في هيكله حيث يُعَد رافعة التميز

وركيزة النجاح له. فقد حرص مجلس الإدارة حرصاً شديداً على التوظيف الوطني لما لذلك من خدمة للوطن والمواطن والاقتصاد الوطني، حيث تمكن البنك خلال العام المنصرم من تحقيق نسبة التوطين الوظيفي في قطاعاته بنسبةٍ إجماليةٍ تصل حتى 93%، وبلوغه نسبةً متميزةً في التوظيف النسائي، حيث بلغت نسبة التوظيف النسائي في قطاعات البنك حوالي 22% حتى نهاية عام 2013م و بنسبة 100% مواطنات سعوديات. ويهدف البنك إلى استمرار دعم عمل السيدات، وذلك لما للمرأة السعودية من دورٍ مهمٍ وفاعلٍ في المجتمع والاقتصاد الوطني.

كما حرص مجلس الإدارة على تنمية ورفع مهارات موظفي البنك وتدريبهم وتطوير أدائهم الوظيفي، كي ينتجوا عملاً متقناً بجميع أشكاله وخدماته المصرفية، هدفها الأساسي تلبية خدمة العملاء على أعلى المستويات من خلال التعامل المباشر وكذلك من خلال قنواته الإلكترونية المتعددة، ليلبوا احتياجات عملائهم بكل يسرٍ وسهولةٍ و أمان، في وقتٍ قياسي.

ولقد أتاح البنك أكثر من 10,000 فرصةٍ تدريبيةٍ لموظفيه خلال عام 2013م داخل وخارج المملكة، كما اعتمد البنك سلسلةً واسعةً من برامج التدريب لتأهيل موظفيه وموظفاته حرصاً منه على الحفاظ على مستوى كفاءتهم وضمان تحفّزهم الدائم نحو الابتكار، كبرنامج "بنك الرياض" و برنامج "الخريجين"، وبرنامج "كفاءات" لتعزيز المهارات بالفروع.

وما هذه إلا نبذةٌ مما حققه بنك الرياض من إنجازات خلال عام 2013م والتي تضاف إلى قائمةٍ طويلة من الإنجازات المتواترة التي تمكن البنك من تسجيلها خلال مسيرته المصرفية العريقة، وبناء لبناته على قاعدة صلبة من الطموحات والإمكانيات.

ونحن إذ نقلب صفحات تقريرنا السنوي للعام المنصرم، فإننا نرنو بأبصارنا نحو عامٍ جديدٍ عنوانه التألق الدائم، والعمل المتواصل لتحقيق ما يتطلع إليه عملاؤنا ومساهمونا وأبناء أسرة بنك الرياض الواحدة.

ومع بداية عام 2014م، تقدَّم البنك إلى الجهات الرسمية المعنية بطلب زيادة رأس ماله إلى ثلاثين ألف مليون ريال، وذلك لمقابلة الاحتياجات التمويلية المتزايدة نتيجةً للنمو الاقتصادي المزدهر في وطننا الحبيب.

وفي الختام، ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، أكرر شكري وامتناني لثقتكم الغالية ولجميع منسوبي ومنسوبات البنك لما يبذلونه من جهودٍ بارزةٍ كفريقٍ واحدٍ يسعى جاهداً إلى التميز والريادة.

مع أطيب تحياتي،

راشد العبدالعزيز الراشد

أعضاء مجلس الإدارة

راشد العبدالعزيز الراشد
رئيس مجلس الإدارة

خالد حمزة نحاس
عضو مجلس الإدارة

عبدالرحمن حسن شربتلي
عضو مجلس الإدارة

عبدالعزيز صالح الجربوع
عضو مجلس الإدارة

عبدالله إبراهيم العياضي
عضو مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
عبدالله إبراهيم العياضي
فارس عبدالله أبا الخيل
محمد عبدالعزيز العفالق
وليد عبدالرحمن العيسى

لجنة المراجعة

عبدالله محمد العيسى (رئيس)
نادر إبراهيم الوهيبي
ابراهيم العلي الخضير
عبدالله حسن العبدالقادر
عبدالله عبداللطيف السيف

عبدالله محمد العيسى
عضو مجلس الإدارة

فارس عبدالله أبا الخيل
عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالعزيز العفالق
عضو مجلس الإدارة

نادر إبراهيم الوهيبي
عضو مجلس الإدارة

وليد عبدالرحمن العيسى
عضو مجلس الإدارة

لجنة الترشيحات والمكافآت

عبدالله إبراهيم العياضي (رئيس)
راشد العبدالعزيز الراشد
فارس عبدالله أبا الخيل
محمد عبدالعزيز العفالق
نادر إبراهيم الوهيبي
وليد عبدالرحمن العيسى

مجموعة التخطيط الإستراتيجي

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
عبدالعزيز صالح الجربوع
عبدالله محمد العيسى
فارس عبدالله أبا الخيل
نادر إبراهيم الوهيبي

لجنة المخاطر

محمد عبدالعزيز العفالق (رئيس)
عبدالله إبراهيم العياضي
وليد عبدالرحمن العيسى

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة:

يسر مجلس الإدارة أن يتقدم بتقريره السنوي عن أداء البنك (بنك الرياض وشركاته التابعة) للعام 2013م. متضمناً معلومات عن أنشطة البنك، وأهم إنجازاته، واستراتيجياته ونتائجه المالية، ومجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملة تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدم هذا التقرير.

أنشطة البنك الرئيسة:

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، حيث يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية، ومشاريع البنية التحتية، من خلال شبكة فروعه البالغ عددها (252) داخل المملكة وفرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة. كما يقوم البنك من خلال شركته (الرياض المالية) بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول، وتلبية احتياجات الأفراد بتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، ومجموعة واسعة من خدمات الاستثمار والصناديق الاستثمارية. وتتضمن قائمة الدخل عرضاً للدخل حسب أنشطة البنك الرئيسية، وكذلك الإيضاحات ذات الأرقام (20 و21). كما تم عرض نتائج أعمال، وقطاعات البنك بالإيضاح رقم (26) المرفق بالقوائم المالية الختامية للعام 2013م. وقد ورد وصف تفصيلي للمخاطر التي يواجهها أو قد يواجهها البنك في المستقبل في الإيضاحات ذات الأرقام (27 و28 و29 و30) التي تعد جزءاً مكملاً لتقرير مجلس الإدارة.

أهم الإنجازات:

تمكن البنك في نهاية عام 2013م من تحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته وبدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسة، وذلك باستحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات عملاء البنك وتعزز دوره الريادي في العديد من الأنشطة المصرفية. وقد تنوعت إنجازات البنك في مختلف قطاعاته وأنشطته، والتي من أهمها ما يلي:

الخدمات المصرفيّة للأفراد:

أظهرت استراتيجية مصرفية الأفراد المعدة في عام 2010م خلال الثلاث سنوات الماضية، تقدماً واسعاً في عدد من المجالات مما أدى إلى تحقيق نمو إيجابي في الدخل والأصول والحصة السوقية. ويتم قياس أداء تطبيق الاستراتيجية سنوياً وبشكل مستمر من أجل تحقيق أعلى معايير النجاح. ومن أبرز الإنجازات لعام 2013م:

في مجال البطاقات الائتمانية، كرمت شركة ماستركارد بنك الرياض لبيعها أكثر من 100 ألف بطاقة تيتانيوم ماستردكارد في وقت قياسي مما حقق أفضل نمو في محفظة بطاقات الائتمان على نطاق جميع البنوك في منطقة الشرق الأوسط. كما دشن البنك البطاقة الائتمانية الأولى من نوعها في المملكة (وورلد ايليت)، والمطلية بالذهب الخالص، خصيصا للنخبة من عملائها من كبار الشخصيات، كما انفرد البنك بإطلاق بطاقة كأس العالم (فيفا فيزا) الائتمانية مع تقديم 15 فرصة فوز برحلة إلى البرازيل لمشاهدة مباريات كأس العالم 2014م.

ومع تزايد الحاجة إلى خدمات الحوالات المالية الآمنة والسهلة، أطلق البنك خدمات "إيزي ترانسفير" للحوالات المالية بصفته وكيلاً لشركة ويسترن يونيون، وتهدف مراكز إيزي ترانسفير إلى خدمة كافة العملاء من المواطنين والوافدين، للاستفادة من الشريحة السوقية الضخمة.

أما في مجال التمويل الشخصي، فقد حقق البنك نتائج إيجابية حيث يحتل بنك الرياض مركزاً متميزاً في القطاع المصرفي بالمملكة من حيث حجم وقيمة القرض والأعلى نمواً في الحصة السوقية في القروض الشخصية مقارنة بمتوسط نمو السوق، كما طبق البنك حلولاً تقنية ساعدت على سرعة إنجاز طلبات الاقتراض وخدمة العملاء في وقت قياسي وقد تم تطبيق تلك الحلول الآلية في كافة فروع البنك خلال الربع الثالث من العام 2013م.

وفي مجال المصرفية الإلكترونية، فقد حقق بنك الرياض المركز الأول في توفير شبكات الصراف الآلي خارج مواقع الفروع. كما تم إطلاق تطبيق رياض موبايل على الأجهزة الذكية مما سهل على العميل القيام بعملياته البنكية بكل يسر وأمان.

كما استكمل البنك جزءاً مهماً من تطوير خدمات (الرياض أون لاين) والتي يتوقع إنجازها بصورة متكاملة خلال الربع الأول من عام 2014م، وسيلبي هذا التطوير متطلبات العملاء المستمرة من خلال باقة من الخدمات المتطورة في استخدامات الإنترنت بصورة مريحة وسريعة لإنجاز العمليات المالية وغير المالية.

مصرفية الشركات:

تحتل مصرفية الشركات في بنك الرياض مركزاً مرموقاً ومتقدماً في السوق المصرفي السعودي كونها أحد أكبر مقدمي حلول التمويل التجاري لعملاء مصرفية الشركات في المملكة. وتعد مصرفية الشركات من أكبر القطاعات المساهمة في نمو الدخل والأصول في بنك الرياض. وفي عام 2013م انصبت توجهات مصرفية الشركات على رفع مستوى خدمة العملاء وكذلك التوسع في توفير المنتجات الخاصة بالشركات بحيث تتحول تلك العلاقة إلى تجربة مصرفية متكاملة.

وعلى صعيد عمليات تمويل الشركات، استمر البنك في دوره الريادي في تمويل ودعم عدد من المشاريع الكبرى في مختلف

المجالات الاقتصادية، مثل أول مصفاة "لمادة الألومنيوم" وأول منجم "بوكسايت" في الشرق الأوسط. كما حافظ البنك على دوره الريادي في تمويل الشركات، واستمر في دوره كمستشار مشارك لأضخم مشروع بتروكيماويات يتم إنشاؤه في مرحلة واحدة في العالم.

ويهتم البنك بتمويل المشاريع المرتبطة بقطاع المقاولات لتنفيذ المشاريع التجارية، ومشاريع البنية التحتية العملاقة في المملكة. وقد شارك قسم مصرفية الشركات، من خلال علاقات فروعه الدولية مع الشركات العالمية، في تمويل ثلاثة من اخادات مترو الرياض وقدّم لهم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية، كما قام البنك بتقديم عروض مصرفية شاملة لموظفيهم، ويعكف البنك على ابتكار خدمات ومنتجات ذات صلة بالمشروع ككل.

وفيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أثبت برنامج (كفالة) أن بنك الرياض على التزام كامل بتمويل وخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة السريعة النمو، ويظل بنك الرياض أحد أكبر الممولين من خلال هذا البرنامج.

قطاع الخزانة والاستثمار:

واصل قطاع الخزانة خلال عام 2013م حرصه على تنويع قاعدة العملاء وإتاحة المزيد من المنتجات والخيارات لهم، كما تبنى قطاع الخزانة خلال العام تنشيط البيع التبادلي للمنتجات لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة والشركات.

ولتلبية الحاجة المتزايدة من العملاء للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة، فقد أطلق قطاع الخزانة ثلاثة منتجات جديدة وهي "وعد بالصرف للعملات الأجنبية"،"استثمار المرابحة المركب" و"الوعد المشروط للعملات الأجنبية".

ويسعى قطاع الخزانة، في العام 2014م إلى إضافة إمكانيات البحث في أسواق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت بهدف تعزيز العائد على المحفظة الاستثمارية ضمن حدود سياسات المخاطر المعتمدة. كما يخطط ايضاً للبناء على ضوء البيع التبادلي الذي تحقق، بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات وحلول التحوط التي يمكن أن تلبي احتياجات العملاء والطلب المتزايد على حلول التحوط المتقدمة.

وبالتعاون مع وحدة إدارة الميزانية (BSM) وتحت إشراف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، فقد تمكن قطاع الخزانة خلال العام من إصدار صكوك متوسطة الأجل متوافقة مع أحكام الشريعة وذلك لتنويع مصادر التمويل وتعزيز وضع السيولة في البنك.

وخلال عام 2013م ركزت وحدة إدارة الميزانية (BSM) على تطوير منهجيات وأدوات لتعزيز الإدارة الفعالة لهيكل سعر الفائدة ومخاطر السيولة.

ويعتمد البنك في سياسته الاستثمارية على مراعاة الجودة والتنوع والسيولة في توزيع الأصول تحت إشراف لجنة الاستثمار بالبنك. وتتكون محفظة البنك الاستثمارية من أصول متنوعة محلية ودولية ومثل الدخل الثابت (السندات الحكومية والشركات) الجزء الأكبر من أصول المحفظة، وقد كان أداء المحفظة جيداً خلال العام 2013م حيث حققت عوائد مجزية.

المصرفية الإسلامية:

يواصل بنك الرياض تصميم مجموعة خاصة من المنتجات والخدمات الإسلامية التي تشمل المعاملات المصرفية اليومية والتمويل والحلول الاستثمارية لعملائه من الأفراد والشركات بمنهجية واضحة ومعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك.

وقامت إدارة المصرفيّة الإسلاميّة بتنفيذ ورش عمل لتدريب 350 من موظفي البنك ركزت فيها على التعريف بالمنتجات المصرفية الإسلامية وأفضل الطرق لعرضها على العملاء والرد على استفساراتهم.

كما استمر البنك في حملة التعريف بهذه المنتجات، حيث أقامت الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك ثلاثة لقاءات مع العملاء في كل من المنطقة الغربية والشرقية والوسطى، وبحرص بنك الرياض من خلال تنظيم هذه الفعاليات على التواصل مع عملائه عبر هذه الندوات، ومناقشة استفساراتهم حول منتجات البنك المعتمدة من الهيئة الشرعية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المصرفيّة الإسلاميّة قد أجازت عدداً من المنتجات المبتكرة مثل "صندوق الرياض للدخل"و"وعد بالصرف للعملات الأجنبية"و"نشرة صكوك صدارة" والتي لاقت قبول العملاء واستحسانهم.

الفروع الخارجية:

من خلال شبكة البنك الخارجية المتمثّلة بفرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، يسعى بنك الرياض إلى توفير الحلول المصرفية لعملائه. وتخدم هذه الشبكة قاعدة عملاء مصرفية الشركات، وتتيح للبنك أن يقدّم لعملائه خدمات مصمّمة خصّيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوّعة. وفضلاً عن ذلك، يقدّم البنك المشورة فيما يتعلّق بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، مما يؤدّي إلى تعزيز التجارة في المملكة ويساهم في رعاية مصالح عملاء البنك الاستثمارية في الخارج.

ويؤدّي فرع البنك في لندن دوراً فاعلاً في دعم النموّ المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيّات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم بين إصدار الكفالات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، يوفّر فرع البنك في لندن لعملائه في المملكة ولفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصمّمة خصّيصاً لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الأخرى.

ويُعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأمريكيتين، حيث تؤدّي وكالة هيوستن دوراً مهمّاً في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، ومساعدة الشركات الأمريكية، والشركات متعدّدة الجنسيّات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مساندة الشركات السعودية في أعمالها في أمريكا الشمالية.

كما يتواجد بنك الرياض في الشرق الأقصى حيث يتولّى المكتب التمثيلي في سنغافورة مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الاستثمارية في قارة آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

حوكمة تقنية المعلومات:

قامت إدارة أمن المعلومات باتخاذ عدة مبادرات للحد من مخاطر أمن المعلومات، فقد نفذت الإدارة برمجية تهدف إلى مكافحة البرمجيات الخبيثة وذلك لحماية البنك من التهديدات المتقدمة المستمرة، ومن أهم التعزيزات الأمنية التي هي قيد التنفيذ حماية أجهزة الصراف الآلي من احتمالية نسخ البطاقات وكذلك حلول حماية عملاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من الهجمات الإلكترونية.

تقوم إدارة أمن المعلومات أيضاً بتعزيز البنية التحتية في مركز المعلومات الرئيسي والمركز الاحتياطي عند حدوث الكوارث. كما تقوم الإدارة بتنفيذ نظام مراقبة الدخول إلى الشبكة لحماية الشبكة الداخلية للبنك. وتبذل إدارة أمن المعلومات جهوداً لإتمام عدد من المبادرات الأمنية التي تقلل من الجهد والوقت اللازم في تنفيذ تلك العمليات، وتساعد في تخفيض تكاليف التشغيل للعمليات الأمنية.

وكجزء من رؤية حوكمة تقنية المعلومات، فإن إدارة "استمرارية الأنظمة البنكية" تسير بثبات نحو جعل خطة البنك لاستمرارية العمل متوافقة مع أفضل الممارسات العالمية، وحيث تم اتخاذ عدد من المبادرات لتحقيق ذلك، ومنها تحليل الأثر على الأعمال (BIA) وهو مشروع تم تنفيذه على نطاق البنك ككل.

تقنية المعلومات:

قام قطاع تقنية المعلومات في عام 2013م، بتطوير تطبيق جوال الرياض لأجهزة أندرويد و (IOS) وذلك بإضافة عدد من الخدمات والمزايا ورفع مستوى الحماية.

كما كانت مساهمة القطاع في برنامج "التميّز في تمويل القروض" كبيرة جداً وذلك بمكنة جميع العمليات التي تتم يدوياً مما أدى إلى زيادة سرعة اعتماد التمويل.

وفي عام 2013م، كان بنك الرياض سباقاً في خضم إطلاق النظام التجريبي لحماية الأجور قبل التطبيق الإلزامي، والذي استحدثته وزارة العمل بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي، ويقوم البرنامج بمراقبة عمليات صرف الأجور للعاملين والعاملات في منشآت القطاع الخاص، من خلال إنشاء قواعد بيانات محدثة تحتوي على عمليات صرف الأجور في الوقت والقيمة المتفق عليها وفقاً لنظام العمل.

والتزاماً بتعاليم مؤسسة النقد بتحديث البيانات البنكية والمعلومات الشخصية للعملاء، فقد قام قطاع تقنية المعلومات في عام 2013م، باستحداث نظام يسهل على العملاء تحديث بياناتهم الشخصية عن طريق موقع رياض أون لاين تفادياً لتجميد حساباتهم مما أدى إلى انحسار عدد الاستفسارات المقدمة، وزيادة مستوى رضا العملاء.

ومن باب تحسين تجربة العميل، سيقوم القطاع بتطوير نظام الاتصال الهاتفي التفاعلي بأحدث التقنيات المتوفرة وذلك بإضافة خاصية (TTS)و(ASR) وهما دعم تقني يخدم القراءة الآلية وذلك بتحويل النصوص إلى صوت مركب بشري طبيعي والتعرف الآلي للكلام المنطوق. كما سيوفر النظام قائمة خدمات مصممة لكل عميل بناءً على العمليات التي قام بها في السابق. ومن ناحية أخرى، سيؤدي هذا التغيير إلى تعزيز استمرارية الأعمال وخفض تكلفة التشغيل والحد من الأخطاء.

وفي نفس العام، قام القطاع بتعزيز "عمليات الغرفة المظلمة"، وتتميز هذه العمليات بتقليص الاعتماد على التنفيذ "التطبيق" اليدوي للعمليات الروتينية اليومية إلى عمليات آلية لتقلل من فرصة حدوث الأخطاء البشرية.

وقام القطاع بنسخ كافة تطبيقات البنك التقنية والمتوفرة في مركز البيانات الأساسي في الرياض إلى مركز الطوارئ بالدمام، وضاعف سرعة الاتصال بين المركزين، وسيقلل هذا من مدة استرداد البيانات بشكل كبير في حال حدوث أي حادث في المركز الأساسي بالرياض.

إدارة المخاطر:

يؤكد البنك على أهمية إدارة المخاطر كأحد الركائز الأساسية في العمل المصرفي. وتشكل إدارة المخاطر جهازاً مستقلاً يتبع مباشرة للرئيس الأول لإدارة المخاطر ويندرج تحته إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. وتقع مسؤوليات وأنشطة هذه الإدارات ضمن أطر وسياسات إدارة المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وتقوم هذه الإدارات برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه حول جودة الأصول، والقيمة السوقية المعرضة للمخاطر، ومخاطر السيولة وصافي دخل الخدمة البنكية المعرض للمخاطر.

ويواصل البنك اعتماد معايير حوكمة الشركات وفقاً للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المحلية، كما يواكب أيضاً التطورات على الصعيد الدولي في مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها.

يستخدم البنك نظاماً آلياً متقدماً لإدارة العملية الائتمانية مما يساعد البنك على إدارة الحدود الائتمانية والشروط والضمانات المتعلقة بها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني متقدم حسب المعايير المعترف بها دولياً لتصنيف عملاء ائتمان الشركات حسب درجات تصنيف ائتمانية معتمدة من مجلس إدارة البنك. كما يستخدم البنك نظام تصنيف متقدم لإدارة المخاطر الائتمانية لعملائه من الأفراد. ويتجه البنك حالياً بخطوات سريعة نحو تطبيق "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان" (Internal Rating Based"IRB") لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان.

كما تتولى إدارة المخاطر المالية، والتي هي جزء من قطاع المخاطر، مسؤولية قياس وإدارة مخاطر السوق والأصول والخصوم والسيولة المالية التي تنتج عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية وذلك نتيجة للتغير في أسعار السوق، ضمن أطر وسياسات إدارة المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. كما تعرض التقارير الدورية على الجهة المعنية داخل البنك بشكل دوري. وقد قام البنك بتنفيذ عدد من المعايير والطرق المتقدمة لتعزيز قدرته التحليلية على إدارة مخاطر السوق بما في ذلك اختبارات الجهد (التحمل) والحساسية. كما يستعد البنك لتطبيق خطة مواكبة معايير النماذج الداخلية لمخاطر السوق (Internal Model Approach-IMA).

كما تضطلع إدارة المخاطر التشغيلية بمسؤولية تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التي تنشأ عن القصور في إجراءات العمل و/أو الأنظمة المستخدمة و/أو الأخطاء البشرية، وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها والعمل مع الإدارات المسؤولة بالبنك على تحديد المسؤوليات ومتابعة تخفيض المخاطر الناتجة عن التشغيل والعمل على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية وإنشاء قاعدة بيانات للمخاطر التشغيلية وتطوير الوعي بالمخاطر التشغيلية في البنك. ولتعزيز قدرات إدارة المخاطر التشغيلية استمر البنك في تطوير منهجية فحص وتدقيق المخاطر التشغيلية لعمليات الفروع والإدارات المساندة. وعزز أساليبه التي تهدف إلى تقييم جودة تطبيق هذه المنهجية وتوفير التدريب والدعم لفريق العمل بإدارة الفحص والتدقيق.

ويشارك البنك بفاعلية في أنشطة مجموعات عمل من البنوك السعودية التي تم تشكيلها بمعرفة مؤسسة النقد العربي السعودي لتطبيق قواعد ومقررات اتفاقية بازل 3.

إدارة ضمان الجودة:

من أهم أهداف بنك الرياض الاستراتيجية هو رضا العميل وتجاوز توقعاته وهو المحور الأساسي لإدارة ضمان الجودة، حيث قامت الإدارة بتطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة والتحسين والتطوير المستمر، من خلال أبحاث قياس رضى العملاء لإثراء تجربة العميل وبالتالي تحليلها والاستفادة منها في تطوير الأعمال والعمليات والتي من خلالها ينطلق البنك لتلبية احتياجات العملاء بكل دقة وإتقان.

تتألّف إدارة ضمان الجودة من ثلاث وحدات رئيسية وهي: وحدة البحوث والمسح الميداني، وحدة تحسين الجودة، ووحدة مراقبة الجودة.

وخلال عام 2013م، نجحت وحدة البحوث والمسح الميداني في تنفيذ أكثر من 54 بحثاً ما بين دراسات خارجية ودراسات وتقارير داخلية تخدم إدارات البنك المختلفة. كما قامت الوحدة بإجراء أكثر من 37,000 اتصال بالعملاء لاستطلاع آرائهم ودرجة رضاهم عن القنوات المصرفية المختلفة.

كما أن هناك العديد من التقارير المهمة التي تقوم إدارة ضمان الجودة بإصدارها دورياً والتي تساعد متخذي القرار في البنك على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب المتعلقة بخدمة العميل، ومن أمثلة هذه التقارير: تقرير تجارب العملاء، وتقرير تحليل شكاوى العملاء، وتقرير رضى العميل الداخلي.

إثراء تجربة العملاء:

واستهدافًا من البنك لتحقيق نقلة نوعية في خدمة عملائه، وتتويجًا للمبادرات المستمرة التي طبقها البنك في السابق لتحقيق هذا الهدف، فقد تم استحداث إدارة مستقلة في البنك تعنى بالنظر في متطلبات خدمة العملاء بما يحقق مستوى من الرضا ويثري تجربتهم في التعامل مع البنك، ويتم ذلك من خلال آليات وقواعد محددة ومتسقة، ويعد هذا التوجه من أحدث ما تم تطبيقه في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، وهو توجه جرى تطبيقه في الشركات العالمية وبدأ يتبلور بشكل مستمر وسريع بحيث يكون عنصرًا فاعلاً في تحقيق متطلبات العملاء.

إدارة الالتزام:

تتبع إدارة الالتزام مباشرة لرئيس مجلس الإدارة، وتقوم بعرض تقاريرها مباشرة على لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام بشكل دوري لمراقبة مستوى الالتزام في البنك.

وأدت التغيرات التنظيمية والتطوير المتسارع للقطاع المالي والمصرفي إلى زيادة حجم المتطلبات التنظيمية المحلية والعالمية المتعلقة بالأعمال المصرفية ومبادئ حماية العملاء ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها.

وقد شرع بنك الرياض في العام 2012م بتطبيق برنامج لتطوير نشاط الالتزام ورفع ثقافة الالتزام في البنك وتم العمل بنتائج البرنامج في بداية الربع الأول من العام 2013م والذي ساهم في رفع أداء إدارة الالتزام خلال العام، حيث طبق البرنامج المعايير العالمية واستخدم الأسلوب المرتكز على تقويم المخاطر لتحديد أطر الرقابة وتقييم مدى فعاليتها من خلال خطة عمل معتمدة لمتابعة مخاطر عدم الالتزام. هذا مع الاستمرار بالدور التوعوي لموظفي البنك لتعزيز ثقافة الالتزام وتقديم خدمات الاستشارات لكافة القطاعات والإدارات المختلفة حول الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات التشريعية أو سياسات البنك الداخلية وقواعد السلوك المهني والأخلاقي.

التصنيف الائتماني للبنك:

حافظ البنك على تصنيفه الائتماني الحاصل عليه من وكالات التصنيف الائتماني العالمية بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ البنك على تصنيف (A+) من وكالة "ستاندرد آند بورز" بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل، وأعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية "فيتش" تصنيف (A+) للالتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كذلك حافظ البنك على تصنيف (AA-) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A1+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة "كابيتال انتلجنس". كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على عدم تغيير تقييمها الثابت والمستمر للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

القروض على البنك:

انتهى بنك الرياض بنجاح من عملية طرح خاصة لصكوك أولية بقيمة أربعة مليارات ريال بتاريخ 6 نوفمبر 2013م. ومدة استحقاقها 7 سنوات مع أحقية البنك باسترداد الصكوك في نهاية السنة الخامسة. ويبلغ العائد على الصكوك "سايبور" ثلاثة أشهر +0.68%. ويهدف البنك من هذا الإصدار إلى تنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقاتها ودعم محفظة التمويل.

الاستراتيجية والأهداف:

تهدف الخطة الاستراتيجية للبنك إلى التركيز على السوق السعودية المحلية، للعمل على زيادة الأصول المصرفية من خلال التركيز على الأنشطة المصرفية الأساسية مع الحفاظ على جودة الأصول وقوة رأس المال لتوفير أعلى درجات العائد على حقوق المساهمين من خلال التطوير المستمر للمنتجات والخدمات والتميز في إدارة المخاطر.

ويطمح بنك الرياض في التركيز على تجربة إثراء العملاء كحجر الزاوية في الخطة الاستراتيجية لتأثيره الكبير على النمو والربحية، وسوف يقوم البنك بتنفيذ استراتيجية مصرفية الأفراد التي تم اعتمادها عام 2013م، كامتداد طبيعي لشعار إثراء تجربة العملاء وتطوير قنوات التوزيع البديلة والعمل على تحديث قنوات الاتصال مع العملاء للوصول للعملاء المستهدفين والتركيز عليهم، والعمل على إنشاء وتطوير المعاملات الإلكترونية وتدعيمها والتوسع في خدمات السوق الإلكترونية بما في ذلك استكمال وتطوير موقع "الرياض أون لاين" والموقع الإلكتروني الشامل لبنك الرياض.

وسوف يقوم البنك بالاستمرار في تركيزه على الدفع بأنشطته الرئيسة إلى نمو أكبر كما سيوجه جهوداً محددة في سوق التأمين والتحويلات التجارية والتمويل العقاري، وكذلك في الخدمات المصرفية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسوق إدارة الثروات. كما يواصل البنك تركيزه على المنتجات والمعاملات الخدمية للشركات مثل تمويل التجارة وإدارة النقدية والرواتب، ويهدف البنك إلى أن يصبح أفضل بنك في مجال التمويل التجاري في المملكة، والعمل على زيادة القدرة على إنجاز المعاملات، وتحسين القدرات الاستشارية في هذا المجال. وسوف يواصل البنك سياسته التي تهدف إلى الحفاظ على ريادة السوق في مجال إدارة الأصول. كما سيعمل البنك على دعم دوره الرائد في عمليات التمويل المشترك والاستثمار في علاقاته بعملائه استنادًا على الخبرة الثرية في هذا المجال.

وقد قام البنك خلال العام 2013م بخطوات متعددة لتنمية وتطوير الأداء عن طريق مشاريع استراتيجية قُصد منها تطوير علاقاته بعملائه وتجويد منتجاته، كما يعمل البنك على تنويع قنواته بقصد الرقي بها للحفاظ على الريادة في مجال عمليات الصرف الآلي، وإعادة هيكلة موقع البنك في شبكة الإنترنت. كما تمت إعادة هيكلة عمليات مصرفية الأفراد لمقابلة كافة احتياجاتهم وتمكينهم من التواصل عن طريق الخدمات الرقمية والإلكترونية المتطورة.

ويبقى الهدف الرئيسي للبنك زيادة العملية الإنتاجية على مستوى الفروع المحلية وتوفير معايير الأداء للوصول لأعلى مستويات الأداء المصرفي لزيادة الدخل وتنمية الأرباح من خلال تطوير الخدمات وتنويعها لمواجهة متطلبات عملائنا المتطورة.

خدمة المجتمع:

قصة بنك الرياض في خدمة المجتمع تتسع فصولها وتتعدد أبوابها ضمن سلسلة متصلة من الأنشطة والفعاليات التي تتوزّع على مختلف القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية والرياضية والترفيهية لتصل إلى جميع مناطق المملكة. كل ذلك وأكثر، علامات مضيئة لمسيرة بنك الرياض ومشواره الحافل بخدمة المجتمع وتلمّس احتياجاته وإسهاماته الفاعلة في تقديم مبادرات تنموية وخدمية وتوعوية لها بصماتها الراسخة.

ومن أبرز ما تم دعمه ورعايته خلال عام 2013م ما يلي:

مشروع النقل الخيري الذي يتردد صداه في كل مكان، والذي يسعى البنك من خلاله إلى تلمّس احتياجات أبناء المجتمع، وتقديم يد العون التي تمنحهم مزيداً من الأمل وتذلل العقبات والتحديات لينعموا بحياة أفضل، حيث بادر البنك بتوفير (9) حافلات حديثة مجهزة خصيصاً لتتناسب مع احتياجات مستخدميها في مختلف مناطق المملكة لعدد من الجهات الخيرية ومنها: جمعية الملك خالد الخيرية النسائية بمنطقة تبوك، وجمعية المعاقين بالأحساء، وجمعية الأطفال المعاقين، وجمعية صوت متلازمة داون.

واستمر البنك في دوره الريادي لتعزيز مفهوم التكافل الاجتماعي الذي يمثل إحدى قيم البنك الرئيسية، من خلال مواصلة قافلة الخير الرمضانية 1434هـ لمسيرتها للعام الخامس على التوالي، بمشاركة متطوعين من موظفي البنك الذين تنافسوا على توزيع السلال الغذائية على مستحقيها من المعوزين والأسر المحتاجة بشغف وتفانٍ نحو عمل الخير لتشمل مختلف مناطق المملكة، وواصَل بنكُ الرياض من خلال أسرة بنك الرياض من الموظفين والموظفات خطواته في مجال المبادرات الإنسانية والعمل التطوعي العميق عبر تنظيمه لبرنامج متكامل أطلقه بنك الرياض لمعايدة الأطفال المرضى المنومين في مجموعة واسعة من مستشفيات المملكة في 26 مدينة بهدف التواصل مع الأطفال وتوزيع الهدايا عليهم تطوعًا من الموظفين والموظفات لإدخال الفرح والسرور على قلوبهم.

وفي مبادرة إنسانية متميزة من نوعها منسجمة مع قيم البنك واستراتيجيته لخدمة المجتمع، واصل بنك الرياض عطاءه السنوي لدعم "برنامج الوفاء" لرعاية أسر الموظفين المتوفين من ذوي الحاجة في عموم مدن المملكة من خلال منحهم بطاقات شرائية إلكترونية مسبقة الدفع تحمل رصيداً مالياً يسمح للأسر المستفيدة بالتسوق بقيمة الرصيد المتوفر، وذلك حسب متطلبات الأسرة ومدى حاجتها انطلاقاً من مبدأ الوفاء والتزاماً بمسؤولية البنك الاجتماعية لترسيخ مفهوم التكافل الاجتماعي.

ولأن بنك الرياض لا يدّخر جهداً في سبيل إسعاد ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم اعتزازهم بأنفسهم وانطلاق طاقتهم، واصل البنك رعايته لبرنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة بالتعاون مع جمعية المعاقين بالأحساء، والذي يهدف إلى تدريب وتأهيل منسوبي البرنامج على الحرف الزراعية. كما رعى البنك وللسنة السابعة على التوالي نادي الشباب الصيفي لذوي الاحتياجات الخاصة، والذي يتيح لأبنائنا الترفيه عن أنفسهم وتحقيق الفائدة المرجوة ودمجهم بالمجتمع المحيط بهم. ومضى بنك الرياض باحتضان ورعاية برنامج "يدوي" الذي تبتكره مجموعة موهوبة من سيدات المجتمع من ذوات الاحتياجات الخاصة لتأكيد جدارتهن بالتميز وقدرتهن على الإنتاج وتجاوز التحديات من خلال عرض منتوجاتهن اليدوية في جناح البنك في الجنادرية.

كما تحتل المؤتمرات والمنتديات موقعاً متقدماً ضمن اهتمامات بنك الرياض، حيث رعى البنك منتدى الاستثمار الثاني بمنطقة نجران، ومنتدى جدة الاقتصادي، إلى جانب مشاركته في مؤتمر اليورو موني. ولأن تنقية بيئة التعاملات المالية والمصرفية في المملكة، إحدى الأولويات التي تحوز على اهتمامات بنك الرياض فقد سعى جاهداً إلى الوصول إليها، وقد حرص البنك على مشاركته الفاعلة في مؤتمر غسل الأموال لتطوير المعايير والممارسات الاحترافية التي تدعم مفهوم "الالتزام" للحد من العمليات غير المشروعة.

أما على صعيد المهرجانات التراثية والترفيهية فقد فعّل بنك الرياض دوره في الحفاظ على هوية المملكة والتعريف بتقاليدها العريقة ورصيدها الإنساني الوافر، من خلال موقعه كشريك داعم لمهرجان الجنادرية للتراث والثقافة في نسخته الـ 28، ودعمه المستمر لركن منطقة القصيم ومهرجان الدوخلة التاسع في محافظة القطيف للسنة الخامسة على التوالي، إلى جانب رعايته لمهرجان الشرقية 1434هـ.

وتعددت قنوات الدعم التي أقامها بنك الرياض للمساهمة في البرامج الاجتماعية المبتكرة والتي تخدم المجتمع، حيث وقّع بنك الرياض اتفاقية تفاهم مع جمعية إطعام الخيرية بالمنطقة الشرقية، كما أطلق البنك والجمعية تطبيقاً على أجهزة الهواتف الذكية، بهدف نشر ثقافة حفظ النعمة وعدم الإسراف. وفي إطار تنوع دعم البنك للجمعيات الخيرية فقد قام بتدشين الموقع الإلكتروني لجمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره.

واستمر بنك الرياض في مسيرته الخيرية والتطوعية من خلال تبنيه لحملة كسوة الشتاء للمرة الرابعة على التوالي، بمشاركة فرق من المتطوعين من موظفي البنك لتوزيع مجموعة من المستلزمات الضرورية على الأسر الفقيرة والمحتاجة في المناطق الشمالية الباردة وكذلك القرى البعيدة عن المدن الرئيسية.

ولم يغيب الإبداع الأدبي والثقافي عن اهتمامات بنك الرياض، حيث أطلق جائزة ثقافية قيمّة مولة بالكامل من البنك تعنى بتعزيز قيم الأدب والثقافة وتحفيز مستوى الإنتاج الأدبي على مستوى المملكة، وقد مُنحت الجائزة في دورتها السادسة لهذا العام لمعالي الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد في كتابه "تاريخ أمة في سير أئمة".

كما يولي بنك الرياض أهمية كبيرة لمجال الحملات التوعوية الرامية لتعزيز مستوى الوعي عبر رعايته للسنة السادسة على التوالي الحملة الوطنية التوعوية بأهمية الفحص المبكر لسرطان الثدي، والتي تتبنى إقامته جمعية زهرة لسرطان الثدي، لتوعية السيدات بمخاطر الإصابة بسرطان الثدي، وأهمية الفحص المبكر للوقاية منه، كما شارك البنك في الحملة التوعوية بأضرار المخدرات، وحملة يوم الإيدز العالمي، وحملة اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه "افتا".

الشركات التابعة – شركة الرياض المالية:

شركة الرياض المالية هي شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، تابعة لبنك الرياض ومسجلة في المملكة العربية السعودية، ويبلغ رأسمالها 200 مليون ريال سعودي ويملكها البنك بالكامل، ومقرها الرئيسي بالرياض، ورُخّص لها من قبَل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية. وقد انتقلت الشركة خلال العام 2013م إلى مقرها الجديد على طريق التخصصي بمدينة الرياض.

وتعمد الرياض المالية على ابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وذلك من خلال "إدارة الأصول" بالشركة التي عملت خلال عام 2013م على توسيع خدماتها لإدارة "المحافظ الاستثمارية الخاصّة" وبالتالي استقطاب المزيد من استثمارات كبار العملاء والشركات والمؤسّسات العامّة وزيادة حصة الشركة في سوق صناديق رأس المال السعودية والدولية والتي تعتبر الأكبر من بين جميع الشركات الاستثمارية العاملة في هذا المجال في منطقة الخليج العربي.

وفيما يخص المصرفية الاستثمارية للشركات، فقد استثمرت الرياض المالية في مواردها البشرية خلال العام 2013م من خلال استقطاب المزيد من الكفاءات السعودية ذوي الخبرة العالية في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة والتي تغطي كافّة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ وعمليات التمويل المُهَيكلة.

ومن أهم إنجازات الشركة في هذا المجال خلال العام 2013م ترتيب وطرح صكوك شركة صدارة للكيميائيات بقيمة 7.5 مليار ريال بالإضافة إلى ترتيب وطرح صكوك بنك الرياض بقيمة أربعة مليارات ريال، والقيام بدور المستشار المالي ومتعهد التغطية ومدير الاكتتاب للطرح العام للشركة الوطنية للرعاية الطبية (رعاية) بقيمة 364,5 مليون ريال سعودي.

كما عملت الرياض المالية على زيادة حصتها في سوق خدمات تداول الأسهم المحلية والدولية في 2013م من خلال إطلاقها بعض المبادرات التي تهدف إلى تحسين خدمة العملاء وكسب رضاهم، بما في ذلك الحملات الترويجية وتقديم المنتجات التنافسية، مثل خدمة التداول عبر الإنترنت في الأسواق العالمية.

ومن خلال تبني مفهوم "إدارة الثروات" الذي يهدف إلى تعزيز الثقافة الاستثمارية لدى العملاء وخدمتهم بالشكل الذي يتناسب مع احتياجاتهم وأهدافهم الاستثمارية، فقد مضت الرياض المالية في برنامجها لبناء فريق متكامل لإدارة الثروات وتأهيله وإتاحة الإمكانات التقنية والمهنية لتمكينه من تقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية ذات القيمة المضافة التي تساعد عملاء الشركة على تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية، مما كان له أثر ملموس على نمو نشاط الشركة في مجالي إدارة الأصول وخدمات الوساطة خلال العام 2013م.

وتقدم إدارة الثروات بالشركة خدماتها من خلال شبكة واسعة من المراكز الاستثمارية المنتشرة في أرجاء المملكة والتي يبلغ عددها 26 مركزاً، منها أربعة مراكز مخصصة لكبار العملاء.

شركة آجل للخدمات المالية:

شركة "آجل" للخدمات المالية هي شركة مساهمة سعودية مغلقة وتخضع لأنظمة مؤسّسة النقد العربي السعودي، وبرأس مال مدفوع مقداره 500 مليون ريال. وقد ساهم بنك الرياض بنسبة 35% في رأسمالها بالاشتراك مع شركة

"ميتسوبيشي" وبعض الشركات التجارية المحلّية، ومركزها الرئيسي في مدينة جدة. وتعد شركة آجل في مصاف الشركات الرائدة والنشطة في مجال تمويل الأصول الرأسمالية والتمويل التأجيريّ وتقدم حلول تمويلية متميزة وخلاقة لعملائها في العديد من القطاعات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، ومنها قطاعات البناء والنقل والخدمات والتجارة والتصنيع.

شركة إثراء الرياض العقارية:

شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، برأسمال مدفوع مقداره 10 ملايين ريال. وتتولى هذه الشركة القيام بخدمات مسك وإدارة الأصول المفرغة للملاك وللغير كضمانات، وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها.

الشركة العالمية للتأمين التعاوني:

أسس البنك "الشركة العالمية للتأمين التعاوني"، شركة مساهمة عامة، ويتم تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية (تداول)، برأس مال مدفوع قدره 200 مليون ريال، بالشراكة مع "شركة رويال صن المتحدة" (الشرق الأوسط) بالبحرين. وتخضع الشركة لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وتمارس نشاطها الرئيسي بالمملكة. ويمتلك بنك الرياض نحو 30% من رأسمالها بشكل مباشر وغير مباشر حيث تبلغ نسبة الملكية المباشرة 19.92% كما يمتلك البنك نسبة 21.42% من أسهم شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط)، وترجع علاقة بنك الرياض بشركة رويال صن (البريطانية) لأكثر من ثلاثين عاماً. وتم طرح 30% من أسهم الشركة العالمية للتأمين للاكتتاب العام. وتمارس الشركة انشطة التأمين وإعادة التأمين التجارية في المملكة في فئات التأمين العام، والتأمين الطبي، وتأمين الحماية والتأمين الادخاري.

وتواصل الشركة زيادة صقل وتطوير استراتيجيتها لتنمية أعمالها من خلال التركيز على أربعة مجالات رئيسية – المخاطر الكبيرة والمعقدة، مخاطر التجزئة المتوسطة والصغيرة (SME)، وتعزيز التأمين المصرفي، وإدارة الحسابات الرئيسية.

كما تعمل الشركة على تطوير وتحديث نظامها التشغيلي وهيكلها التنظيمي لإزالة الاستخدام غير الفعال لموارد الشركة، والتحول من تركيز المبيعات المباشر الى الأعمال والعملاء، إلى التركيز بالدرجة الأولى على قنوات التوزيع من خلال الوسطاء وتنشيط التأمين المصرفي. وتهدف هذه المبادرة أيضاً إلى توفير قاعدة فعالة من حيث التكلفة من خلال وحدة مساندة ودعم مركزية.

شركة الرياض لوكالة التأمين:

شركة الرياض لوكالة التأمين هي شركة ذات مسؤولية محدودة يملكها بنك الرياض بالكامل، ويبلغ رأسمالها 500 ألف ريال، مدفوعة بالكامل، وهي مسجّلة في المملكة العربية السعودية، ومقرها الرئيسي الرياض، وتهدف إلى تسويق وبيع منتجات التأمين التي توفرها الشركة "العالمية للتأمين التعاوني" إلى بنك الرياض ولعملائه من الأفراد والشركات في المملكة العربية السعودية.

قامت شركة "الرياض لوكالة التأمين" بتوقيع اتفاقية وكالة التأمين مع الشركة "العالمية للتأمين التعاوني"، واتفاقية توزيع منتجات التأمين مع بنك الرياض، وقد حصلت على كافة الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي لبدء مزاولة النشاط.

وتتطلع شركة الرياض لوكالة التأمين بأن تكون واحدة من وكلاء التأمين المتميزين في المملكة العربية السعودية التي توفر خدمات ومنتجات تأمينية متميزة بالتعاون مع الشركة العالمية للتأمين التعاوني لتلبية الاحتياجات التأمينية لبنك الرياض وعملائه من الأفراد والشركات.

ملخص نتائج أعمال البنك للخمس سنوات الماضية:

مليون ريال

بيـــــان	2013	2012	2011	2010	2009
الموجودات					
نقدية وأرصدة لدى البنوك ومؤسسة النقد	25,367	29,462	23,708	27,867	32,124
القروض والسلف، صافي	131,191	117,471	112,973	106,035	106,515
الإستثمارات، صافي	43,538	36,254	36,616	33,822	32,308
ممتلكات ومعدات وعقارات أخرى	2,542	2,606	2,588	2,294	2,236
موجودات أخرى	2,608	4,388	5,002	3,538	3,216
إجمالي الموجودات	205,246	190,181	180,887	173,556	176,399
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك	7,578	6,163	6,242	10,637	16,163
ودائع العملاء	153,200	146,215	139,823	126,945	125,278
مطلوبات أخرى	10,598	5,840	4,664	6,741	6,723
حقوق المساهمين	33,870	31,963	30,158	29,233	28,235

مليون ريال

بيـــــان	2013	2012	2011	2010	2009
إجمالي دخل العمليات وصافي حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة	7,130	6,866	6,321	5,981	5,960
إجمالي مصاريف العمليات	3,183	3,400	3,172	3,156	2,930
صافي الربح	3,947	3,466	3,149	2,825	3,030
ربح السهم (ريال سعودي)	2.63	2.31	2.10	1.88	2.02

النتائج المالية:

حقق بنك الرياض 3,947 مليون ريال أرباحاً صافية لفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2013م بزيادة نسبتها 13.9% عن نفس الفترة من العام السابق، كما بلغت أرباحه الصافية 1,030 مليون ريال خلال الربع المالي الرابع مقابل 810 مليون ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بارتفاع نسبته 27.2%.

وبلغ إجمالي دخل العمليات خلال الاثني عشر شهراً مبلغ 7,074 مليون ريال ، مقابل 6,786 مليون ريال من العام السابق وذلك بارتفاع نسبته 4.2%. واستمر البنك في التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسة ومواصلة تنمية مركزه المالي حيث بلغت القروض والسلف كما في 2013/12/31م، 131,191 مليون ريال مقابل 117,471 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 11.7%. كما بلغت الاستثمارات 43,538 مليون ريال مقابل بمبلغ 36,254 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 20.1%. وبلغت ودائع العملاء كما في 2013/12/31م 153,200 مليون ريال مقابل 146,215 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 4.8%. فيما بلغت الموجودات كما في 2013/12/31م 205,246 مليون ريال مقابل 190,181 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 7.9%

وتشير نتائج البنك بأن أنشطة البنك المصرفية الرئيسة قد حققت نمواً مستمراً، حيث ارتفعت أصول البنك بنسبة جيدة، وقد بلغت ربحية السهم للعام الحالي 2.63 ريال مقابل 2.31 ريال للعام السابق. وما ساهم في ارتفاع ربحية البنك للاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2013م، والزيادة في صافي العمولات الخاصة والتحسن في دخل الخدمات البنكية، وكذلك انخفاض إجمالي مصاريف العمليات.

كما تعكس النتائج قوة ومتانة المركز المالي للبنك ونتائجه وقدرته على تحقيق معدلات نمو ثابتة ومتواصلة تعكس مدى التزام البنك بالاستراتيجيات التي اعتمدها مجلس الإدارة والتي تتجاوب مع طموحات مساهمي البنك و تنمية العائد على حقوقهم، ومواصلة ودعم مركز البنك الريادي في القطاع المصرفي.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك:

بلغ إجمالي الدخل للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م من عمليات داخل المملكة مبلغ 8,173 مليون ريال، ومن خارج المملكة مبلغ 1,106 مليون ريال. ويوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات:

ملايين الريالات

السنة	داخل المملكة العربية السعودية			خارج المملكة	إجمالي الإيرادات **
	المنطقة الغربية	المنطقة (الوسطى)*	المنطقة (الشرقية)		
2013م	1,424	5,652	1,097	1,106	9,279

* يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة بلغت 2,693 مليون ريال وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة، كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

** تظهر الإيرادات أعلاه إجمالاً، ويتم معالجة ما يخص كل بند من الإيرادات حسب طبيعتها في القوائم المالية للوصول إلى الصافي.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك من خارج المملكة:

ملايين الريالات

السنة	خارج المملكة					إجمالي الإيرادات من خارج المملكة
	دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية واللاتينية	جنوب شرق آسيا	مناطق أخرى	
2013م	206	366	481	9	44	1,106

توزيعات الأرباح:

يلتزم البنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

أ) يقتطع ما نسبته 25% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي. ويجوز وقف الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي مقدار رأس المال المدفوع.

ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة، توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.

ج) تحدد توجهات البنك الاستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي:

	لأقرب ألف ريال
الأرباح المستبقاة من عام 2012م	1,372,055
صافي ربح عام 2013م	3,947,105
المجمـــوع	5,319,160
يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:	
الزكاة الشرعية	200,000
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2013م	975,000
الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2013م	1,200,000
المحول إلى الإحتياطي النظامي	986,776
الأرباح المبقاة لعام 2013م	1,957,384

وكان البنك قد قام بتوزيع أرباح على المساهمين خلال شهر يوليو 2013م عن النصف الأول بواقع 65 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2013م بواقـــع 80 هللة للسهم الواحد، فسيتـم توزيعه بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي مبلغ التوزيعات عن كامل العام 2013م مبلغ 2,175 مليون ريال، بعد خصم الزكاة، وبواقع 1,45 ريال للسهم الواحد.

مجلس إدارة البنك:

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية ستة أعضاء مستقلين وأربعة أعضاء غير تنفيذيين وفقاً للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية. وقد تم إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في نهاية شهر أكتوبر 2013م، وبلغ عدد جلسات المجلس خلال عام 2013م تسع جلسات، وبلغت نسبة حضور جلسات المجلس 100%، أخذاً بالاعتبار من حضر وكالةً عن غيره، وتبلغ نسبة الحضور أصالةً 94,4%.

وفيما يلي سجل حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة أصالة ووكالة خلال عام 2013م:

أعضاء مجلس إدارة البنك	الإجتماع الأول	الإجتماع الثاني	الإجتماع الثالث	الإجتماع الرابع	الإجتماع الخامس	الإجتماع السادس	الإجتماع السابع	الإجتماع الثامن	الإجتماع التاسع	الإجمالي
راشد العبدالعزيز الراشد (مستقل)**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
خالد حمزة نحاس (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
عبدالرحمن حسن شربتلي (غير تنفيذي)	وكالة	✓	✓	وكالة	✓	✓	وكالة	✓	✓	6
عبدالعزيز صالح المربوع (مستقل)**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
عبدالله إبراهيم العباضي* (غير تنفيذي)**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
عبدالله محمد العيسى (مستقل)**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
فارس عبدالله أبا الخيل (مستقل)**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	وكالة	8
محمد عبدالعزيز العفالق (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
نادر إبراهيم الوهيبي* (غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	وكالة	✓	✓	✓	✓	8
وليد عبدالرحمن العيسى* (غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9

* أعضاء يمثلون صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد على التوالي

** تم تشكيل لجنة خاصة مؤقتة من خمس أعضاء من مجلس الإدارة والتي انعقدت مرتين خلال 2013م

ويمارس مجلس إدارة بنك الرياض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم في تكوينها بالإضافة إلى عضوين من مجلس الإدارة، ثلاثة أعضاء مستقلين من خارج المجلس. وفيما يلي توضيحاً للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك:

اللجنة التنفيذية:

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية والإدارية في البنك والتي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2013م اثنتين وعشرين جلسة، وبلغت نسبة الحضور 100%.

لجنة المراجعة:

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية، والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتوصية باختيار مراجعي الحسابات. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2013م خمس جلسات، وبلغت نسبة الحضور 96%. وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الإدارة وهم، الدكتور إبراهيم العلي الخضير، والدكتور عبد الله حسن العبد القادر، والمهندس عبد الله عبد اللطيف السيف.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه نيابةً عن مجلس الإدارة، وإعداد سياسة المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة، ورفع توصياتها للمجلس لتحديث أو تعديل السياسة. كما تقوم اللجنة بتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت ورفع توصيات لمجلس الإدارة عن مستوى وتركيبة هيكل الرواتب والمزايا والمكافآت لكبار التنفيذيين بالبنك، ومراجعة التزام سياسة المكافآت بقواعد مؤسسة النقد.

كذلك تقوم اللجنة بالتوصية لدى مجلس الإدارة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية المجلس طبقاً لأنظمة مراقبة البنوك وهيئة السوق المالية ونظام الشركات. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2013م أربع جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

مجموعة التخطيط الاستراتيجي:

تقوم هذه المجموعة بالإشراف على إعداد التوجهات الاستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي اتُخذتْ لإنجاز أهدافها. كما تقوم المجموعة بمراجعة المشروعات الرئيسة التي شرع البنك في تنفيذها، ومراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك مقارنة بالأهداف الاستراتيجية الموضوعة. وقد بلغ عدد جلسات المجموعة خلال عام 2013م جلستين، وبلغت نسبة الحضور 100%.

ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان، ونسبة حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة، أصالةً ووكالةً، والتي بلغ إجماليها 260 اجتماعًا، وبلغ إجمالي نسبة حضور هذه الاجتماعات 100%. كما يوضح الجدول الشركات المساهمة الأخرى التي يشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض في مجالس إداراتها:

د. إبراهيم العلي الخضير

عضو لجنة المراجعة

د. عبدالله حسن العبدالقادر

عضو لجنة المراجعة

م. عبدالله عبداللطيف السيف

عضو لجنة المراجعة

أعضاء لجان مجلس إدارة بنك الرياض حتى 2013/10/29م		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى المشاركين في عضوية مجالس إدارتها
الإسم	العضوية في اللجان		
راشد العبدالعزيز الراشد	رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	الشركة العربية السعودية للاستثمار " سنابل للاستثمار"
خالد حمزة نحاس	رئيس لجنة المراجعة وعضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	شركة المياه الوطنية الشركة العربية السعودية للاستثمار " سنابل للاستثمار" شركة حصانة الاستثمارية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
عبدالرحمن حسن شربتلي	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	الشركة السعودية للعدد والآلات (ساكو) الشركة السعودية العربية للتسويق (ساماكو) شركة الصقر للتأمين شركة جولدن بيراميدز بلازا – القاهرة
عبدالعزيز صالح الجربوع	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	الشركة السعودية لصناعة الورق (ورق) شركة أميانتيت شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية شركة الإنارة العامة
عبدالله إبراهيم العياضي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو اللجنة التنفيذية	%100	الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية"
عبدالله محمد العيسى	عضو لجنة المراجعة وعضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	شركة الأسمنت العربية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية الشركة الوطنية للرعاية الطبية
فارس عبدالله أبا الخيل	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه
محمد عبدالعزيز العفالق	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	لا يوجد
نادر إبراهيم الوهيبي	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	لا يوجد
وليد عبدالرحمن العيسى	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	الشركة التعاونية للتأمين

وتم إعادة تشكيل اللجان بعد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة تبدأ من 2013/10/30م لمدة ثلاث سنوات. وتم تشكيل لجنة جديدة باسم لجنة المخاطر. ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان في الدورة الحالية لمجلس الإدارة:

أعضاء لجنان مجلس إدارة بنك الرياض اعتباراً من 30/10/2013م	
الإسم	العضوية في اللجان
راشد العبدالعزيز الراشد	رئيس اللجنة التنفيذية رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
عبدالعزيز صالح الجربوع	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي
عبدالله إبراهيم العياضي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر
عبدالله محمد العيسى	رئيس لجنة المراجعة عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي
فارس عبدالله أبا الخيل	عضو اللجنة التنفيذية عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
محمد عبدالعزيز العفالق	رئيس لجنة المخاطر عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
نادر إبراهيم الوهيبي	عضو لجنة المراجعة عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
وليد عبدالرحمن العيسى	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

أعضاء من خارج مجلس إدارة بنك الرياض باللجان المنبثقة منه		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى المشاركين في عضوية مجالس إدارتها
الإسم	العضوية في اللجان		
د. إبراهيم العلي الخضير	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	لا يوجد
د. عبدالله حسن العبد القادر	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية" شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني بنك الخليج الدولي (البحرين)
م. عبدالله عبداللطيف السيف	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%80	شركة اسمنت القصيم شركة هرفي للخدمات الغذائية الشركة السعودية للطباعة والتغليف الشركة السعودية للمختبرات الخاصة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العام 2013م:

(لأقرب ألف ريال)

البيـــان	أعضاء المجلس	كبار التنفيذيين *
الرواتب	-	8,477
البدلات	750	1,253
المكافآت الدورية والسنوية	3,600	3,715
الخطط التحفيزية	-	143
تعويضات أو مزايا أخرى	61	320
مكافأة نهاية الخدمة	-	1,778

* تمثل مكافآت كبار التنفيذيين اكبر خمسة مدراء من الإدارة التنفيذية وتشمل الرئيس التنفيذي والمدير المالي للبنك.

التغيير في ملكية الحصص الكبيرة من الأسهم:

يوضح الجدولان التاليان وصفاً لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة ولكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة أو أية من شركاتها التابعة طبقاً لأحكام المادة 43 من قواعد التسجيل والإدراج وأي تغيير حدث عليها خلال العام:

المساهمون الرئيسيون من غير أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر							
الاسم	بداية العام			نهاية العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك*	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير	نسبة التملك بنهاية العام *
صندوق الإستثمارات العامة	326,304,000	-	%21.7536	326,304,000	-	-	%21.7536
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	324,378,600	-	%21.6252	324,378,600	-	-	%21.6252
المؤسسة العامة للتقاعد	137,712,337	-	%9.1808	137,712,337	-	-	%9.1808
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	136,569,006	-	%9.1046	136,569,006	-	-	%9.1046
شركة ماسك القابضة	120,000,000	-	%8.0000	120,000,000	-	-	%8.0000

* لأقرب أربع خانات عشرية

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر						
الاسم	بداية العام			نهاية العام		
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك*	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير	نسبة التملك بنهاية العام *
راشد العبدالعزيز الراشد	14,892,853	-	%0.9929	14,906,653	-	13,800	%0.9938
خالد حمزه نحاس	2,400	-	%0.0002	2,400	-	-	%0.0002
عبدالرحمن حسن شربتلي	144,736,966	-	%9.6491	143,988,301	-	(748,665)	%9.5992
عبدالعزيز صالح الجربوع	1,600	-	%0.0001	1,600	-	-	%0.0001
عبدالله إبراهيم العياضي	11,000	-	%0.0007	-	-	11,000	-
عبدالله محمد العيسى	625,000	-	%0.0417	625,000	-	-	%0.0417
فارس عبدالله أبا الخيل	1,230,000	-	%0.0820	1,230,000	-	-	%0.0820
محمد عبدالعزيز العفالق	33,500	-	%0.0022	34,000	-	500	%0.0023
نادر إبراهيم الوهيبي	-	-	-	-	-	-	-
وليد عبدالرحمن العيسى	-	-	-	-	-	-	-
طلال إبراهيم القضيبي	33,432	-	% 0.0022	33,432	-	-	%0.0022

* لأقرب أربع خانات عشرية

المدفوعات النظامية المستحقة:

لا توجد على البنك مدفوعات نظامية نهائية مستحقة السداد عن عام 2013م عدا ما هو وارد بالبيان أدناه:

(لأقرب ألف ريال)

البيـــان	2013م
الزكاة الشرعية – مصلحة الزكاة والدخل	200,000
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	9,615
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	25,875

العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية:

لا يوجد أي قيد احتياطي مفروض على البنك من هيئة السوق المالية أو من أية جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية. وقد بلغت قيمة المخالفات والغرامات التي دفعها البنك من خلال مزاولة نشاطاته التشغيلية 4,086 ألف ريال سعودي وهي تتعلق في معظمها بالأنشطة التشغيلية لأجهزة الصرف الآلي وغرامات تشغيلية أخرى.

معايير المحاسبة المتبعة:

يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية ويتم مراجعتها من قبل المحاسبين القانونيين وفق الإطار العام الذي أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية، كما يعد البنك قوائمه المالية لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة.

وانطلاقاً من دور مجلس الإدارة ومسؤولياته في حماية موجودات البنك وودائع عملائه، فإن مجلس الإدارة يؤكد، حسب المعلومات المتوفرة لديه، أنه:

- لا يوجد أي عقد كان البنك طرفاً فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو نائبه للشؤون المالية أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما ورد بالإيضاح رقم 32 المرفق بالقوائم المالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، آخذاً في الاعتبار طبيعة أي نظام رقابة داخلية، كما يرد أدناه، فإن المجلس يؤكد أن نظام الرقابة الداخلية يعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية، وأن لدى البنك آلية منتظمة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال البنك ووضعها موضع التنفيذ. وتتضمن العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديداً للصلاحيات والمسؤوليات، بما فيها الصلاحيات المالية، لمختلف المستويات الإدارية بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة

التنفيذية، والتأكد من فصل المهام والمسؤوليات بما يحقق فاعلية الرقابة.

ويقوم المجلس، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة منه، بالاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وما توصلت إليه من تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، وكذلك تقارير إدارة المخاطر وغيرها بصورة دورية منتظمة، بما يمكّن من توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته، بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بمتابعة توصياتها بصورة منتظمة والتقرير للجنة المراجعة بما تم، ولم تظهر ملاحظات جوهرية بما يؤثر على عدالة القوائم المالية. ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً على ذلك.

لائحة حوكمة الشركات:

يقوم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة من هيئة السوق المالية عدا ما تم الإفصاح عنه في النموذج (8) حول مدى الالتزام بلائحة حوكمة الشركات والتي نلخصها فيما يلي:

المادة السادسة – حقوق التصويت – لم يتبع البنك التصويت التراكمي لحين اعتماده بصورة نهائية من قبل الجهات الرقابية ووفق ما يصدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

وبصورة عامة كان البنك سباقاً في تطبيق جوانب متعددة من متطلبات الحوكمة، كما أنه يحرص على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها، كما يواصل إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

الموارد البشرية:

يستمرّ قطاع الموارد البشرية بدعم جميع قطاعات بنك الرياض سعيًا لتحقيق أهدافه ومبادراته الاستراتيجية لعام 2013م حيث استمر القطاع بالتركيز على تطوير وتأهيل القيادات الإدارية في البنك، وتطوير أداء الموظفين عن طريق متابعة وقياس الأداء.

كما يفخر البنك بصدارته في مجال توطين الوظائف حيث بلغت نسبة التوطين الإجمالية 93%. كما أنّ نسبة السيدات تشكل 100% من المواطنات السعوديات واللواتي يشكّلن 22% من عدد الموظّفين الإجمالي في البنك، هذا فضلاً عن أنّ طاقم الإدارة التنفيذية بالبنك مؤلفٌ بالكامل من مواطنين سعوديين.

كما واصل البنك تحفيز وتأهيل موظفيه عبر إتاحة الفرص التدريبية والتي تهدف إلى رفع مستوى الأداء المهني عبر إتاحة أكثر من 10,000 فرصة تدريبية خلال عام 2013م، داخل المملكة وخارجها. ويجدر بالذكر أنه تم عمل مجموعة من برامج التطوير والإحلال، وبرامج خاصة باستقطاب المواهب والكفاءات.

وتعمل إدارة البنك على حث الموظفين وتحفيزهم بهدف تعزيز ثقتهم وانتمائهم للبنك، وضماناً لاستقرارهم في العمل وتطوير مسارهم الوظيفي من خلال دعم البرامج التشجيعية الخاصة بالموظفين مثل برنامج الحوافز والمكافآت التشجيعية وبرنامج الادخار الاستثماري للموظفين. وقد ورد في إفصاحات القوائم المالية تفاصيل عن هذه البرامج. وفيما يلي أرصدة البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2013م:

(لأقرب ألف ريال)

البيـــان	البرامج التحفيزية للموظفين 2013م		
	الادخار الاستثماري		
	حصة الموظف	حصة البنك	الإجمالي
الرصيد كما في بداية العام	39,653	14,313	53,966
المضاف خلال عام 2013م	709	229	938
المستبعد خلال عام 2013م	(2,874)	(803)	(3,677)
الرصيد نهاية العام	37,488	13,739	51,227

مراجعو الحسابات:

أقرت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي انعقد في 28 مارس 2013م تعيين السادة "دليوت آند توش (بكر أبو الخير وشركاهم)" والسادة "كي بي إم جي الفوزان والسدحان" كمراجعي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م. وسوف تنظر الجمعية العامة في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2014م، وذلك بعد إطلاعها على توصيتي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

كلمة الختام:

نود أن ننتهز هذه الفرصة لنسجل شكرنا وتقديرنا العميقين لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز- حفظه الله – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظه الله – ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين- حفظه الله-، وللحكومة الرشيدة. كما نخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسرنا أن نسجل شكرنا وامتناننا العميق لمساهمينا وعملائنا ومراسلينا كافةً على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعنا إلى المزيد من البذل والعطاء. كذلك نتقدم بشكرنا وتقديرنا لموظفي البنك على جهودهم الدؤوبة والمخلصة من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله من وراء القصد،،

مجلس الإدارة

الرياض في 3 ربيع الثاني 1435هـ

الموافق 3 فبراير 2014م

03

ملخص إنجازات العام 2013م

ملخص إنجازات العام 2013م

الخدمات المصرفية للأفراد:

أظهرت استراتيجية مصرفية الأفراد على مر الثلاث سنوات الماضية، والتي وضعت في عام 2010م، تقدماً ملحوظاً في العديد من المجالات مما أدى إلى زيادة حصة بنك الرياض السوقية والربحية وجودة الأصول.

ومن أبرز تلك الإنجازات لعام 2013م ما يلي:

ففي مجال مصرفية الأفراد، حصل بنك الرياض على أول رخصة تصدرها مؤسسة النقد لمزاولة نشاطي التمويل العقاري والتمويل التأجيري، والذي يأتي استمرارا لنشاط البنك وخبراته الطويلة المتمرسة في مجال التمويل العقاري والإيجار التمويلي ضمن مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك والتي تعكس ريادته في هذا القطاع الهام، الذي يتنامى الطلب فيه، تلبية لاحتياجات المواطنين للحصول على مسكن ملائم.

وقد سجل بنك الرياض قفزات عالية في حجم محفظة التمويل العقاري وبنسبة تعتبر من أعلى النسب التي تحققت خلال العام على مستوى القطاع المصرفي، والتي انعكست إيجابا على المحفظة والحصة السوقية للبنك، بالإضافة إلى ذلك، حافظ البنك على جودة عالية لأداء المحفظة والتي تعكس حرص البنك على النمو المتزن.

وفي مجال البطاقات الائتمانية، كرمت شركة ماستركارد بنك الرياض لبيعه أكثر من 100 ألف بطاقة تيتانيوم ماستركارد في وقت قياسي، مما حقق أفضل نمو في محفظة بطاقات الائتمان على نطاق جميع البنوك العاملة في منطقة الشرق الأوسط.

كما دشن البنك البطاقة الائتمانية الأولى من نوعها في المملكة (ورلد إيليت)، خصيصاً للنخبة من عملائه. وتقدم هذه البطاقة تجربة مميزة لحاملها كالدخول لصالات انتظار كبار الشخصيات في المطارات الدولية والاستفادة من خدمات الكونسيرج للسفر والسياحة والأمور القانونية الأخرى بالإضافة للعروض الخاصة والمميزة على أفخم المطاعم والمحلات الراقية.

وفي نفس العام، تفرد البنك بإطلاق بطاقة كأس العالم فيفا فيزا الائتمانية، بمناسبة قرب إقامة مباريات كأس العالم لكرة القدم في البرازيل.

ومع تزايد الحاجة إلى خدمات الحوالات المالية الآمنة والسهلة، أطلق البنك خدمات "إيزي ترانسفير" للحوالات المالية وذلك بالتعاون مع شركة (ويسترن يونيون) العالمية، وتهدف مراكز إيزي ترانسفير إلى تزويد العملاء بخدمات مصرفية مبتكرة، مدعومة بمعايير متفوقة من الجودة والكفاءة. وقد تم افتتاح عدد من هذه المراكز، وجاءت هذه الخطوة استجابة للإقبال الكبير من العملاء على مركز ايزي ترانسفير الأول الذي دشنه البنك قبل عدة أشهر.

وفي نفس العام، قام البنك بتطوير برنامج منتج تأجير السيارات، حيث تم العمل على تطبيق آلية إلكترونية جديدة تمكن العملاء من الحصول على الموافقة المبدئية للتمويل خلال دقائق رغبةً في تحسين خدمة العملاء. كما تم التركيز على بناء وتوطيد علاقات استراتيجية مع أهم وكالات السيارات في المملكة، مما أدى إلى زيادة قوة المبيعات بنسبة 51%.

أما في مجال التمويل الشخصي، حقق البنك نتائج مجزية حيث يحتل بنك الرياض مركزاً متميزاً في القطاع المصرفي بالمملكة من حيث حجم وقيمة القرض والأعلى نموا في الحصة السوقية في القروض الشخصية بالمقارنة مع متوسط نمو السوق.

وفي مجال المصرفية الإلكترونية، حقق بنك الرياض المركز الأول في توفير شبكات الصراف الآلي خارج مواقع الفروع. كما تم إطلاق تطبيق رياض موبايل على الأجهزة الذكية والتي سهلت العمليات البنكية على العملاء بشكل ملحوظ.

الخدمات المصرفية الإسلامية:

يواصل بنك الرياض تصميم مجموعة خاصة من المنتجات والخدمات التي تتماشى مع الشريعة التي تشمل المعاملات المصرفية اليومية والتمويل والحلول الاستثمارية لعملائه من الأفراد والشركات بمنهجية واضحة ومعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك.

قامت إدارة المصرفيّة الإسلاميّة بتنفيذ ورش عمل خاصة لتدريب 350 من موظفي البنك، يركز فيها على التعريف بالمنتجات المصرفية الإسلامية وأفضل الطرق لعرضها على العملاء والرد على استفساراتهم بشكل صحيح.

كما استمر البنك في التعريف بهذه المنتجات للعامة، حيث أقيمت ثلاثة لقاءات مع العملاء للهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك في المنطقة الغربية والشرقية والوسطى وبحرص بنك الرياض من خلال تنظيم هذه الفعالية على التواصل مع عملائه عبر هذه الندوات، ومناقشة استفساراتهم حول منتجات البنك المعتمدة من الهيئة الشرعية.

تجدر الإشارة إلى أن إدارة المصرفيّة الإسلاميّة أجازت العديد من المنتجات المبتكرة مثل صندوق الرياض للدخل ووعد بالصرف للعملات الأجنبية، والوعد المشروط للعملات الأجنبية واستثمار المرابحة المركب والتي لاقت قبول العملاء واستحسانهم.

المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية:

واصل بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات الجديدة والمتطورة لعملاء المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية، وبلغ العدد الإجمالي لمراكز المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية 56 مركزاً، تضم هذه المراكز مجموعة من مدراء الحسابات المتخصصين والذين يقدمون خدماتهم على مدار الساعة، بالإضافة إلى أربعة مراكز للمصرفية الخاصة في أنحاء المملكة، تعمل على مدار الساعة لتقديم الخدمات المميزة والتي تناسب تطلعات عملائنا.

بطاقة كأس العالم فيفا
فيزا الإئتمانية

مصرفية السيدات:

واصل بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات المتطورة والجديدة لعميلات البنك والذي ساهم في زيادة عدد العميلات مقارنة بالعام السابق.

واستمراراً لهذا التوجه، تم تدشين العديد من فروع وأقسام السيدات إذ بلغ عددها 76 فرعاً موزعة في كافة مناطق المملكة، بالإضافة إلى مركزين للخدمة الذاتية في كل من جدة والخبر.

وفي نفس العام، قامت مصرفية السيدات بالتركيز على علاقاتها الاستراتيجية مع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بتواصل وافتتاح فرعين مستقلين للسيدات، و18 صراف آلي داخل المدينة الجامعية لخدمة كافة المنسوبات والطالبات الجامعية واللاتي يبلغ عددهن حوالي 38,000 طالبة، بالإضافة إلى دعم ورعاية مجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج التعليمية وحفل التخرج السنوي.

الفروع الخارجية:

من خلال شبكة البنك الخارجية متمثّلة بفرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، يسعى بنك الرياض لتوفير الحلول المصرفية لعملائه في الخارج، والتي تخدم قاعدة عملاء الشركات، وتتيح لنا أن نقدّم لعملائنا خدمات مصمّمة خصّيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوّعة. وفضلاً عن ذلك، يقدّم البنك المشورة فيما يتعلّق بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية.

ويقوم فرع البنك في لندن بدور فعّال في دعم النموّ المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيّات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم بين إصدار الضمانات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفّر فرع لندن لعملائه في المملكة وفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصمّمة خصّيصاً لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الأخرى.

ويُعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأمريكتين، حيث تؤدّي وكالة هيوستن دوراً مهماً في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، وأيضًا في مساعدة الشركات الأمريكية ومتعدّدة الجنسيّات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، خصوصًا في مجالات الطاقة والكهرباء والهندسة والمقاولات والطيران، بالإضافة إلى مساندة الشركات السعودية في أعمالها في أمريكا الشمالية من خلال منح التسهيلات المصرفية والمشورة اللازمة.

كما يتواجد بنك الرياض في الشرق الأقصى حيث يتولّى المكتب التمثيلي في سنغافورة مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الاستثمارية في آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

الخدمات المصرفية للشركات:

تعد مصرفية الشركات من أكبر القطاعات المساهمة في نمو الدخل والأصول في بنك الرياض. في عام 2013م، انصبت توجهات مصرفية الشركات إلى رفع مستوى خدمة العملاء وكذلك التوسع في توفير المنتجات الخاصة بالشركات بحيث تتحول تلك العلاقة إلى تجربة مصرفية متكاملة.

يستمر البنك في كونه أحد أكبر مقدمي حلول تمويل التجارة لعملاء مصرفية الشركات في المملكة. ويمثل هذا القطاع أحد مجالات النمو المستهدفة بالعام القادم.

كما أن البنك هو أحد أهم كبار المؤسسات المالية في تمويل ودعم القطاعات الصناعية حيث يقوم البنك بتقديم مجموعة واسعة من التسهيلات الائتمانية لكبار عملائنا وقد تم اختيار البنك كأفضل بنك محلي في المملكة في العام 2013م من قبل EMEA Finance.

وقد كان للبنك دور كبير في تمويل صناعات الفوسفات والألمونيوم، ومن ضمن ذلك أول مصفاة "لمادة الألومينا" وأول منجم "بوكسايت" في منطقة الخليج.

حافظ البنك على دوره الريادي في تمويل الشركات في قطاع التشييد والبناء، لمشروعات البنية التحتية والمشروعات التجارية الكبيرة.

كما قام البنك بدور مستشار مالي مشارك لأرامكو السعودية، وداو كيميكال الرعاة لشركة صدارة للكيماويات وهي أضخم مشروع بتروكيماويات يتم إنشاؤه على مرحلة واحدة في العالم.

واستفادة من علاقات فروعه الدولية مع الشركات العالمية، حيث شارك البنك بفاعلية على الصعيد المحلي في تمويل ثلاثة من اختادات مترو الرياض . وقام البنك أيضاً بتقديم عروض مصرفية شاملة إدارة النقد والصرف الأجنبي وخدمات الرواتب بالإضافة إلى باقات متكاملة من الخدمات المصرفية لموظفيهم.

شهدت خدمة رياض أون لاين للشركات إقبالاً متزايداً من العملاء، و هي الخدمة التي طورها البنك خصيصاً لعملائه من الشركات لتسهيل وتيسير تعاملاتهم المصرفية و تمكينهم من إتمامها بكل يسر و سهولة وبمستويات عالية من السرية والأمن. وتشمل هذه التعاملات العمليات المالية و دفع الفواتير والاستعلام و استخراج التقارير.

دعم هذه الخدمة فريق متخصص يعنى بمساندة عملائنا من الشركات في أي عملية يقومون بها على رياض أون لاين للشركات، والذي تم تطويره باستخدام أفضل التقنيات ومعايير الأمن لإثراء تجربة عملائنا و إضافة قيمة مضافة لهم.

وفيما يخص عمليات تمويل التجارة Riyad Trade Finance فإن خدمة الإنترنت المتاحة تمكن عملاءنا من الشركات من تقديم طلباتهم عبر النظام، كما تمكنهم من الاستعلام واستعادة البيانات الخاصة بتمويل التجارة. كما تمكن التقارير المطورة بطريقة متميزة العملاء من تتبع العمليات الخاص بهم والاستعلام عنها بكل يسر و سهولة.

جائزة أفضل بنك سعودي

وفيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد استمر البنك في تقديم الدعم بكافة محاوره لهذه الشريحة الهامة، لتعزيز دور الأعمال الناشئة في الاقتصاد المحلي، إذ تعنى بشكل رئيس في تقديم خدمات نوعية لعملاء البنك من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء الحاليين أو المحتملين كتقديم حزمة الخدمات التمويلية والاستشارية والمصرفية، وكذلك تقديم الإرشادات الائتمانية والاستثمارية اللازمة، إلى جانب ما تضطلع به الوحدة من دور رئيس لتثقيف وتوعية شريحة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسُبل الكفيلة بإنجاح مشاريعهم.

ويؤكد بنك الرياض دوره الريادي كأحد أكبر البنوك الأكثر مشاركة في برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواء من حيث حجم الكفالات المصدرة وحجم التمويل الاجمالي وعدد المنشآت المستفيدة، وهذا الأمر يأتي كنتيجة طبيعية للجهود المتواترة التي يبذلها البنك في سبيل دعم هذا القطاع الحيوي، وتسخير البيئة المحفّزة التي تتيح لمنشآت القطاع الازدهار والنمو. بالإضافة إلى جانب الدعم التمويلي، فإن بنك الرياض يسهم بشكل فاعل في العديد من القنوات التعريفية والتوعوية الهادفة لرفع الكفاءة المعرفية لأصحاب الأعمال الناشئة بكيفية إقامة المشاريع وتقييم جدواها سواء من الناحية الإدارية أو الائتمانية والمالية، وذلك عبر تبني إقامة العديد من الملتقيات والدورات التثقيفية والتوعوية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يضاف إلى ذلك الحضور اللافت للبنك في العديد من الفعاليات المتعلقة بأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية في مختلف أنحاء المملكة.

كما بادر البنك كذلك إلى إنشاء بوابة إلكترونية متكاملة عبر موقعه على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) تحتوى على كافة البيانات والإرشادات عن كل متطلبات أصحاب هذه الشريحة في إدارتهم لأعمالهم من دراسة جدوى وتسويق وتمويل وتشغيل وغيرها من الأمور المالية والإدارية وهو ما يعرف بـ (حقيبة الأعمال الناشئة SME / TOOLKIT).

قطاع الخزانة والاستثمار:

يقوم قطاع الخزانة والاستثمار بدور هام من خلال إدارة مستويات السيولة والتمويل للبنك وإدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات الأجنبية ضمن حدود المخاطر المعتمدة من البنك وإدارة المحفظة الاستثمارية، وكذلك تقديم منتجات وحلول التحوط المالية لعملاء البنك.

وضمن استراتيجيته التشغيلية واصل القطاع التركيز على عملية البيع التقاطع خاصة لعملاء مصرفية الشركات وعلى تطوير وتنويع المنتجات المقدمة للعملاء. وقام القطاع خلال العام باستحداث وتقديم منتجات جديدة تناسب احتياجات العملاء المختلفة في مجال التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات. وتلبيةً لرغبة العملاء المتزايد لمنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة، قام قطاع الخزانة بإضافة ثلاثة منتجات معتمدة جديدة وهي: وعد بالصرف للعملات الأجنبية، الوعد المشروط للعملات الأجنبية واستثمار المرابحة المركب. وقد أثمرت هذه الاستراتيجية عن توسيع قاعدة العملاء وتلبية الاحتياجات المتنوعة ونمو الحصة السوقية لعملاء الخزانة.

دعم الأعمال الناشئة الطامحة للنمو

وحسب الخطة المعتمدة يسعى قطاع الخزانة في العام القادم لمواصلة الجهود لزيادة البيع المتقاطع من خلال التركيز على فرص البيع المتقاطع المتوفرة مع الاستمرار في تطوير وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات وحلول التحوط التي تلبي حاجات العملاء ومتطلباتهم المتنوعة والمتزايدة. ويجري العمل حاليا على تنفيذ مشروع استبدال الانظمة الخلفية لعمليات الخزانة بنظام حديث متطور يدعم استراتيجية الخزانة المستقبلية للتوسع.

خلال عام 2013م، قام قطاع الخزانة والاستثمار تحت اشراف لجنة الموجودات والمطلوبات بتنفيذ إصدار صكوك متوسطة الأجل لمدة سبع سنوات بمبلغ أربعة مليارات ريال وذلك لتنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقاتها وتعزيز السيولة لدعم أنشطة البنك الاقراضية. وقد لاقى هذا الإصدار إقبالاً كبيراً من المستثمرين تمثل في تغطية الإصدار بأكثر من مرتين والحصول على سعر قياسي مميز يعكس متانة مركز البنك المالي وثقة المستثمرين فيه.

المحفظة الاستثمارية:

يعتمد البنك سياسة استثمارية تراعي الجودة والتنوع والسيولة في توزيع الأصول تحت إشراف لجنة الاستثمار بالبنك. وتتكون محفظة البنك الاستثمارية من أصول متنوعة محلية ودولية ويمثل الدخل الثابت (السندات الحكومية والشركات) الجزء الأكبر من أصول المحفظة وقد كان أداء المحفظة جيداً خلال العام 2013م حيث حققت عوائد مجزية.

إدارة المخاطر:

يؤمن البنك بأهمية إدارة المخاطر كأحد الركائز الأساسية في العمل المصرفي. وتشكل إدارة المخاطر جهازاً مستقلاً يتبع مباشرة للرئيس الأول لإدارة المخاطر تندرج تحته إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، وتعد مسؤوليات وأنشطة هذه الإدارات ضمن أطر وسياسات المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تقوم هذه الإدارات برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن جودة الأصول والقيمة السوقية المعرضة للمخاطر ومخاطر السيولة وصافي دخل الخدمة البنكية المعرضة للمخاطر.

يواصل البنك اعتماد معايير لحوكمة الشركات وفقا للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المحلية، كما يواكب أيضاً التطورات على الصعيد الدولي في مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها.

مخاطر الائتمان:

تشمل أطر عمل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك المبادئ والبنية والأدوات والأنشطة المطلوبة لإدارة المخاطر الائتمانية على كافة الأصعدة والمستويات داخل البنك. كما تهدف إدارة المخاطر إلى دعم الجهود التي يبذلها البنك لتعزيز جودة الأصول بما يتماشى مع القواعد والأنظمة الموضوعة من قبل الجهات التنظيمية الرسمية التي يتم رصدها بشكل دوري من قبل

البنك، وضمن "استراتيجية الائتمان" و"درجة المخاطر المقبولة" والمعتمدة من مجلس إدارة البنك، في ظل وجود آلية واضحة لمراقبة ومتابعة تقيد الإدارة بمعايير ودرجة المخاطر الائتمانية التي حددها مجلس الإدارة ورفع تقارير دورية بشأنها.

يستخدم البنك نظاماً آلياً متقدماً لإدارة العملية الائتمانية مما يساعد البنك على إدارة الحدود الائتمانية والشروط والضمانات المتعلقة بها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني متقدما حسب المعايير المعترف بها دولياً لتصنيف عملاء الائتمان الشركات حسب درجات تصنيف ائتمانية معتمدة من مجلس إدارة البنك. كما يستخدم البنك نظام تصنيف متقدم لإدارة المخاطر الائتمانية لعملائه من الأفراد.

ووفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، يلتزم حالياً بنك الرياض بكافة متطلبات بازل 2 و 2.5 و 3 لقياس كفاية رأس المال طبقاً "للطريقة المعيارية" (Standardized Approach) لإدارة مخاطر الائتمان.

ويتجه البنك حالياً بخطوات سريعة نحو تطبيق التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (IRB) "Internal Rating Based" لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان.

خلال العام حقق بنك الرياض مزيداً من التقدم نحو تحسين وتعزيز قدرات نماذج التصنيف الائتماني لديه كي تتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل-2 "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان" (IRB) ويعتبر بنك الرياض في مرحلة متقدمة نحو تطبيق هذا المعيار بعد أن نجح في تطوير أنظمة التصنيف الائتماني الداخلي من خلال تقسيم العملاء إلى مجموعات وفقاً لتصنيف درجة المخاطر الخاصة بكل منهم علماً بأن هذه الأنظمة وكافة السياسات والإجراءات المتعلقة بها تخضع لعمليات مراجعة وتطوير دورية لاختبار درجة توافقها ودقتها في قياس المخاطر الائتمانية وفقاً لهذا المعيار. كما قام البنك داخلياً بإجراء عدد من الاختبارات للتحقق من دقة النماذج والمعايير بنجاح. كما قام أيضاً بتكليف طرف ثاني متخصص ومستقل لإجراء اختبارات التحقق من دقة هذه النماذج والمعايير لتحسين أدائها وقد قام كذلك بمراجعة سياسات المخاطر التي تتبعها هذه الأنظمة للتأكد من توافقها مع متطلبات بازل بشأن "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان" (IRB).

تباشر إدارة مخاطر مصرفية الأفراد، وهي جهة مستقلة تتبع للرئيس الأول لإدارة المخاطر، تطبيق المراحل المتقدمة للتقييم الداخلي المتقدم (AIRB) لمعايير بازل على النحو المطلوب من مؤسسة النقد ويشمل ذلك تعريف هيكل الرقابة والحوكمة ومعظم السياسات الائتمانية التي تم تطويرها. وفي المسار الكمي يجري حالياً العمل على تعزيز وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والمكونات ذات الصلة، ويجري كذلك تطوير نماذج قياس مخاطر الائتمان.

كما تتولى إدارة مخاطر مصرفية الأفراد تقييم الأنظمة والأدوات المستخدمة حالياً لقياس مخاطر الائتمان ضمن أطر المخاطر المعتمدة لدى البنك. وسيوفر هذا التقييم أساساً جيداً للقياس الكمي للعائد على الاستثمار المرجح بالمخاطر، وهذا من شأنه إثراء تجربة العملاء ومنها الاستراتيجية الرقمية لتسهيل وتسريع وصول العملاء لقنوات الاتصال الخاصة بالخدمات التي يقدمها البنك.

مخاطر السوق:

تتولى إدارة المخاطر المالية، والتي هي جزء من قطاع إدارة المخاطر، مسؤولية قياس وإدارة مخاطر السوق والأصول والخصوم والسيولة المالية التي تنتج عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية وذلك نتيجة للتغير في أسعار السوق، ضمن أطر وسياسات المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما ترفع التقارير الدورية وترسل للجهات المعنية داخل البنك بشكل دوري.

إن المعيار الأساسي الذي يستخدم لقياس المخاطر السوقية في بنك الرياض هو منهجية " القيمة المعرّضة للمخاطر" (Value at Risk) والتي تعمل على متابعة تغير وتذبذب أسعار السوق وعلاقة هذه التغيرات ببعضها. كما قام البنك بتنفيذ عدد من المعايير والطرق المتقدمة لتعزيز قدرته التحليلية على إدارة المخاطر المالية بما في ذلك اختبارات الجهد (التحمل) والحساسية. كما يستعد البنك لتطبيق خطة مواكبة معايير النماذج الداخلية لمخاطر السوق (Internal Model Approach-IMA).

وخلال العام، قام البنك باتخاذ إجراءات للاستفادة من النظم التي سبق أن طبقها لتطوير إطار سياسة إدارة الأصول والخصوم، لتتواكب هذه السياسة مع آخر التطورات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية. كما يقوم البنك وبشكل مستمر بضبط جميع الأطر والسياسات والإجراءات وما تتطلبه من تقارير ليضمن تحديثها وجاهزيتها لكل ما يستجد من المتطلبات النظامية لإقرار نظام التقييم الداخلي لاحتساب المخاطر السوقية لرأس المال.

المخاطر التشغيلية:

تضطلع إدارة المخاطر التشغيلية بمسؤولية تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التي تنشأ عن القصور في إجراءات العمل و/أو الأنظمة المستخدمة و/أو الأخطاء البشرية ورفع التوصيات اللازمة لمعالجتها والعمل مع الإدارات المسؤولة بالبنك على تحديد المسؤوليات ومتابعة تخفيض المخاطر الناجمة عن التشغيل والعمل على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية وإنشاء قاعدة بيانات للمخاطر التشغيلية وتطوير الوعي بالمخاطر التشغيلية في البنك.

وفي سبيله لتعزيز قدرات إدارة المخاطر التشغيلية، استمر البنك في تطوير منهجية فحص وتدقيق المخاطر التشغيلية لعمليات الفروع والإدارات المساندة، وعزز أساليبه التي تهدف إلى تقييم جودة تطبيق هذه المنهجية وتوفير التدريب والدعم لفريق العمل بإدارة الفحص والتدقيق. ومن الأعمال التي شملها التطوير بالبنك لتعزيز كفاءة إدارة المخاطر التشغيلية التالي:

- تحديث الأنظمة التحليلية باستخدام نسخ متقدمة من البرامج مثل (SAS-GRC) وتطبيق برنامج مؤشرات المخاطر الرئيسية (Key Risk Indicators-KRI) كمؤشر للتنبؤ والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية على جميع قطاعات وإدارات البنك.
- تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر (Risk Control Self-Assessment-RCSA) في كافة إدارات وقطاعات البنك. وهي منهجية متقدمة لتقييم المخاطر ذاتياً والكشف عن أي ثغرات في نظام الرقابة الداخلية.

التمويل الشخصي

- ومن ناحية أخرى قام البنك بتطبيق منهجية متطورة في إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال والمبني على أساس المخاطر وذلك بهدف تحسين فاعلية مراقبة وتقييم مخاطر العمليات. كما تم الانتهاء من برنامج تقييم مخاطر الاحتيال.
- أما فيما يخص أنظمة الرقابة الداخلية، فقد قام البنك ووفقاً لأفضل المعايير بإجراء تقييمٍ شامل للإطار العام لنظام الرقابة الداخلية بالبنك وفقاً لعناصر بيئة الرقابة: تقييم المخاطر وإدارتها، وفاعلية الرقابة، والمحاسبة والمعلومات والاتصالات، والتقييم الذاتي والرصد والمتابعة.

كما يقوم البنك بإعداد وتحليل التقارير الخاصة بكفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية من خلال استخدام "الطريقة المعيارية" (Standardized Approach) والتي تندرج تحت متطلبات بازل- 2. كما يتأهب البنك حالياً لمواكبة منهج القياس المتقدم للمخاطر التشغيلية، (Advanced Measurement Approach-AMA) باستخدام "القيمة المعرّضة للمخاطر" (Value at Risk).

اختبارات الجهد (التحمل):

طبق بنك الرياض اختبارات الجهد (التحمل) لجميع أنواع المخاطر بكافة نواحي الأنشطة المصرفية التي يزاولها واعتماد الإشراف عليها من مجلس الإدارة وذلك بعد أن قام البنك بتطوير السياسات، والأطر وقواعد الحوكمة الخاصة بهذا الاختبار.

كما يشارك البنك بفاعلية في أنشطة مجموعات عمل من البنوك السعودية التي تم تشكيلها بمعرفة مؤسسة النقد العربي السعودي لتطبيق قواعد ومقررات اتفاقية بازل 3.

التصنيف الائتماني:

حافظ البنك على تصنيفه الائتماني الحاصل عليه من وكالات التصنيف الائتماني العالمية بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ على تصنيف (A+) من وكالة ستاندرد آند بورز بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية فيتش تصنيف (A+) للالتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كذلك حافظ البنك على تصنيف (AA-) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A1+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة كابيتال انتلجنس. كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على عدم تغيير تقييمها الثابت والمستمر للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

تقنية المعلومات:

أنجز قطاع تقنية المعلومات في أواخر عام 2013م تطويراً جوهرياً في خدمة العملاء في الفروع من خلال إعادة تصميم الدورة المستندية لفتح حسابات العملاء وإدارتها وصيانتها مما ساهم بشكل واضح في تحسين كفاء العمليات وخفض الوقت اللازم لذلك.

كما قام قطاع تقنية المعلومات في عام 2013م، بتطوير تطبيق جوال الرياض لأجهزة أندرويد وIOS وذلك بإضافة العديد من الخدمات والمزايا ورفع مستوى الحماية.

وسبق ذلك مساهمة القطاع المباشرة في استكمال برنامج "التميز في التمويل الشخصي" وذلك بتحويل جميع العمليات التي تتم يدوياً إلى عمليات آلية، مما أدى إلى زيادة سرعة اعتماد التمويل وتقليل المشاكل التي قد تطرأ. كما ساهم ذلك في قدرة البنك على مراقبة ومتابعة العمليات ومؤشرات الأداء كافة.

وفي عام 2013م، كان بنك الرياض سباقاً في إطلاق النظام التجريبي لحماية الأجور والذي أعقبه تسجيل المنشآت المستهدفة في التطبيق الإلزامي، والذي استحدثته وزارة العمل بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي، ويقوم البرنامج بمراقبة عمليات صرف الأجور للعاملين والعاملات في منشآت القطاع الخاص، من خلال إنشاء قواعد بيانات محدثة تحتوي على عمليات صرف الأجور في الوقت والقيمة المتفق عليها وفقاً لنظام العمل.

وتبعاً لتعليمات مؤسسة النقد بإلزام العملاء بتحديث البيانات البنكية والمعلومات الشخصية، قام قطاع تقنية المعلومات في عام 2013م، باستحداث نظام يسهل على العملاء تحديث بياناتهم الشخصية عن طريق موقع رياض أون لاين تفادياً لتجميد الحساب. وقد ساهم ذلك في سرعة خدمة العملاء ورضاهم.

وفي إطار استراتيجية إثراء تجربة العميل، سيقوم القطاع بتطوير نظام الاتصال الهاتفي التفاعلي بأحدث التقنيات المتوفرة وذلك بإضافة خاصية (TTS)و(ASR) وهو دعم تقني يخدم النطق الآلي بتحويل النصوص إلى صوت مركب بشري طبيعي والتعرف الآلي للكلام المنطوق. كما سيوفر النظام قائمة خدمات مصممة لكل عميل بناءً على العمليات التي قام بها في السابق. ومن ناحية أخرى، سيؤدي هذا التغيير إلى تعزيز استمرارية الأعمال وخفض تكلفة التشغيل والحد من الأخطاء التي قد تقع.

كما شرع القطاع في مشروعه الاستراتيجي لإنشاء مركز معلومات حديث تصميماً وتجهيزاً وهو يأتي ضمن برنامج متكامل لتجهيز مركز بيانات رئيس وآخر ثانوي مساند. كما أنجز القطاع بالتعاون مع المصرفية البنكية المرحلة الأولى من إعادة تصميم وتحسين رياض أون لاين والذي سيتم طرحه بعد إنجاز المرحلة التالية في أوائل العام 2014م، مما سيشكل نقلة نوعية في خدمة العملاء ويستجيب للعديد من تطلعاتهم.

وفي نفس العام، قام القطاع بتعزيز "عمليات الغرفة المظلمة"، ويتصف هذا المفهوم والتطبيق بتقليص الاعتماد على التنفيذ اليدوي للعمليات الروتينية اليومية إلي عمليات آلية لتقليل حالات حدوث الأخطاء البشرية.

وقام القطاع بنسخ كافة تطبيقات البنك التقنية والمتوفرة في مركز البيانات الأساسي في الرياض إلى مركز الطوارئ بالدمام، وترقية سرعة الاتصال بين المركزين من 100 ميغابايت في الثانية إلى 200 ميغابايت في الثانية، وسيقلل هذا من مدة استعادة البيانات من 30 دقيقة إلى 15 دقيقة في حال حدوث أي حادث في المركز الأساسي بالرياض.

حلول تمويلية سريعة

حوكمة تقنية المعلومات:

قامت إدارة أمن المعلومات باتخاذ عدة مبادرات للحد من المخاطر المحتملة المستقبلة والمتعلقة بالهجمات الإلكترونية، وبناءً على ذلك تم تنفيذ برمجة خاصة لحماية البنك من هذه الهجمات. كما قامت الإدارة بتعزيز مستوى حماية أجهزة الصراف الآلي من احتمالية نسخ بطاقات الصرف الآلي، وتطبيق حلول خاصة لمكافحة البرمجيات الخبيثة عبر الإنترنت من أجل حماية عملاء البنك.

ومن جهة أخرى، بذلت حوكمة تقنية المعلومات جهوداً كبيرة لتعزيز البنية التحتية الأمنية الخاصة بالبنك. كما قامت الإدارة بتطوير البنية التحتية لمركز البيانات الرئيسي والمركز الاحتياطي. وتبذل إدارة أمن المعلومات جهوداً كبيرة للتحكم بشبكة البنك الداخلية وحمايتها.

كما أجْرت حوكمة تقنية المعلومات مراجعة شاملة للمخاطر التي قد تحيق بجملة من الأنظمة الهامة لدى البنك، ويتم دراسة كافة ما تم التوصل إليه لضمان توفر الضوابط الرقابية اللازمة والتأكد من استمرارية تطبيقها.

وتقوم وحدة "استمرارية الأعمال" التابعة لإدارة حوكمة تقنية المعلومات، بالعمل على مشروع يشمل جميع القطاعات والإدارات، لجعل البنك قادراً على الاستمرار في تقديم العمليات بعد وخلال التعرض لأي طارئ أو أزمة أو كارثة مما قد يسبب في إرباك العمل أو إيقافه.

وفي نفس العام، قامت "إدارة التغيير" بالتنسيق لتنفيذ طلبات التغيير التقنية المتعلقة بأنظمة البنك (الصراف الآلي، نظام الصرافة، النظم، الخ) وذلك بالتعاون مع "إدارة الإصدارات" لضمان إجراء التغييرات والتحديثات بسلاسة. كما قامت الوحدة بالتحقق من استمرارية الأعمال وتحليل التأثيرات التي قد تحدث بالأنظمة. وتمثل هذه الدراسة الخطوة الأساسية في ضمان استمرارية أنظمة البنك لخدمة العملاء في الحالات الطارئة وغير المتوقعة.

كما تقوم إدارة حوكمة تقنية المعلومات بالتحقق من أن جميع الأنظمة أو التغيرات التي يتم تطويرها تتوافق مع سياسة ومتطلبات البنية التحتية الخاصة بالبنك قبل أن يتم تنفيذها على أرض الواقع.

إدارة الالتزام:

نتج عن التغييرات التنظيمية والتطورات السريعة للقطاع المالي والمصرفي تزايد المتطلبات التنظيمية المناط تطبيقها واتباعها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ومن ثم يأتي دور إدارة الالتزام لتقديم الدعم والاضطلاع بمهام ومسئوليات التحقق من قيام البنك بوضع السياسات والإجراءات والآليات التي تكفل الالتزام بتلك المتطلبات. إذ تقوم إدارة الالتزام بالتأكد من أن جميع قطاعات البنك ملتزمة بكل الأنظمة والتعليمات السارية، المحلية منها والعالمية المعتمدة من مؤسسة النقد.

كما بدأ العمل بنتائج برنامج تطوير الالتزام، والذي تم بالتعاون مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية، في بداية الربع الأول من العام 2013م، إذ ساهم في رفع أداء إدارة الالتزام خلال العام، حيث اتبع البرنامج المعايير العالمية واستخدام الأسلوب المرتكز على تقويم المخاطر لتحديد أطر الرقابة وتقييم مدى فعاليتها من خلال خطة عمل معتمدة لمتابعة مخاطر عدم الالتزام، وإعداد التقارير الدورية للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام وذلك لمراقبة قطاعات البنك.

وتعنى إدارة الالتزام، كذلك، بالعمل على تعزيز ثقافة الالتزام داخل البنك من خلال تنظيم دورات تدريبية وتوعوية متعددة ومنتظمة لجميع الموظفين بالبنك، وذلك بهدف زيادة فاعلية وكفاءة الالتزام طبقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال.

الموارد البشرية:

يستمرّ قطاع الموارد البشرية في دعم جميع قطاعات بنك الرياض سعياً وراء تحقيق أهدافه ومبادراته الاستراتيجية لعام 2013م. حيث استمر القطاع بالتركيز على تطوير وتأهيل القيادات الإدارية في البنك، وتطوير أداء الموظفين عن طريق متابعة وقياس الأداء.

كما يفخر البنك بصدارته في مجال توطين الوظائف حيث بلغت النسبة الإجمالية 93%. كما أنّ نسبة المواطنات السعوديات تشكل 100% من السيداتٍ اللواتي يشكّلن 22% من إجمالي موظّفي البنك. هذا فضلاً على أنّ طاقم الإدارة التنفيذية بالبنك مؤلفٌ بالكامل من مواطنين سعوديين.

كما واصل البنك تحفيز وتأهيل موظفيه عبر إتاحة الفرص التدريبية لهم والتي تهدف إلى رفع مستوى الأداء المهني عبر إتاحة أكثر من 10,000 فرصة تدريبية خلال عام 2013م، داخل وخارج المملكة. ومن الجدير بالذكر أن القطاع قام بعمل مجموعة من برامج التطوير والإحلال، وبرامج خاصة باستقطاب المواهب والكفاءات.

التسويق والاتصالات:

حرص قطاع التسويق والاتصالات في عام 2013م، على دعم منتجات البنك وإعداد وإطلاق الحملات التسويقية المبتكرة التي تتماشى مع متطلبات العملاء، مما ساعد البنك في زيادة قاعدة عملاءه وحصته السوقية.

وقد شهد عام 2013م، نشاطاً مثمراً لقطاع التسويق والاتصالات بالبنك، حيث عزز تواصله مع العملاء من خلال إطلاق حملات تسويقية متميزة من حيث التصميم والتنفيذ في عدد من المجالات الرئيسية مثل البطاقات الائتمانية والتمويل العقاري والقروض الشخصية وتأجير السيارات وغيرها من الحملات الأخرى.

ولتنفيذ هذه الحملات بفاعلية وكفاءة استمر القطاع في اتباع استراتيجية شاملة لوسائل الإعلام بأنواعها مما عزز تواجد البنك في ساحات وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية. كما زاد تركيز الإعلانات على القنوات الإلكترونية والرقمية مثل الإنترنت وشاشات LED نظراً لشعبية ورواج هذه الوسائل، مما أدى إلى الوصول إلى الشريحة المستهدفة وتعزيز حضور البنك بين المنافسين في القطاع المصرفي بشكل عام.

جائزة الكتاب 2013م

كما دأب القطاع على تعزيز حضور البنك في أذهان عملائه وانتشار اسمه بنسبة 18% كأول بنك يخطر على بال العملاء بفضل تطبيق استراتيجية تواصل فعالة، الأمر الذي ساعد البنك في المحافظة على مركزه التسويقي الرائد ضمن المراتب المتقدمة في سوق البنوك السعودية. ومن نجاحات البنك المهمة ايضاً احتلاله المركز الثاني في "أول ما يخطر بالبال" لدى الشريحة النسائية، وذلك يثبت جهود البنك في تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة للنساء السعوديات.

وفي عام 2013م حرصت وحدة العلاقات العامة في البنك على القيام بدورها المساند بالحفاظ على الظهور الجيد للبنك ومنتجاته وخدماته في وسائل الإعلام المحلية، وكان هذا الظهور الإعلامي يعادل ما قيمته 10 ملايين ريال من خلال مقالات وأخبار صحفية. ركزت أخبار البنك في عام 2013م على المنتجات والخدمات وبرامج المسؤولية الاجتماعية ومقابلات مع عدد من مديري البنك التنفيذيين. وما هذا إلا مؤشر على العلاقة الجيدة بين البنك ووسائل الإعلام المحلية ممثلة بالصحف اليومية والمواقع الإلكترونية الإخبارية، وبما يعكس تقدير واحترام وسائل الإعلام المختلفة لإدارة البنك.

وإلى جانب النشاط التسويقي الذي يقوم به القطاع لعملاء البنك، تقوم وحدة الاتصالات الداخلية بتخطيط وتنفيذ العديد من الحملات التوعوية التي تستهدف موظفي البنك، حيث تراوحت مواضيع هذه الحملات بين مكافحة غسيل الأموال وتنبيهات عن أمن المعلومات ومبادئ حماية العميل المتوافقة مع مؤسسة النقد. كما قامت وحدة الاتصالات الداخلية بإعادة تصميم المجلة الإلكترونية للبنك تماشياً مع تطور احتياجات القراء من منسوبي البنك.

إدارة ضمان الجودة:

من أهم أهداف بنك الرياض الاستراتيجية هو رضا العميل وتجاوز توقعاته، وهو المحور الأساسي لإدارة ضمان الجودة، حيث قامت الإدارة بتطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة والتحسين والتطوير المستمر، من خلال أبحاث قياس رضى العملاء لإثراء تجربة العميل وبالتالي تحليلها والاستفادة منها في تطوير الأعمال والعمليات والتي من خلالها ينطلق البنك لتلبية احتياجات العملاء بكل دقه وإتقان.

تتألّف إدارة ضمان الجودة من ثلاث وحدات رئيسية: وحدة البحوث والمسح الميداني، وحدة تحسين الجودة، ووحدة مراقبة الجودة.

وخلال عام 2013م، نجحت وحدة البحوث والمسح الميداني في تنفيذ أكثر من 54 بحثاً ما بين دراسات خارجية ودراسات وتقارير داخلية تخدم إدارات البنك المختلفة. كما قامت الوحدة بإجراء أكثر من 37,925 اتصال بالعملاء للاستطلاع عن آرائهم ودرجة رضائهم عند استخدامهم قنوات المصرفية المختلفة.

كما أن هناك العديد من التقارير المهمة التي تقوم إدارة ضمان الجودة بإصدارها دورياً والتي تساعد متخذي القرار في البنك على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، ومن أمثلة هذه التقارير: تقرير تجارب العملاء، تقرير تحليل شكاوى العملاء، تقرير رضا العميل الداخلي.

خدمة المجتمع:

قصة بنك الرياض في خدمة المجتمع تتسع فصولها وتتعدد أبوابها ضمن سلسلة متصلة من النشاطات والفعاليات التي تتوزّع على مختلف القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية والرياضية والترفيهية لتصل إلى جميع مناطق المملكة. كل ذلك وأكثر: علامات مضيئة لمسيرة بنك الرياض ومشواره الحافل بخدمة المجتمع وتلمّس احتياجاته وإسهاماته الفاعلة في تقديم مبادرات تنموية وخدمية وتوعوية لها بصماتها الراسخة.

ومن أبرز ما تم دعمه ورعايته خلال عام 2013م ما يلي:

مشروع النقل الخيري: حيث بادر البنك بتوفير 9 حافلات حديثة مجهزة خصيصاً لتتناسب مع احتياجات مستخدميها في مختلف مناطق المملكة لعدد من الجهات الخيرية منها: جمعية الملك خالد الخيرية النسائية بمنطقة تبوك، وجمعية المعاقين بالأحساء، بالإضافة إلى جمعية الأطفال المعوقين، وجمعية صوت متلازمة داون.

واستمر البنك في دوره الريادي لتعزيز مفهوم التكافل الاجتماعي الذي يمثل إحدى قيم البنك الرئيسية، من خلال مواصلة قافلة الخير الرمضانية 1434هـ مسيرتها للعام الخامس على التوالي، بمشاركة متطوعين من موظفي البنك لتشمل مختلف مناطق المملكة. وواصل بنك الرياض خطواته في مجال المبادرات الإنسانية والعمل التطوعي عبر تنظيمه لبرنامج متكامل أطلقه بنك الرياض لمعايدة الأطفال المرضى المنومين في مجموعة واسعة من مستشفيات المملكة في 26 مدينة منها: القريات، حائل، طريف، عنيزة وبريدة، ينبع، صبيا، بلجرشي، وشروره، جازان، المجمعة، المدينة، بهدف التواصل مع الأطفال وتوزيع الهدايا عليهم تطوعاً منهم لإدخال الفرح والسرور على قلوبهم.

ولأن بنك الرياض لا يدّخر جهداً في سبيل إسعاد ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم اعتزازهم بأنفسهم وإطلاق طاقتهم، واصل البنك رعايته لبرنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة بالتعاون مع جمعية المعاقين بالأحساء، والذي يهدف إلى تدريب وتأهيل منسوبي البرنامج على الحرف الزراعية. كما رعى البنك وللسنة السابعة على التوالي نادي الشباب الصيفي لذوي الاحتياجات الخاصة، والذي يتيح لأبنائنا الترفيه عن أنفسهم وتحقيق الفائدة المرجوة ودمجهم بالمجتمع المحيط بهم. ومضى بنك الرياض باحتضانه ورعايته لبرنامج " يدوي" الذي تبتكره مجموعة موهوبة من سيدات المجتمع من ذوات الاحتياجات الخاصة لتأكيد جدارتهن بالتميز وقدرتهن على الإنتاج وتجاوز التحديات من خلال عرض منتوجاتهن اليدوية في جناحه في الجنادرية.

تحتل المؤتمرات والمنتديات موقعاً متقدماً ضمن اهتمامات بنك الرياض، حيث رعى البنك منتدى الاستثمار الثاني بمنطقة جازان، ومنتدى جدة الاقتصادي، إلى جانب مشاركته في مؤتمر اليورو موني. ولأن تنقية بيئة التعاملات المالية والمصرفية في المملكة إحدى الأولويات التي تحوز على اهتمامات بنك الرياض ويسعى جاهداً إلى الوصول إليها كانت مشاركته الفاعلة في مؤتمر مكافحة غسل الأموال لتطوير المعايير والممارسات الاحترافية التي تدعم مفهوم "الالتزام" للحد من العمليات غير المشروعة.

حملة جمعية زهرة
لسرطان الثدي

أما على صعيد المهرجانات التراثية والترفيهية، فقد أدرك بنك الرياض دوره في الحفاظ على هوية المملكة والتعريف بتقاليدها العريقة ورصيدها الإنساني الوافر، من هنا حافظ البنك على موقعه كشريك داعم لمهرجان الجنادرية للتراث والثقافة في نسخته الـ 28، ودعمه المستمر لركن منطقة القصيم ومهرجان الدوخلة التاسع في محافظة القطيف للسنة الخامسة على التوالي، إلى جانب رعايته لمهرجان الشرقية 1434هـ.

وتعددت قنوات الدعم التي أقامها بنك الرياض للمساهمة في البرامج الاجتماعية المبتكرة والتي تخدم المجتمع، حيث وقع بنك الرياض اتفاقية تفاهم مع جمعية إطعام الخيرية بالمنطقة الشرقية، كما أطلق البنك والجمعية تطبيقاً على أجهزة الهواتف الذكية، بهدف نشر ثقافة حفظ النعمة وعدم الإسراف. وفي إطار تنوع دعم البنك للجمعيات الخيرية تدشين الموقع الإلكتروني لجمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره.

واستمر بنك الرياض في مسيرته الخيرية والتطوعية من خلال تبنيه لحملة كسوة الشتاء للمرة الرابعة على التوالي، بمشاركة فرق من المتطوعين من موظفي البنك لتوزيع مجموعة من المستلزمات الضرورية على الأسر المستهدفة في المناطق الشمالية الباردة وكذلك القرى البعيدة عن المدن الرئيسية.

ولم يغب الإبداع الأدبي والثقافي عن اهتمامات بنك الرياض، حيث أطلق جائزة ثقافية قيمّة مولة بالكامل من البنك تعنى بتعزيز قيم الأدب والثقافة وتحفيز مستوى الإنتاج الأدبي على مستوى المملكة، وقد مُنحت الجائزة في دورتها السادسة لهذا العام لمعالي الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد عن كتابه "تاريخ أمة في سير أئمة" .

كما يولي بنك الرياض أهمية كبيرة في مجال الحملات التوعوية الرامية لتعزيز مستوى الوعي عبر رعايته للسنة السادسة على التوالي الحملة الوطنية التوعوية بأهمية الفحص المبكر لسرطان الثدي، والذي تتبنى إقامته جمعية زهرة لسرطان الثدي، لتوعية السيدات بمخاطر الإصابة بسرطان الثدي، وأهمية الفحص المبكر للوقاية منه، كما شارك البنك في الحملة التوعوية بأضرار المخدرات، وحملة يوم الإيدز العالمي، وحملة اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه "افتا".

وفي مبادرة إنسانية ميزة من نوعها منسجمة مع قيم البنك واستراتيجيته لخدمة المجتمع، واصل بنك الرياض عطاءه السنوي لدعم "برنامج الوفاء" لرعاية أسر الموظفين المتوفين من ذوي الحاجة في عموم مدن المملكة من خلال منحهم بطاقات شرائية إلكترونية مسبقة الدفع تحمل رصيداً مالياً يسمح للأسر المستفيدة بالتسوق بقيمة الرصيد المتوفر، وذلك حسب متطلبات الأسرة ومدى حاجتها انطلاقاً من مبدأ الوفاء والتزامًا بمسؤوليته الاجتماعية لترسيخ مفهوم التكافل الاجتماعي.

شركة الرياض المالية:

الرياض المالية هي شركة سعودية مملوكة من بنك الرياض ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية. وقد انتقلت الشركة خلال العام 2013م إلى مقرها الجديد على طريق التخصصي بمدينة الرياض.

تعمد الرياض المالية على ابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وذلك من خلال "إدارة الأصول" بالشركة التي عملت خلال عام 2013م على توسيع خدماتها لإدارة "المحافظ الاستثمارية الخاصّة" وبالتالي استقطاب المزيد من استثمارات كبار العملاء والشركات والمؤسّسات العامّة وزيادة حصة الشركة في سوق صناديق رأس المال السعودية والدولية والتي تعتبر الأكبر من بين جميع الشركات الاستثمارية العاملة في هذا المجال في منطقة الخليج العربي.

وفيما يخص المصرفية الاستثمارية للشركات، فقد استثمرت الرياض المالية في مواردها البشرية خلال العام 2013م من خلال استقطاب المزيد من الكفاءات السعودية ذوي الخبرة العالية في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة والتي تغطي كافّة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ وعمليات التمويل المُهيكلة. ومن أهم إنجازات الشركة في هذا المجال خلال العام 2013م ترتيب وطرح صكوك شركة صدارة للكيميائيات بقيمة 7.5 مليار ريال، بالإضافة إلى ترتيب وطرح صكوك بنك الرياض بقيمة (4) مليار ريال، والقيام بدور المستشار المالي ومتعهد التغطية ومدير الاكتتاب للطرح العام للشركة الوطنية للرعاية الطبية (رعاية) بقيمة 364,5 مليون ريال سعودي.

كما عملت الرياض المالية على زيادة حصتها في سوق خدمات تداول الأسهم المحلية والدولية في 2013م من خلال إطلاقها لبعض المبادرات التي تهدف إلى تحسين خدمة العملاء وكسب رضاهم، بما في ذلك الحملات الترويجية وتقديم المنتجات التنافسية، مثل خدمة التداول عبر الإنترنت في الأسواق العالمية.

ومن خلال تبني مفهوم "إدارة الثروات" الذي يهدف إلى تعزيز الثقافة الاستثمارية لدى العملاء وخدمتهم بالشكل الذي يتناسب مع احتياجاتهم وأهدافهم الاستثمارية، فقد مضت الرياض المالية في برنامجها لبناء فريق متكامل لإدارة الثروات تم تأهيله وإتاحة الإمكانات التقنية والمهنية لتمكينه من تقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية ذات القيمة المضافة التي تساعد عملاء الشركة على تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية، بما كان له أثر ملموس على نمو نشاط الشركة في مجالي إدارة الأصول وخدمات الوساطة خلال العام 2013م. وتقدم إدارة الثروات خدماتها من خلال شبكة واسعة من المراكز الاستثمارية المنتشرة في أرجاء المملكة والتي يبلغ عددها 26 مركزاً، منها أربعة مراكز مخصصة لكبار العملاء.

برنامج تأجير السيارات
كما لم تراه من قبل

حملة تأجير السيارات

04

الآفاق الإقتصادية والمالية

الآفاق الاقتصادية والمالية

مقدمة

واصل الاقتصاد العالمي أداءه الضعيف خلال عام 2013م، مع بعض الاختلاف في القوى الدافعة والمحفزة للنمو. فعلى مدار العام، تحسن أداء الاقتصاديات المتقدمة لتنمو بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً، في حين تباطأ النمو في الاقتصاديات الناشئة، إلا أن النمو فيها بقي أسرع من النمو في الاقتصاديات المتقدمة. وقد شهد اقتصاد الولايات المتحدة تحسناً ملموساً في الطلب الخاص الذي يشكل نحو ثلثي النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، فقد عمل طلب القطاع العام كقوة شد عكسية في الاقتصاد، وذلك بسبب تبني سياسات صارمة لضبط أوضاع المالية العامة. كما أن عدم الاتفاق بين المشرعين الأمريكيين على طبيعة وقوة الإصلاح المالي، والخلافات حول زيادة سقف الدين الحكومي أصبحت مصدراً رئيسياً لعدم اليقين في الاقتصاد.

مع العلم أن بعض الأنشطة الحكومية غير الرئيسية كانت قد شهدت تعطلاً لمدة 16 يوماً في شهر أكتوبر من العام، قبل الخروج باتفاق نهائي بشأن الميزانية الفيدرالية. وعلى الرغم من أن موضوع رفع سقف الديون لم يُحسم، فإن الأثر السلبي للتكيف المالي قد أخذ بالتناقص، ويتوقع أن يبدأ الاقتصاد الأمريكي بالنمو بشكل أسرع مما يساهم بزيادة معدلات التوظيف والحد التدريجي من معدلات البطالة.

ومن ناحيته، فقد شهد الاقتصاد الياباني انتعاشاً قوياً خلال العام مدعوماً بسياسات رئيس الوزراء شينزو أبه الاقتصادية والتي أطلق عليها اصطلاحاً "أبينوميكس" أو Abenomics. ولكن من المتوقع أن يفقد الاقتصاد الياباني بعضاً من قوة الدفع، في النصف الثاني من عام 2014م بعد فرض ضريبة الاستهلاك، وتطبيق تدابير مالية أكثر تحفظاً للحد من عجز الموازنة العامة. أما منطقة اليورو فقد بدأت، في الآونة الأخيرة، بالخروج البطيء من الركود الاقتصادي. وهذا الانتعاش لم يأتي بفعل تغير في السياسات الاقتصادية ولكن نتيجة لعموم التفاؤل والتحسن في التوقعات الاقتصادية. ويمكن أن يصبح هذا التحسن ذاتي الدفع إذا ما قرر القطاع الأسري (المستهلكون) وقطاع الأعمال (الشركات) زيادة الإنفاق. وبالرغم من تحسن الآفاق الاقتصادية للمنطقة بشكل عام، فما تزال بعض دول الاتحاد تعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية. فهذه الدول ما زالت غير قادرة على تحسين قدرتها التنافسية وزيادة صادراتها بما يكفي لتعويض ضعف الطلب المحلي فيها. منطقة اليورو، بشكل عام ما زالت، عرضة للمخاطر بسبب ضعف الميزانيات العمومية لبنوك المنطقة، وهذه المخاطر يمكن التقليل منها من خلال تحسين جودة الأصول لهذه البنوك. في هذه الاقتصاديات المتقدمة الثلاثة، لا يزال هناك الكثير من موارد الإنتاج غير المستغلة، كما أن التوقعات إلى أن مستويات التضخم ستبقى منخفضة.

وقد تراجع النمو في عدد من الاقتصاديات الكبرى الناشئة عن المستويات المرتفعة التي شهدها خلال السنوات الأخيرة، ولكن معدلات النمو في هذه الدول ما زالت تفوق معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة. بشكل عام، تتباين أسباب تراجع النمو بين اقتصاديات هذه المجموعة، ولكن يمكن إجمالها في عاملين: الأول تحول الدورة الاقتصادية، والثاني تراجع في نمو الناتج المحتمل (Potential Output). ففي روسيا وجنوب أفريقيا، كان لتغير اتجاه الدورة الاقتصادية أثراً هاماً في التباطؤ، بينما يمكن أن يعزى التراجع في الصين والهند إلى التباطؤ في الناتج المحتمل. إن ارتفاع أسعار السلع (بما فيها المواد الأولية) والتطور السريع لأسواق المال، خلال العقد الماضي، ساهم في تحسين آفاق النمو المحتملة في العديد من الاقتصاديات الناشئة. ولكن، استقرار أسعار المواد الأولية (والسلع بشكل عام) وتراجع الأسواق المالية وتشديد الرقابة عليها أدى إلى تباطؤ النمو المحتمل في تلك البلدان بشكل عام، ومرور عدد من هذه البلدان بتغير في اتجاه الدورة الاقتصادية.

في المدى المنظور، يمكن أن يتشكل مسار الاقتصاد العالمي وفقاً لعاملين إثنين: الأول: القرار الذي اتخذه مجلس الاحتياطي الاتحادي مؤخراً بالبدء بتقليل تدابير التيسير الكمي. وقد استبقت الأسواق القرار بزيادة كبيرة في أسعار الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة والعديد من الاقتصاديات الأخرى على الرغم من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي أعلن أنه سوف يبقي معدلات الفائدة قصيرة الأجل قريبة من الصفر حتى عام 2015م. هذا التغيير في السياسة من قبل الولايات المتحدة يمكن أن يشكل بعض المخاطر بالنسبة للاقتصاديات الناشئة، التي تعاني من تراجع في النشاط الاقتصادي وضعف في جودة الأصول. إن زيادة أسعار الفائدة في الاقتصاديات المتقدمة ستؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل في السوق العالمية. كما أنه من المرجح أن تؤدي إلى انعكاس جزئي للتدفقات في رأس المال من الأسواق الناشئة إلى الأسواق المتقدمة، مما يؤدي إلى مزيد من الانكماش في مصادر التمويل وخصوصاً للدول الساعية لدعم موازناتها العامة. ثانياً: لقد باتت القناعة تتعزز بأن نمو الاقتصاد الصيني سيستمر في التباطؤ في المدى المتوسط بوتيرة تفوق تباطؤه خلال العامين الماضيين. وهذا سيؤثر بدوره على العديد من الاقتصاديات الأخرى، ولا سيما تلك التي تعتمد على تصدير السلع خصوصاً من الاقتصاديات النامية. إن هذان العاملان الجديدان يضافان إلى المشاكل القديمة التي ما زال يعاني منها الاقتصاد العالمي، والتي ما زلت تشكل خطراً ماثلاً لا يمكن التغاضي عنه، ومن أهمها النظام المصرفي غير الموحد في منطقة اليورو وارتفاع الدين العام إلى مستويات مقلقة في جميع الاقتصاديات المتقدمة الكبرى.

وفي ضوء الظروف المذكورة، خفض صندوق النقد الدولي تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2013م بنحو 0.3 نقطة مئوية إلى 2.9 في المائة. أما بالنسبة للبلدان الصناعية، أشارت بيانات الصندوق إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها خلال عام 2013م بنسبة 1.2 في المائة. وبالنسبة للاقتصاديات الناشئة والنامية فقد قدر الصندوق أن يتباطأ النمو فيها إلى 4.5 في المائة في عام 2013م. وقد عزى صندوق النقد الدولي تقديراته المتحفظة خصوصاً في الاقتصاديات النامية إلى عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، وتدهور التجارة العالمية وضعف تدفقات رؤوس الأموال.

أما في عام 2014م، فمن المتوقع أن يطرأ بعض التحسن على النشاط الاقتصادي العالمي، ولكن تبقى مخاطر التباطؤ الاقتصادي ماثلة. ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاديات المتقدمة

هي من سيقود عجلة النمو خلافاً للسنوات الماضية حين كانت الاقتصاديات النامية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي العالمي. حيث من المتوقع أن تنمو الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 2 في المائة في عام 2014م، ونسبة النمو هذه تزيد بحوالي ¾ نقطة مئوية عن نسبة النمو لهذه الاقتصاديات في عام 2013م. القوى الدافعة لهذا النمو سوف تأتي من تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي وتقليل التشديد المالي في عدد من الدول الصناعية (باستثناء اليابان)، والاستمرار في السياسة النقدية الميسرة. وفي منطقة اليورو فمن المتوقع أن لا يتجاوز النمو الاقتصادي نسبة 1 في المائة في عام 2014م، حيث أن اقتصاديات المحيط الضعيفة سوف تقلل من احتمالات النمو في المنطقة بأسرها. أما الاقتصاديات الناشئة والنامية، فمن المتوقع لها أن تنمو بنسبة 5 في المائة في عام 2014م، حيث من المتوقع أن تستمر السياسة المالية على حالها، وأن تبقى أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة نسبياً. المشكلة التي ستعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء هي بقاء معدلات البطالة مرتفعة بشكل غير مقبول.

وفقاً لكبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي، فإن الأولوية القصوى للصندوق خلال الأشهر القادمة هي إنهاء دورة النمو المنخفض في الاقتصاد، كذلك التقليل من هشاشة الأسواق المالية وتقليل تكرار حدوث حالات التوتر فيها، ومن ثم التحرك لتحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة ومتوازنة والا فإن الاقتصاد العالمي قد يستقر في النمو على مسار منخفض لفترة ليست بالقصيرة. وعليه، يجب على الولايات المتحدة واليابان وضع وتنفيذ خطط قوية مع تدابير واضحة لتصحيح أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وفي منطقة اليورو يجب تنظيف النظم المالية والمصرفية والمضي نحو تحقيق الاتحاد المصرفي. كما يتعين على الصين تقديم دعم مستمر لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي الخاص لإعادة التوازن إلى النمو في الطلب بعيداً عن الصادرات والاستثمار. اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى في حاجة إلى جولة جديدة من الإصلاحات الهيكلية بما في ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الاستثمار في البرازيل والهند.

أسواق النفط:

سجلت أسعار النفط خلال عام 2013م مستويات متقاربة للمستويات التي سجلتها خلال العام 2012م، إلا أن مستوى التقلبات في الأسعار كان أقل حدة خلال عام 2013م. وبالرغم من بقاء أثر المضاربات والتوقعات في أسواق السلع الأساسية واضحاً في تحركات الأسعار، خصوصاً مع تزايد التوترات السياسية، إلا أن عوامل السوق الأساسية بقيت المحرك الرئيسي لاتجاه الأسعار على مدار العام. من ناحية الطلب على النفط، شكل ضعف التعافي الاقتصادي في الدول الصناعية وتراجع النمو في كبرى الاقتصاديات النامية عوامل ضغط على الأسعار خلال النصف الأول من العام. أما في جانب العرض، كان لزيادة مخزونات النفط في الولايات المتحدة أثر واضح على الأسعار خلال العام. فمخزونات النفط الخام ومخزونات البنزين وصلت إلى مستويات عالية في الولايات المتحدة، في حين ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام إلى 8.08 مليون برميل يومياً، وهو أعلى مستوى لإنتاج الخام الأمريكي منذ عام 1988م ولكن من المتوقع أن تنخفض سرعة تراكم مخزونات النفط ومشتقاته في الولايات المتحدة عقب إنشاء خط أنابيب جديد.النفط هذا سيعمل على ضخ النفط من مدينة كوشينغ بولاية أوكلاهوما (التي تحتوي على مستودعات التسليم للعقود المستقبلية للنفط الخام) إلى ميناء آرثر بولاية تكساس، ويعمل هذا الأنبوب بطاقة ضخ تصل إلى 700 ألف برميل في اليوم.

لقد تضافرت عدة عوامل في جانبي العرض والطلب في دعم الأسعار خلال الربع الأخير من عام 2013م. وهذه العوامل تمثلت في ظهور بيانات اقتصادية أفضل من المتوقع، وتكرار انقطاع الإمداد من بعض الدول المصدرة للنفط بسبب الأوضاع السياسية. فقد جاءت بيانات نمو قطاع التصنيع في الولايات المتحدة والصين أفضل من التوقعات، مما يعني أن الطلب على المنتجات البترولية سيزداد من قبل أكبر الاقتصاديات استهلاكاً للنفط في العالم. وفي جانب العرض، لم تظهر نتائج اجتماع أوبك الأخير أي إشارات إلى تغير في مواقف البلدان الأعضاء في المنظمة من ناحية حجم الإنتاج. كما أن تكرار انقطاع الإنتاج من بعض دول أوبك، وخاصة ليبيا ونيجيريا، ألزم الأعضاء الآخرين في المنظمة الإبقاء على إنتاجهم وعدم خفضه. كما كان الحال في السنوات السابقة عقب انتهاء فصل الصيف، مما أدى إلى استمرار تراجع الطاقة الإنتاجية الفائضة في العديد من البلدان، وبالتالي أبقى تحركات أسعار النفط في هامش ضيق.

ونتيجة لتلك العوامل التي أثرت على جانبي العرض والطلب في سوق النفط، استقر متوسط أسعار خام غرب تكساس في عام 2013م عند 97.99 دولار للبرميل فيما بلغ متوسط خام برنت 108.63 دولاراً للبرميل. أما في عام 2014م، فتتوقع الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس نحو 95 دولاراً للبرميل، فيما يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 104.08 دولاراً للبرميل.

بدأت أسعار النفط الخام الأميركي الخفيف (خام غرب تكساس) عام 2013م عند 93.12 دولار للبرميل، مرتفعةً بمقدار 2.32 دولار عن سعر الإغلاق لعام 2012م. وقد وصلت أسعار النفط الأمريكي إلى أعلى مستوياتها خلال العام عند 110.53 دولار للبرميل في السادس من شهر سبتمبر، وذلك على خلفية تصاعد التوترات الجيوسياسية وتزايد المخاوف بشأن تزايد انقطاع الإمدادات وتوسعها لتشمل مصادر أهم. وفي المقابل انخفضت أسعار خام غرب تكساس إلى أدنى مستوى لها خلال عام 2013م حين وصلت إلى 86.68 دولار للبرميل في السابع عشر من شهر أبريل، وسط مخاوف من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي تراجع الطلب على النفط، إلى جانب وفرة العرض من النفط في ذلك الوقت من العام مقارنةً بالطلب. كما تراجعت أسعار النفط وسط موجة محمومة من بيع المستثمرين للسلع وشراء الأسهم في حالة يمكن وصفها "بتصرف القطيع" مما أدى إلى تراجع أسعار السلع بشكل كبير في تلك الفترة. أسعار خام برنت البريطاني، من جانبها، بدأت العام عند 112.47 دولار للبرميل، متخطيةً بذلك سعر الإغلاق لعام 2012م بواقع 1.85 دولار. وكانت أسعار خام برنت قد هبطت إلى أدنى مستوياتها خلال 2013م عند 97.67 دولار

للبرميل أيضاً في السابع عشر من أبريل، في حين سجلت أعلى مستوياتها عند 118.90 دولار للبرميل في الثامن من شهر فبراير. وقد جاء هذا الارتفاع مدعوماً بتحسن التوقعات بالنسبة للاقتصاد، وتراجع إنتاج المصافي من المشتقات النفطية بالإضافة إلى تصادف انقطاع الإمدادات من بعض الدول.

ومع استمرار تتبع الطلب على النفط لإيقاعات النمو في الاقتصاد العالمي، فقد خفضت كل من الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة، ووكالة الطاقة الدولية تقديراتها لاستهلاك النفط في عام 2013م مقارنةً بالتوقعات التي أعلنتها في بداية العام، وذلك مع استمرار ضعف وتيرة انتعاش الاقتصاد العالمي، حيث أن ضعف الأنشطة الاقتصادية قد تسبب في إحداث حالة من عدم اليقين حول تقديرات الطلب العالمي على النفط، خاصةً خلال النصف الأول من العام. إن مصدر عدم اليقين خلال العام لا ينسب كلياً إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، كما كان في العام السابق، بل أيضاً إلى الصين والهند.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفع الاستهلاك العالمي من النفط الخام والوقود السائل من المستوى القياسي الذي سجله في عام 2012م والبالغ 89.2 مليون برميل في اليوم إلى 90.3 مليون برميل في عام 2013م. ومن المتوقع أن يرتفع بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 91.5 مليون برميل في اليوم في عام 2014م. ومن المتوقع أن تأتي معظم الزيادة في استهلاك النفط من قبل دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وخصوصاً الصين، ودول الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية. لقد بقي استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2013م عند مستواه في عام 2012م والبالغ 45.95 مليون برميل، إلا أنه من المقدر له أن يتراجع بنحو 0.1 مليون برميل يومياً في عام 2014م ليبلغ 45.82 مليون برميل في اليوم. وبالرغم من تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في الصين بعد عام 2011م مقارنةً بالسنوات العشر الأولى من الألفية، إلا أن النمو سيبقى قوياً بالنسبة لاقتصاد بحجم الاقتصاد الصيني، وعليه يتوقع أن تأتي معظم الزيادة في الاستهلاك النفطي في عام 2014م من قبل الصين. وتشير التقديرات إلى أن استهلاك الصين من النفط قد ارتفع بمقدار 380 ألف برميل يومياً في عام 2013م، حيث وصل إلى 10.66 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع له أن يزداد بمقدار 390 ألف برميل يومياً في عام 2014م، ليصل إلى 11.05 مليون برميل في اليوم.

وفيما يتعلق بجانب العرض، فقد ارتفع العرض العالمي من النفط بنسبة 1.22 في المائة خلال عام 2013م (أي بمقدار 730 ألف برميل يومياً) ليصل إلى 90.4 مليون برميل يومياً. كما ويتوقع أن يزداد إلى نحو 91.23 مليون برميل يومياً في 2014م. وقد تراجع إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) في عام 2013م إلى 30.05 مليون برميل يومياً مقارنةً بمستواه في عام 2012م، والذي بلغ نحو 930.8 مليون برميل يومياً. ويعزى التراجع في إنتاج أوبك في عام 2013م إلى تكرر انقطاعات النفط في بعض دول المنظمة، إلى جانب تخفيض السعودية لإنتاجها من النفط خلال النصف الأول من العام. وتتوقع الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة تراجع إضافي في إنتاج أوبك بمقدار 870 ألف برميل يومياً في عام 2014م، ليصل إلى 29.18 مليون برميل في اليوم، حيث يتوقع أن يستمر تجدد انقطاع الامدادات من ليبيا خلال عام 2014م، مما سيمنع نحو 1 مليون برميل يومياً من الوصول للأسواق العالمية. ومن الجدير بالذكر هنا إلى أنه من غير المتوقع أن يؤثر إعلان خطة العمل المشتركة بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، والصين) إضافة إلى ألمانيا، بتاريخ 24 نوفمبر، حول برنامج إيران النووي إنتاج أوبك من النفط، وذلك لأن العقوبات التي تطال قطاع النفط الإيراني ستبقى على حالها. وعليه فإن توقعات الإنتاج بالنسبة للنفط الخام الإيراني لن تتغير، لأن الاتفاق لا يسمح بزيادة مبيعات النفط الإيراني مباشرة، بل يشير إلى تعليق العقوبات على الأنشطة المرافقة مثل خدمات التأمين وخدمات النقل.

من ناحية أخرى، بلغ متوسط إنتاج النفط من خارج منظمة الأوبك OPEC نحو 54.2 مليون برميل يومياً في عام 2013م، ويتوقع أن يستمر نموه خلال عام 2014م، ليبلغ 55.9 مليون برميل يومياً. كما تشير تقديرات الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة، فوفقاً لهذه التقديرات، إن أكبر نمو في المعروض النفطي من خارج أوبك سيأتي من أمريكا الشمالية، حيث ارتفع إنتاج الوقود السائل بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً في عام 2013م، وسيزيد بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً في عام 2014م. إن الغالبية العظمى من هذا النمو ستأتي من إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة ومن الرمال النفطية في كندا. أما فيما يتعلق بالمناطق الأخرى، مثل أفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، فيتوقع نمو الإنتاج منها ولكن بشكل يسير.

أسعار النفط خلال عام 2013م:

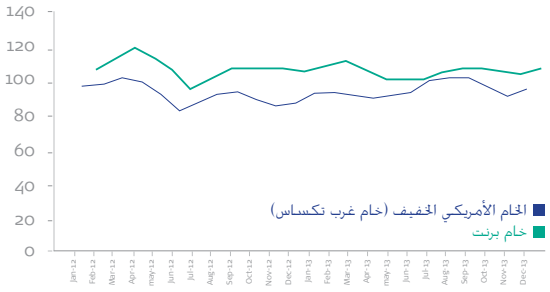

*المصدر: الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة

اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

استمر الانتعاش الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013م والذي ارتكز بشكل كبير على تحسن أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام وزيادة الإنتاج لتغطية النقص في الإمدادات في الأسواق العالمية بسبب الأوضاع السياسية في بعض بلدان الشرق الأوسط. كما تقدم القطاع غير النفطي مدعوماً باستمرار السياسات التحفيزية للاقتصاد الكلي، بشقيها المالية والنقدية، التي اعتمدتها معظم الحكومات في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. فقد سارعت الحكومات في المنطقة إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها

ارتفاع أسعار النفط لتنويع القاعدة الإنتاجية بالاقتصاد والتحول نحو النمو الاقتصادي المستدام الذي لا يخضع لتقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال تبني برامج ضخمة من الإنفاق الاستثماري المنتج؛ وخاصة في قطاعي البنية التحتية والتصنيع. وعليه فمن المتوقع أن تبقى السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي توسعية على المدى المتوسط، تدعم الطلب المحلي في المنطقة. كما من المتوقع أن تبقى السياسة النقدية توسعية تهدف إلى تسهيل وصول القطاع الخاص إلى مصادر الائتمان طالما بقيت معدلات التضخم في المنطقة ضمن المستويات المقبولة. إلى جانب ذلك، فإن المتانة التي أظهرتها الأنظمة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي على مدى الأعوام القليلة الماضية وضعت اقتصاديات تلك الدول في موقف أقوى لتحمل الضغوط المالية الخارجية. أيضاً، ارتفعت نسب كفاية رأس المال في معظم دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2009م، لتقف حالياً عند مستويات أعلى بكثير من المعايير الدولية الدنيا الموصى بها.

خلال عام 2013م، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس مجتمعة ليصل إلى 1,632 مليار دولار، ويتوقع أن يبلغ نحو 1,675 مليار دولار في عام 2014م. أما بالأسعار الحقيقية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 3.8 في المائة في عام 2013م، ويتوقع أن يستمر بالنمو بنسبة مقاربة في عام 2014م. وبالنسبة للتضخم، فقد ظل متوسط معدل التضخم السنوي في دول مجلس التعاون (محتسباً كمتوسط مرجح لمعدلات التغير السنوي في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة في الدول الست) نحو 3 في المائة خلال العام 2013م، ومن المتوقع أن يرتفع قليلاً إلى 3.3 في المائة في عام 2014م. وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد بلغ إجمالي فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2013م، نحو 332 مليار دولار أو ما نسبته 20.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. إلا إنه من المتوقع أن ينخفض إلى نحو 287 مليار دولار أو 17.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م، نتيجة لتراجع أسعار النفط واستقرار الإنتاج.

إن ما يكتنف أسعار النفط من غموض يفتح المجال لاحتمالات متباينة بالنسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. ففي الجانب الإيجابي، يمكن لزيادة التوترات السياسة في منطقة الشرق الأوسط أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط مما يدفع الدول الأعضاء في منظمة أوبك والتي لديها طاقة إنتاجية فائضة (ومنها دول الخليج) إلى زيادة إنتاجها. إلا أن ارتفاع الأسعار سيبقى محدوداً ومؤقتاً، وبالتالي فمن المرجح أن يظهر أثره في حسابات ميزان المدفوعات والمالية العامة، في حين أن تأثيره على الناتج المحلي غير النفطي سيكون أقل وضوحاً.

ومن جانب آخر، يمكن أن يأتي التأثير السلبي الأبرز من إمكانية وجود فائض في المعروض النفطي في الأسواق العالمية. فإذا اقترن ضعف نمو الطلب على النفط العالمي بنمو المعروض النفطي بشكل قوي من مصادر غير تقليدية في الدول خارج منظمة أوبك، فإن ذلك قد يؤدي تقليل الطلب على نفط أوبك. وهذا سيحفز بعض دول أوبك، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، إلى تقليص إنتاجها لإعادة التوازن إلى سوق النفط العالمي. وإذا ما استمرت التوقعات بتزايد الإنتاج من المصادر غير التقليدية من خارج أوبك بالارتفاع، أو إذا ما تراجع النمو في اقتصاديات الأسواق الناشئة بشكل أكبر من المتوقع، فإن أسعار النفط والإنتاج منه سوف تخضع لمزيد من الضغط لإعادة التوازن إلى الأسواق عند مستويات أقل.

بشكل عام، فإن تقييد السياسة النقدية في الاقتصاديات الكبرى، وما يمكن أن يتركه من آثار في أسواق التمويل الدولية سيكون له تأثير محدود على النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. فالتخفيض التدريجي للسياسة النقدية غير التقليدية في الولايات المتحدة من خلال التقليل التدريجي لمشتريات البنك الاحتياطي الفيدرالي من سندات الحكومة الأمريكية قد تؤثر سالباً على الأسواق المالية الدولية. ومن المرجح أن ينال هذا التأثير الاقتصاديات الناشئة، مما يضعف من توقعات النمو الاقتصادي فيها بسبب الزيادة في تكلفة التمويل الخارجي إلى جانب الزيادة في أسعار الفائدة المحلية في هذه الاقتصاديات. إلا أنه من غير المتوقع أن يمتد هذا التأثير ليطال الطلب العالمي على النفط مما يقلل من الأسعار بشكل ملموس. بشكل عام، معظم دول مجلس التعاون الخليجي لا زالت قادرة على اتخاذ سياسات مالية لمواجهة التقلبات الدورية الناجمة عن انخفاض مؤقت أو معتدل في عائدات النفط. ولكن لا بد من الإشارة، إلى أن الفوائض في الميزانيات الحكومية لدول المجلس قد بدأت بالتراجع، وهو ما يبدو جلياً في حالة البحرين. فتقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن سعر النفط الذي يوازن الميزانية الحكومية في البحرين يصل إلى نحو 120 دولار للبرميل.

وعلى صعيد موازٍ، فإن التخفيض التدريجي للسياسة النقدية غير التقليدية في الولايات المتحدة سوف يؤثر على تكلفة التمويل من المصادر الخارجية في كثير من الأسواق الناشئة. إلا أن ارتفاع تكاليف التمويل الخارجي بشكل معتدل قد لا يكون مصدر قلق لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب محدودية انكشافها لمصادر التمويل الخارجية، وصغر حجم الاحتياجات التمويلية في هذه الدول، وسلامة القطاع المصرفي والمالي فيها، بالإضافة إلى الفوائض النفطية الكبيرة التي تراكمت خلال السنوات الماضية. إن ارتفاع أسعار الفائدة سيرفع تكاليف الاقتراض الحكومي من الأسواق الدولية، وقد تتأثر بهذا الارتفاع البحرين وبعض المؤسسات المرتبطة بالحكومة في دبي، في حال قررت إعادة تدوير ديونها التي تستحق لبعض الممولين الدوليين.

أيضاً، تواجه بعض دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً على المدى المتوسط يتمثل في توفير فرص عمل كافية للأجيال الناشئة وإيجاد حل جذري لمشكلة الإسكان، خاصةً أنها تشهد نمواً سكانياً سريعاً. وعلى العموم، يظل التحدي الرئيسي والحقيقي الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي هو قدرة تلك الدول على تنويع قاعدتها الاقتصادية بشكل فعال بعيداً عن الاعتماد على قطاع النفط والغاز. أيضاً العمل على زيادة معدل الادخار لزيادة تراكم احتياطيات الثروات الوطنية للمحافظة على نمط إنفاقي متسق للأجيال القادمة.

وبالنسبة للأسواق المالية، فقد سجلت بورصات الأسواق الخليجية خلال عام 2013م، تحسناً ملحوظاً، وخصوصاً أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بأكثر من 107 بالمائة، أما سوق أبو ظبي للأوراق المالية فقد تقدم بأكثر من 63 بالمائة خلال العام 2013م. وسجل سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً سنوياً بنحو 27 بالمائة، فيما سجل السوق السعودي "تداول" أرباحاً سنوية بحدود 25 بالمائة وحققت بورصة قطر عائداً سنوياً يزيد عن 24 بالمائة. أما سوق

مسقط للأوراق المالية فقد ارتفع بنحو 19 بالمائة خلال العام. أما بورصة البحرين فقد كانت أقل الرابحين خلال العام، حيث تقدمت بنحو 17 بالمائة.

الاقتصاد السعودي:

واصل الاقتصاد السعودي نموه خلال عام 2013م، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.8 في المائة، مع نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 5.5 في المائة وذلك بعد أن نما بنسبة 4.9 في المائة خلال عام 2012م. وقد دلت معدلات النمو القوية التي سجلها القطاع الخاص خلال العامين الماضيين على أن التطورات الإيجابية في قطاع النفط والتوسع في السياسات والبرامج المالية الحكومية قد انعكس إيجاباً على أداء القطاع الخاص في فترة زمنية وجيزة نسبياً. ووفقاً للبيانات التاريخية، فإن تأثير الانتقال خلال تلك القنوات غير متماثل. فقد استمر القطاع الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي الإجمالي للمملكة حتى خلال فترة التراجع النسبي في أسعار النفط، وذلك في أوج الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي خلال عام 2009م.

إن الملامح التي يتصف بها الاقتصاد السعودي، والتي أعطت المملكة القدرة على التكيف مع المتغيرات والأزمات العالمية، إلى جانب ما تتمتع به المملكة من بيئة مميزة لممارسة الأعمال، جعلت المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر البلدان استقطاباً للتدفقات المالية طويلة الأجل. فقد احتلت المملكة في عام 2012م، مركزاً متقدماً بين مجموعة الدول الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد أن استقطبت المملكة ما قيمته 12.2 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يشكل أكثر من 46 في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي نفس السياق، صنفت مؤسسة التمويل الدولية المملكة في تقريرها لعام 2014م، في المرتبة السادسة والعشرين من بين مئة وخمسة وثمانين بلداً من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

إلى جانب ما تقدم، أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للمملكة عند "AA-"، مع رفع النظرة المستقبلية للتصنيف من "نظرة مستقرة" إلى "نظرة إيجابية"، مشيرةً إلى متانة وقوة الوضع المالي والخارجي للمملكة، والذي تم بناؤهما على مدى سنوات عدة. وجاء في تقرير الوكالة أيضاً أنه "من خلال تبني السياسات الحصيفة للاقتصاد الكلي، تمكنت الحكومة من تخفيض دينها العام، وبالتالي توليد مدخرات مالية إضافية لمواجهة التقلبات الدورية". كما أشارت الوكالة إلى أن النمو الاقتصادي المطرّد في المملكة العربية السعودية سيساعد في تجاوز المملكة لبعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية كالتقليل من حدة البطالة وتعزيز الإنتاجية والتنافسية.

وفي تقريره لعام 2013م، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد السعودي كان من أفضل اقتصاديات مجموعة العشرين أداءً خلال السنوات الماضية. كما أشاد التقرير بدور المملكة في دعم الاقتصاد العالمي من خلال المحافظة على استقرار أسواق النفط العالمية ودعم هذا الاستقرار بتعويض أي نقص في إمدادات النفط.

واستمراراً لنهج الحكومة في تبني سياسة اقتصادية توسعية تهدف إلى ترسيخ دعائم النمو الاقتصادي المتوازن، عادت الحكومة لتفصح عن ميزانية قياسية أخرى لعام 2014م (1435هـ - 1436هـ) اشتملت على زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 4.3 في المائة ليصل إلى 855 مليار ريال، مع تخصيص ما مقداره 248 مليار ريال أو نحو 30 بالمائة من مجموع النفقات لإنشاء مشاريع جديدة وإنجاز مراحل جديدة من المشاريع القائمة. كما خصصت الميزانية مبلغ 210 مليار ريال لقطاعات التعليم وتدريب القوى العاملة، ومبلغ 108 مليار ريال لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية، ومبلغ 61 مليار ريال للزراعة والمياه، وما مقداره 66.6 مليار ريال للنقل وخدمات البنية التحتية، ومبلغ 39 مليار ريال للبلديات، هذا بالإضافة إلى المخصصات السخية لمؤسسات الإقراض المتخصصة.

الأسواق المالية:

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال عام 2013م تنفيذ سياستها النقدية المتوازنة التي تهدف إلى توفير السيولة الكافية وتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار مستوى الأسعار من خلال مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية. ونتيجة لذلك، حظيت أسواق المال في المملكة العربية السعودية بالسيولة الكافية التي مكنت الاقتصاد من الاستمرار في مواصلة النمو القوي، في ظل أسعار خدمة بنكية منخفضة ومعدل تضخم مستقر.

وقد أنهى سعر الإقراض للريال بين البنوك لثلاثة أشهر (سايبور) عام 2013م، عند نسبة 0.96 في المائة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 0.97 في المائة، متجاوزاً المعدل الذي بلغه في عام 2012م، بنحو 6 نقاط أساس. أما سعر الإقراض بين البنوك لإثني عشر شهراً فقد أنهى السنة عند نسبة 1.10 في المائة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 1.11 في المائة، وهو نفس المتوسط لكامل عام 2012م. وقد بقيت فروقات معدلات الخدمة البنكية لصالح الودائع بالريال خلال العام حيث بلغ متوسط الهامش بين سعر الإقراض بين البنوك بالريال لثلاثة أشهر(سايبور) وسعر الإقراض بين البنوك بالدولار (لايبور) لثلاثة أشهر نحو 70 نقطة أساس. وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فتشير بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (معدل التضخم) محتسباً لسنة الأساس 2007م بمعدل 3.5 بالمائة خلال عام 2013م، مقارنة بمعدل تضخم سنوي بلغ 2.9 في المائة في عام 2012م.

أما فيما يتعلق بالسيولة، فتشير البيانات إلى أن عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3)، قد ارتفع بشكل قياسي إلى 1,567.7 مليار ريال في نهاية الأسبوع المنتهي في السادس والعشرين من ديسمبر 2013م، وهذا يعني ارتفاعه بنسبة 12.5 في المائة عن مستواه في نهاية ديسمبر 2012م. وقد ارتفع إجمالي الودائع أيضاً بنسبة 12.7 في المائة حتى ذلك التاريخ، في حين قفزت الودائع تحت الطلب بنسبة 15.1 في المائة.

وفيما يخص إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية للقطاع الخاص، فقد بدأت بالارتفاع بشكل متواصل في كل شهر بدءاً من ديسمبر 2010م، حيث ارتفع إجمالي مطلوبات

المصارف من القطاع الخاص حتى نهاية شهر نوفمبر 2013م بنسبة 13.8 في المائة ليصل إلى 1,123.8 مليار ريال، مقارنة بما مقداره 999.1 مليار ريال في نهاية عام 2012م. وبناءً على هذه التطورات، فقد استقرت نسبة القروض إلى الودائع عند 82.3 في المائة في نوفمبر 2013م، مقارنةً بـ 79.3 في المائة في ديسمبر 2012م.

وبالنسبة لسوق الأسهم السعودي (تداول) فقد استمر أداء السوق الإيجابي حيث أغلق السوق بنهاية السنة عند مستوى 8,536 نقطة مقابل 6,801 نقطة في نهاية عام 2012م، بارتفاع بلغ 1,735 نقطة أو ما نسبته 25.5 في المائة. وقد وصل مؤشر السوق "تاسي" إلى مستوى 8,562 نقطة في الثالث والعشرين من ديسمبر، وهو أعلى مستوى إغلاق يومي للمؤشر خلال تداولات عام 2013م. أما مكرر الربحية للسوق فقد ارتفع إلى نحو 15.3 في نهاية عام 2013م، من المستوى الذي وصل إليه في نهاية عام 2012م، والبالغ 12.75. أما بالنسبة للقيمة السوقية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت في نهاية عام 2013م، إلى 61 في المائة مقارنة بنسبة 51 في المائة في نهاية عام 2012م. وبشكل عام، فإن المؤشرات الحالية تدل على أن السوق السعودي يوفرً فرصاً استثمارية واعدة، حيث إنه من المتوقع أن تعود تقييمات السوق (القيمة السوقية وقيم التداول) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلاتها التاريخية العالية.

أداء الاقتصاد الكلي في عام 2013م والتوقعات لعام 2014م

تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع في 2013م، بنسبة 1.54 بالمائة ليصل إلى 2,794 مليار ريال. أما بالقيمة الحقيقية، فقد نما الناتج بنسبة 3.8 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.81 في المائة في 2012م. وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.1 في المائة وتراجع القطاع النفطي بنسبة 0.61 في المائة. وضمن القطاع غير النفطي، حقق القطاع الخاص نمواً بنسبة 5.5 في المائة أما القطاع الحكومي فقد نما بنسبة 3.7 في المائة. وقد جم النمو في القطاع الخاص نتيجة لنمو كافة القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 4.72 في المائة، في حين حقق قطاع التشييد والبناء نمواً بنسبة 8.11 في المائة، بينما ارتفع قطاع النقل والاتصالات بنسبة 7.2 في المائة. كما تقدم قطاع مبيعات الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والفنادق بنسبة 6.16 في المائة، فيما نما قطاع التمويل والتأمين والعقار بنسبة 4.86 %.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تراجعت قيمة الصادرات السلعية في عام 2013م، بنسبة 5.5 في المائة لتصل إلى 1,376.2 مليار ريال. وقد ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 3.9 في المائة إلى 195.6 مليار ريال، لتمثل ما يعادل 14.4 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية. أما الواردات السلعية فقد ارتفعت بنسبة 8 في المائة إلى 574.1 مليار ريال، ونتيجة لذلك، سجل الميزان التجاري في عام 2013م، فائضاً قدره 802.1 مليار ريال أو ما نسبته 28.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما حقق الحساب الجاري فائضاً قدره 486.8 مليار ريال أو ما نسبته 17.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص المالية العامة، فقد بلغت الإيرادات في عام 2013م (1434هـ – 1435هـ) نحو 1,131 مليار ريال، في حين وصل مجموع النفقات العامة إلى 925 مليار ريال، ونتيجة لذلك، حققت الميزانية العامة في 2013م فائضاً قدره 206 مليار ريال أو ما نسبته 7.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتماشياً مع ما تحقق في الموازنة، فقد انخفض معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.7 في المائة في عام 2013م، متراجعاً عن 3.6 في المائة في 2012م.

في عام 2014م، يتوقع لأسعار النفط السعودي أن تبلغ بالمتوسط نحو 99 دولاراً للبرميل، كما يتوقع أن يظل الإنتاج من النفط الخام على مستواه الحالي أي ما يقارب 9.5 مليون برميل يومياً. وبناءً عليه، يتوقع للقطاع النفطي أن يتراجع بنسبة طفيفة جداً لا تتعدى 0.2 في المائة في عام 2014م، بينما يقدر للقطاع غير النفطي أن ينمو بنسبة 4.4 في المائة. أما القطاع الحكومي فيتوقع له مواصلة النمو بمعدل 3.7 في المائة، في حين يمكن للقطاع الخاص أن ينمو بنسبة 4.6 في المائة في العام نفسه. وفقاً لذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بنسبة 3.5 في المائة في 2014م. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فيمكن أن يصل وفقاً لذات التقديرات إلى 2,845 مليار ريال في عام 2014م. وبالنسبة لمعدل التضخم (محتسباً كمعدل تغير سنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس 2007م)، فمن المتوقع أن يبقى بحدود 3.6 في المائة في 2014م، في حين يتوقع لمعدل البطالة (بين السعوديين) أن يتراجع لحدود 10.5 في المائة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي تهدف لرفع مستوى التوظيف للسعوديين.

واستنادًا إلى توقعات أسعار النفط والإنتاج في 2014م، فيمكن للحساب الجاري أن يسجل فائضاً يبلغ 338 مليار ريال أو ما نسبته 11.9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للمالية العامة للدولة فإن التقديرات تشير إلى أنها ستحيد عن التقديرات الواردة في موازنة عام 2014م (1435هـ–1436هـ) بالنظر إلى الافتراضات المتحفظة (بالنسبة لأسعار النفط)، حيث يتوقع أن تحقق الميزانية العامة فائضاً بمقدار 161 مليار ريال في عام 2014م أي ما يعادل 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

05

البيانات المالية لعام 2013م

تقرير مراجعي الحسابات

إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين

(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الرياض (" البنك ") والشركات التابعة له (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وقائمة الدخل الموحدة والقوائم الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٨). لم نقم بمراجعة الإيضاح (٣٩) بما في ذلك البيانات المشار إليها والمتعلقة " بالإيضاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لبازل (٣) " حيث أنها لا تقع ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. كما تتضمن هذه المسئولية الإحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجع الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ديلويت.

KPMG
كي بي ام جي الفوزان والسدحان

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل :

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ص.ب ٢١٣
الرياض ١١٤١١
المملكة العربية السعودية

إحسان بن أمان الله مخدوم
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٨

كي.بي.ام.جي
الفوزان والسدحان
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

إبراهيم عبود باعشن
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨٢

٣ ربيع الثاني ١٤٣٥
٣ فبراير ٢٠١٤

البيانات المالية لعام 2013م

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2013م و 2012م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2013م	2012م
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	20,928,549	26,270,523
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	4,438,656	3,190,989
استثمارات، صافي	6	43,538,091	36,253,852
قروض وسلف، صافي	7	131,190,557	117,470,654
استثمارات في شركات زميلة	8	442,297	410,172
عقارات أخرى		437,368	458,385
ممتلكات ومعدات، صافي	9	1,662,650	1,737,902
موجودات أخرى	10	2,608,311	4,388,361
إجمالي الموجودات		205,246,479	190,180,838
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	7,577,980	6,162,968
ودائع العملاء	13	153,199,880	146,214,567
سندات دين مصدره	14	4,000,000	0
مطلوبات أخرى	15	6,598,295	5,839,793
إجمالي المطلوبات		171,376,155	158,217,328
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	15,000,000	15,000,000
احتياطي نظامي	17	14,328,376	13,341,600
احتياطيات أخرى	18	1,184,564	1,124,855
أرباح مبقاه		1,957,384	1,372,055
أرباح مقترح توزيعها	24	1,400,000	1,125,000
إجمالي حقوق المساهمين		33,870,324	31,963,510
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		205,246,479	190,180,838

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة كما في 31 ديسمبر 2013م و 2012م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2013م	2012م
دخل العمولات الخاصة	20	5,517,436	5,163,301
مصاريف العمولات الخاصة	20	820,436	781,830
صافي دخل العمولات الخاصة		4,697,000	4,381,471
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	21	1,821,121	1,777,485
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		226,118	245,583
خسائر متاجرة، صافي		(3,557)	(5,585)
توزيعات أرباح		67,264	65,969
مكاسب استثمارات غير متاحة للمتاجرة، صافي		144,935	207,248
دخل العمليات الأخرى		121,141	114,094
إجمالي دخل العمليات		7,074,022	6,786,265
رواتب الموظفين وما في حكمها	22	1,311,460	1,185,504
إيجارات ومصاريف مباني		260,293	239,150
استهلاك ممتلكات ومعدات	9	268,668	285,255
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		721,615	624,530
مخصص خسائر الائتمان، صافي		627,418	1,179,659
مخصص خسائر الاستثمارات		(22,000)	(130,000)
مصاريف العمليات الأخرى		16,247	15,536
إجمالي مصاريف العمليات		3,183,701	3,399,634
الدخل من الأنشطة التشغيلية		3,890,321	3,386,631
حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة، صافي	8	56,784	79,418
صافي الدخل للسنة		3,947,105	3,466,049
ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة (ريال سعودي)	23	2.63	2.31

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة كما في 31 ديسمبر 2013م و 2012م

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
صافي دخل للسنة	3,947,105	3,466,049
الدخل الشامل الآخر:		
استثمارات متاحة للبيع		
صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)	181,391	929,926
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	(119,419)	(333,985)
	61,972	595,941
تغطية مخاطر التدفقات النقدية		
الجزء الفعال من صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)	(1,529)	(6,395)
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	(734)	(440)
	(2,263)	(6,835)
الدخل الشامل الآخر للسنة	59,709	589,106
إجمالي الدخل الشامل للسنة	4,006,814	4,055,155

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2013م و 2012م

بآلاف الريالات السعودية				احتياطيات أخرى			
31 ديسمبر 2013	إيضاحات	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاه	أرباح مقترح توزيعها	إجمالـــي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	13,341,600	1,122,592	2,263	1,372,055	1,125,000	31,963,510
إجمالي الدخل الشامل		-	-	61,972	(2,263)	3,947,105	-	4,006,814
الأرباح النهائية المدفوعة -2012م	24	-	-	-	-	-	(1,125,000)	(1,125,000)
الأرباح المرحلية المدفوعة -2013م	24	-	-	-	-	(975,000)	-	(975,000)
المحول للاحتياطي النظامي	17	-	986,776	-	-	(986,776)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية -2013م	24	-	-	-	-	(1,400,000)	1,400,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	14,328,376	1,184,564	-	1,957,384	1,400,000	33,870,324

بآلاف الريالات السعودية				احتياطيات أخرى			
31 ديسمبر 2012	إيضاحات	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاه	أرباح مقترح توزيعها	إجمالـــي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	12,475,088	526,651	9,098	872,518	1,275,000	30,158,355
إجمالي الدخل الشامل		-	-	595,941	(6,835)	3,466,049	-	4,055,155
الأرباح النهائية المدفوعة -2011م	24	-	-	-	-	-	(1,275,000)	(1,275,000)
الأرباح المرحلية المدفوعة -2012م	24	-	-	-	-	(975,000)	-	(975,000)
المحول للاحتياطي النظامي	17	-	866,512	-	-	(866,512)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية -2012م	24	-	-	-	-	(1,125,000)	1,125,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	13,341,600	1,122,592	2,263	1,372,055	1,125,000	31,963,510

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2013م و 2012م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2013م	2012م
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		3,947,105	3,466,049
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:			
اطفاء العلاوة (تراكم الخصومات) على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة صافي		(64,915)	(40,342)
مكاسب استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة ، صافي		(144,935)	(207,248)
استهلاك ممتلكات ومعدات		268,668	285,255
حصة في أرباح شركات زميلة، صافي		(56,784)	(79,418)
مخصص انخفاض الاستثمارات		(22,000)	(130,000)
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي		627,418	1,179,659
		4,554,557	4,473,955
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	(676,971)	66,759
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء		(1,228,439)	1,705,179
قروض وسلف		(14,347,321)	(5,677,549)
عقارات أخرى		21,017	(17,489)
موجودات أخرى		1,780,050	613,912
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		1,415,012	(78,980)
ودائع العملاء		6,985,313	6,392,067
مطلوبات أخرى		678,738	1,085,441
صافي النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية		(818,044)	8,563,295
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة		17,488,543	32,732,289
شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة		(24,456,564)	(31,394,075)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		(193,416)	(216,324)
صافي النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة الاستثمارية		(7,161,437)	1,121,890
الأنشطة التمويلية			
سندات دين مصدره	14	4,000,000	-
توزيعات الأرباح والزكاة المدفوعة		(2,020,236)	(2,160,235)
صافي النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		1,979,764	(2,160,235)
صافي(النقص)/الزيادة في النقدية وشبه النقدية		(5,999,717)	7,524,950
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		22,008,689	14,483,739
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	25	16,008,972	22,008,689
عمولات خاصة مستلمة خلال السنة		5,573,752	5,169,696
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		754,196	754,905
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة وتحويلات لقائمة الدخل الموحدة		59,709	589,106

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2013م و 2012م

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة.

1. عام

تأسس بنك الرياض (البنك)، شركة مساهمة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957م) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 252 فرع (2012: 252 فرع) في المملكة العربية السعودية وفرعٍ واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالةٍ في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

(بنك الرياض- ص.ب 22622)

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

خلال السنة الحالية أسس البنك "شركة الرياض لوكالة التامين" المملوكة له بالكامل، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بسجل تجاري رقم 1010305632 صادر بتاريخ 22 جمادى الثاني 1432هـ الموافق (27 مارس 2011م). بدأت عمليات الشركة بعد الحصول على الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي. ان الغرض من الشركة التابعة هو العمل كوكيل لبيع منتجات التأمين المملوكة والمداره من قبل شركة تأمين اخرى. قام البنك بتوحيد القوائم المالية للشركة اعتباراً من السنة الحالية.

القوائم المالية الموحدة تشمل القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة المملوكة بالكامل، شركة الرياض المالية، شركة إثراء الرياض العقارية، وشركة الرياض لوكالة التأمين ويشار اليها مجتمعة "بالمجموعة".

2. أسس الإعداد

أ. بيان الالتزام:

يقوم البنك بإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وطبقاً للمعايير الدولية بإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد التأسيس.

ب. أسس القياس:

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات والاستثمارات المتاحة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية المغطاة من مخاطر التغيرات في القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة في حدود مستوى المخاطر المغطاة، وعدا ذلك تقاس بالتكلفة.

ج. العملة الوظيفية وعملة العرض:

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

د. الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية:

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب من الإدارة استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يتم عرضها في القوائم المالية. كما يتطلب الأمر أن تمارس الإدارة حكمها عند تطبيق سياسات البنك المحاسبية. ويتم بشكل مستمر تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام التي تبنى على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد أنها معقولة ضمن الظروف المحيطة. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام التقديرية ما يلي :

1. خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف:

يقوم البنك على أساس ربع سنوي بمراجعة محافظ القروض لتحديد الانخفاض في القيمة بشكل محدد وإجمالي. لكي يحدد البنك فيما إذا وجب تسجيل خسائر للانخفاض، يتخذ البنك أحكاماً يحدد بموجبها فيما إذا وجدت بيانات واضحة تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. تتضمن هذه الأدلة بيانات واضحة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في موقف السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات في ضوء الخبرة التاريخية لخسائر الإقراض مع الأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان والأدلة الموضوعية للانخفاض المماثل ولتلك التي في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم وذلك لتقليل أية فروقات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

2. قياس القيمة العادلة:

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع اصل او دفعه عند نقل التزام في التعاملات الاعتيادية بين المتعاملين في السوق في تاريخ قياس القيمة، ويستند قياس

القيمة العادلة على فرضية ان بيع الأصل أو تحويل الالتزام سيحدث في:

- السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم توفر سوق رئيسية، يتم في الاسواق الاكثر منفعة للأصل او الالتزام.

يجب أن تكون المجموعة قادرة على الوصول الى السوق الرئيسية او السوق الأكثر نفعاً. ان القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الفرضيات، التي هي يستند اليها عادة المتعاملون في السوق، عندما يسعرون اصل او التزام، بافتراض ان المتعاملين في السوق يتصرفون وفق أفضل ما تمليه عليهم مصالحهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يأخذ في الاعتبار قدرة المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام الأصل بأعلى وأفضل درجة ممكنة أو بيع الأصل إلى متعامل آخر في السوق الذي سيمكن من استخدام الأصل بأعلى وافضل درجة ممكنة.

تستخدم المجموعة طرق تقييم لقياس القيمة العادلة والتي تتناسب مع الظروف وتوافر بيانات كافية للقياس، والاعتماد بدرجة رئيسة على استخدام المدخلات القابلة للمشاهدة وتقليل تلك غير القابلة للمشاهدة.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية الموحدة او قياسها بالقيمة العادلة مصنفة بناءا على المستويات الهرمية للقيمة العادلة، الموضحة ادناه، اعتماداً على الحد الأدنى من المدخلات ذات الأثر الأكبر إجمالاً على قياس القيمة العادلة:

المستوى الأول:

أسعار متداولة (غير معدلة) مصدرها أسواق تداول لأدوات مالية مماثلة في سوق نشطة.

المستوى الثاني:

طرق تقييم التي يكون فيها الحد الأدنى من المدخلات ذو الأثر الأكبر على قياس القيمة العادلة مرتبطاً بشكل مباشر أو غير مباشر بمدخلات قابلة للمشاهدة.

المستوى الثالث:

طرق تقييم التي يكون فيها الحد الأدنى من المدخلات ذو الأثر الأكبر على قياس القيمة العادلة مرتبطاً بشكل مباشر أو غير مباشر بمدخلات غير قابلة للمشاهدة.

وبالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم اثباتها في القوائم المالية بشكل متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التحويلات قد تمت بين أي من المستويات الهرمية وذلك بإعادة تقييم التصنيف بين تلك المستويات (اعتمادا على الحد الادنى من المدخلات ذات الأثر الأكبر على قياس القيمة العادلة) في نهاية كل فترة.

3. الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع:

يمارس البنك حكمه في الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن هذا الحكم تحديد الانخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة عن تكلفتها. ويقيِّم البنك عند ممارسته لهذا الحكم التقلب الطبيعي في سعر الأسهم من ضمن عوامل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البنك الانخفاض معقولاً عندما يكون هناك دليل موضوعي للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو أداء قطاع الأعمال ذي العلاقة أو في التغيرات التقنية أو في التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

يقوم البنك بمراجعة ديون الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل تقرير لتقييم ما إذا كانوا يعانون من ضعف. هذا يتطلب الدقه في الحكم كما ينطبق على التقييم الفردي للقروض والسلف.

4. تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

يتبع البنك الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. ويقوم البنك بتقدير نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق لكي يتمكن من الوصول إلى هذا الحكم.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

أ. التعديلات في السياسات المحاسبية:

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية السنوية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012م، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية الواردة ادناه والتي لم يكن لها أي تأثير مالي جوهري على القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة.

1. المعايير الجديدة:

- معيار التقارير المالية رقم 10– القوائم المالية الموحدة: معيار التقارير المالية 10 يحل محل المعيار المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 27 القوائم المالية الموحدة والمنفصلة –SIC و 12 التوحيد – المنشآت ذات الأغراض الخاصة. يقدم المعيار نموذجا واحدا لتوحيد جميع المنشآت على أساس السيطرة، بغض النظر عن طبيعة المنشأة المستثمر بها (سواء كان يتم التحكم بالمنشأة من خلال حقوق التصويت من قبل المستثمرين أو من خلال ترتيبات تعاقدية أخرى كما هو شائع في 'المنشآت ذات الأغراض الخاصة').

- معيار التقارير المالية رقم –11 الترتيبات المشتركة: معيار التقارير المالية 11 يحل محل معيار المحاسبة الدولي 31 الحصص في المشاريع المشتركة. يتطلب المعيار من الطرف المشترك في الترتيبات المشتركة، تحديد نوع الترتيبات المشتركة من خلال تقييم حقوقه والتزاماته ومن ثم احتساب هذه الحقوق والالتزامات وفقا لنوع الترتيبات المشتركة.
- معيار التقارير المالية رقم – 12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: يتطلب المعيار الافصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة تلك الحصص، والمخاطر المرتبطة بها، وآثار تلك الحصص على مركزها المالي، وأدائها المالي والتدفقات النقدية.
- معيار التقارير المالية رقم – 13 قياسات القيمة العادلة: استبدل المعيار ارشادات قياس القيمة العادلة في معايير التقارير المالية القائمة بمعيار واحد. وقد عرف المعيار القيمة العادلة وقدم ارشادات عن كيفية تحديد القيمة العادلة، كما طلبت الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة. إلا إنه لم يغير المعيار 13 ما يتعلق بتحديد البنود التي يجب قياسها او الافصاح عنها بالقيمة العادلة.

2. التعديلات على المعايير الحالية:

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية: تم تعديل طريقة عرض بنود الدخل الشامل.
- تعديلات على معيار التقارير المالية رقم –7 الادوات المالية: الإفصاح: يعدل متطلبات الإفصاح في معيار التقارير المالية 7 للحصول على معلومات عن جميع الادوات المالية التي يتم إثباتها وفقا للفقرة 42 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 32. ويتطلب أيضا الإفصاح عن معلومات حول الأدوات المالية التي يتم إثباتها والخاضعة لترتيبات متبادلة واجبة التنفيذ والاتفاقات حتى لو لم يتم التعرض لها في إطار معيار المحاسبة الدولي 32.
- معيار المحاسبة الدولي–19 مزايا الموظفين – التعديلات: التعديلات للمعيار المحاسبة الدولي 19 استبعدت الخيار بتأجيل الاعتراف بالأرباح والخسائر الإكتوارية (the corridor mechanism). جميع التعديلات في قيمة برامج المزايا يتم الاعتراف بها في الارباح او الخسائر والدخل الشامل.
- المعيار المحاسبي الدولي – 27 القوائم المالية المنفصلة (2011): يتعامل هذا المعيار حالياً مع متطلبات القوائم المالية المنفصلة.وقد تم ترحيلها دونما تعديل يذكر من المعيار – 27 القوائم المالية الموحدة والقوائم المالية المنفصلة. وقد تم ادراج متطلبات توحيد القوائم المالية ضمن معيار التقارير المالية الدولية رقم – 10 القوائم المالية الموحدة.
- معيار المحاسبة الدولي 28 –الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011): وترجع اغلب التعديلات الى ادراج المشروعات المشتركة في المعيار 28 (2011) و لم يغير هذا التعديل التوجهات الأساسية لمحاسبة الاستثمارات وفق حقوق الملكية.

3. التحسينات السنوية المعلنة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية على معايير التقارير المالية الدولية 2009 – 2011 والتي تحتوي تعديلات على المعايير التالية مع التعديلات المترتبة عليها لغيرها من المعايير:

- معيار التقارير المالية رقم – 1 أول تطبيق للمعايير الدولية للتقارير المالية: التطبيق المتكرر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 واستثناء تكلفة الاقتراض من التطبيق.
- معيار المحاسبة الدولي رقم – 1 عرض القوائم المالية: المعلومات المقارنة التي تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات والعرض الافتتاحي للقوائم المالية والإيضاحات المتعلقة بها.
- معيار المحاسبة الدولي رقم – 16 الممتلكات والآلات والمعدات: تصنيف المعدات التشغيلية.
- معيار المحاسبة الدولي رقم – 32 عرض الأدوات المالية: آثار ضريبة الدخل المترتبة على التوزيعات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم – 34 القوائم المالية المرحلية: الإفصاحات القطاعية للموجودات والمطلوبات.

ب. أسس توحيد القوائم المالية:

تشمل القوائم المالية الموحدة، القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة له حتى 31 ديسمبر من كل سنة. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، كما أن السياسات المحاسبية التي تخضع لها تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي المستثمر بها وتحت السيطره من قبل المجموعة، يكون للمجموعة سيطرة علي الشركات المستثمر بها، أو عندما يكون للمستثمر (المجموعة) حقوق في عوائد متغيرة من خلال تداخلات مع الشركات التابعة والقدرة على التأثير في تلك العوائد من خلال قوة التحكم في تلك الشركات. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف البنك عن هذه السيطرة.

يتم استبعاد الأرصدة بين البنك والشركة التابعة، وأي دخل أو مصروف غير محقق قد ينشأ من المعاملات المالية مع الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

يعتبر البنك طرفاً في منشآت ذات غرض خاص، والتي نشأت أساساً لغرض تسهيل بعض ترتيبات التمويل المتوافقة مع الشريعة.

ج. محاسبة تاريخ السداد:

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، ويتم قيد أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الشراء وتاريخ التقرير بنفس طريقة المحاسبة عند اقتناء الأصل. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

د. الاستثمار في الشركات الزميلة:

الشركة الزميلة وتشمل المنشآت غير الممثلة في كيان قانوني مثل الشراكة، والتي يكون للمستثمر تأثير جوهري عليها وهي ليست شركة تابعة او حصة في مشروع مشترك. التأثير الجوهري يتمثل في المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية، ولكن لا ترقى إلى التحكم أو المشاركة في التحكم بتلك السياسات. ان الاستثمارات في الشركات الزميلة خاضعة لطريقة المحاسبة وفق حقوق الملكية، بموجبها يتم الاعتراف بداية بتكلفة الاستثمار ويتم تعديلها عند تغير قيمتها بعد الاقتناء وفق التغير في صافي الموجودات للشركة الزميلة. ان الأرباح أو الخسائر للمستثمر متضمنه حصته في أي أرباح او خسائر في الشركة المستثمر بها. التوزيعات المستلمة من الشركات المستثمر بها تخفض من القيمة المسجلة للاستثمارات.

هـ . الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر:

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي والعقود الخاصة بأسعار العمولات ومقايضات أسعار العملات والعمولات وخيارات أسعار العملات (المكتتبة والمشتراه بالقيمة العادلة). تقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق وأنظمة خصم التدفقات النقدية وأنظمة التسعير، حسبما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية :

1. مشتقات مقتناه لأغراض المتاجرة:

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناه لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة تحت بند دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المقتناه لأغراض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات الغير مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر المبينة أدناه.

2. محاسبة تغطية المخاطر:

تخصص المجموعة بعض المشتقات كأدوات لتغطية المخاطر في علاقات تحوط مؤهله.لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما (أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من أي منهم مرتبط بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة. (ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المسجلة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلن.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فعالية عالية، بمعنى أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغيرات المقابلة التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند الذي سيتم تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم فعالية تغطية المخاطر. وتبعاً لذلك، يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

أ. تغطية مخاطر القيمة العادلة:

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية مخاطر لتغطية التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المسجلة أو لالتزام مؤكد والذي قد يكون له تأثير على قائمة الدخل، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره في القيمة الدفترية لذلك البند ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، في الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشروط محاسبة تغطية المخاطر، أو بيعها، أو انتهائها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة عند انتهائها والقيمة الاسمية المستنفذة في قائمة الدخل على مدى العمر المتبقي للتغطية باستخدام معدل العائد الفعلي. وإذا تم إلغاء إثبات البند التي تمت تغطية مخاطره يتم إثبات وتسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور بقائمة الدخل الموحدة.

ب. تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة تغطية لتغيرات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو خصم مسجل أو مرتبط بعملية مالية متوقعة تتصف بزيادة احتمال حدوثها والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر التي تم تحديده على أنه جزء فعال مباشرة في قائمة الدخل الشامل، على أن يتم إثبات الجزء الغير فعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية والتي تم إثبات الربح والخسارة ضمن الاحتياطيات الأخرى، تحول إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها معاملات التغطية في قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي عندئذ يجب أن يتضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ أو التكلفة الدفترية لهذه الأصول والالتزامات، والأرباح والخسائر المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو عندما يتم بيعها أو عندما

يتم ممارسة الحق تجاهها أو عندما يتم إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عندما يتم التوقع بأن المعاملات المتنبأ بها لن تحدث، أو أن يقوم البنك بحل الارتباط. وحينئذ يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتنبأ بوقوعها، وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة.

و. العملات الأجنبية:

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية للريالات سعودية بأسعار التحويل الفورية السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من تحويل الأرصدة بالعملات الأجنبية بقائمة الدخل الموحدة. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفوري المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تمويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقا لطبيعة الموجودات المالية التي تقوم عليها.

الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملات الاجنبية يتم تحويلها (الى ريال سعودي)، باستخدام سعر الصرف الفوري المعمول به في تواريخ المعاملات الأولية.

وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل الفوري كما في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول إيرادات ومصروفات الفروع الخارجية للريال السعودي بناء على المتوسط المرجح لأسعار التحويل السائدة خلال السنة. يتم إدراج فروقات كل التحويلات إذا كانت جوهرية، في قائمة الدخل الشامل. يتم تحويل هذه الفروقات إلي قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية. جميع الفروقات الجوهرية يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

ز. مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافيها في قائمة المركز المالي الموحد في حالة وجود حق قانوني ملزم حاليا للشركة أو عندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آنٍ واحد.

لايتم مقاصة الدخل والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة الا في حال وجود متطلب او سماح بذلك وفق معيار محاسبي او تفسيراته، وبما تم الافصاح عنه في السياسات المحاسبية للبنك.

ح. إثبات الإيرادات:

1. دخل ومصاريف العمولات الخاصة:

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لجميع العمولات الخاصة التي تحمل الأدوات المالية، ماعدا تلك التي تصنف كمقتناه بغرض المتاجرة أو تلك المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل (FVIS)، في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العائد الفعلي. إن معدل العمولات الخاصة الفعلي هو تماماً سعر خصم التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة خلال فترة سريان الأصول والالتزامات المتوقعة (أو لفترة أقصر) للقيم الحالية للأصول والالتزامات. وعند احتساب سعر العمولة الفعلي يقدر البنك التدفقات المالية، آخذاً في الاعتبار، جميع شروط التعاقد للأدوات المالية فيما عدا خسائر الائتمان المحتمل حدوثها.

ويتم تعديل القيمة الحالية للأصول المالية والالتزامات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحتسب القيمة الحالية المعدلة على أساس سعر العمولة الفعلي الأصلي، ويتم إثبات التغير في القيمة الحالية في بند دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة أو المستلمة وتكاليف المعاملات المالية والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل العمولة الفعلي. وتعرف تكلفة المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء وإصدار أو الاستغناء عن أصل أو التزام مالي.

2. أتعاب الخدمة البنكية:

يتم إثبات أتعاب الخدمات البنكية عندما تقدم الخدمة. أما أتعاب الالتزام لمنح القروض والتي على الأرجح سيتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي لتلك القروض. في حالة الالتزام والتوقع بعدم استخدام القرض يتم الاعتراف برسوم الالتزام للقرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام. كما يتم إثبات أتعاب المحافظ والخدمات الاستشارية الإدارية طبقاً لعقود الخدمات المتعلقة وعلى أساس زمن نسبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات وإدارة محافظ استثمار وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

3. أخرى:

أما توزيعات الأرباح، فيتم إثباتها عند نشوء الحق لاستلام هذه الأرباح. ويتم إثبات دخل أو خسائر الصرف الأجنبي عند حدوث الدخل أو الخسارة. النتائج التي تظهر من الأنشطة التجارية وتشمل جميع المكاسب والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المقتناة بغرض المتاجرة ودخل ومصاريف العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح المرتبطة بها.

ط. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء:

يستمر البنك في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد في قائمة المركز المالي، ويتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات الأخرى "مقتناه بالتكلفة المطفأة"، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الفعلي. لن يتم إظهار الموجودات المشتراه مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحد لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة.

تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن قائمة المركز المالي في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أو القروض والسلف، حسب ما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الفعلي.

ي. الاستثمارات:

يتم إثبات الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المرتبطة مباشرة باقتناء هذه الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة، و التي تم لاحقاً معالجتها حسب تصنيفها كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق او مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتطفأ العلاوة أو الخصم بشكل عام على أساس العائد الفعلي وتدرج في دخل العمولات الخاصة.

وتحدد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند انتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. وتحدد القيمة العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيم الأصول المعلنة. أما بالنسبة للاستثمارات غير المتداولة بالسوق، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة من الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم فنية متنوعة والتي تتضمن استخدام نماذج حسابية، إن أمكن. وتؤخذ المدخلات لهذه النماذج من مشاهدات الأسواق عندما يكون ذلك ممكنا. ولكن إذا كان ذلك غير عملي، فإنه يتطلب ممارسة مستوى معقول من الحكم لتحديد القيمة العادلة. بعد الإثبات الأولي للاستثمارات لا يسمح عادة بإجراء أية تحويلات بين فئات تصنيف الاستثمارات المختلفة، فيما عدا ما أقره التعديل الأخير لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (إيضاح 6)، وتحدد قيمة كل فئة من الاستثمارات عند انتهاء الفترة المالية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية .

1. الاستثمارات المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل:

تصنف الاستثمارات في هذه المجموعة إما استثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة أو استثمارات تم تحديدها كاستثمارات مقتناه ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة أساسا لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدد قصيرة الأجل.

وتقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد الإثبات الأولي، ويتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها. ولا يتم إضافة تكلفة الاقتناء، في حال وجودها، للقيمة العادلة عند الإثبات الأولي للاستثمارات. ويتم إظهار دخل العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح المستلمة عن الموجودات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كإيرادات متاجرة.

2. الاستثمارات المتاحة للبيع:

الاستثمارات المتاحة للبيع ليست ادوات مالية مشتقة وتشمل الأسهم والسندات التي تم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع او لم يتم تصنيفها (أ) قروض وسندات قبض، (ب) استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، (ج) اصول مالية مقتناه تدرج التغيرات في قيمتها العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك التي ينوى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم. وتقاس هذه الاستثمارات، بعد اقتنائها، بالقيمة العادلة. وعندما لا يتم تغطية مخاطر القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع تثبت أية مكاسب أو خسائر نتيجة التغير في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الشامل. وعند انتفاء أسباب إثبات تلك الاستثمارات يتم إظهار المكاسب أو الخسارة المتراكمة، المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة، المتضمنة في قائمة الدخل الموحدة للفترة.

3. الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة:

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط، كاستثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة. وتظهر الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

4. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تواريخ استحقاقات محددة، ولدى البنك المقدرة والنية للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تصنف كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم قياس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الاقتناء باستخدام سعر العمولة الفعلي. كما تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف ضمن بند مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق لايمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة البنك لاستخدام هذا التصنيف ولايمكن تخصيصها كبند يتم تغطية مخاطره بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر السداد المبكر وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار طويل الأجل.

ك. القروض والسلف:

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة، أو يمكن تحديدها، تم منحها أو اقتناؤها بواسطة البنك. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين ويتم إلغاء إثباتها عندما يسدد المقترضون التزاماتهم أو عندما تباع هذه القروض أو يتم شطبها أو عندما تحول بشكل جوهري جميع مخاطر وعوائد الملكية إلى طرف ثالث.

يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها. ويتم تصنيف القروض والسلف التي أنشأها أو حازها البنك والتي ليست متداولة بسوق نشط ولم يتم تغطية مخاطرها كقروض مقتناة بالتكلفة المطفأة. ولأغراض العرض في القوائم المالية، يتم خصم مخصص خسائر الائتمان من حساب القروض والسلف الممنوحة للعملاء.

ل. الانخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية:

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض دائم في قيمة أي من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد وإثبات الخسائر الناتجة من الانخفاض في القيمة الحالية بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وتعتبر الأصول المالية منخفضة في حالة وجود دليل موضوعي يوضح حدوث خسارة بعد إثباتها المبدئي، وأن هذه الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

تتضمن الشواهد الموضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية إعسار أو تأثر مقدرة العميل على السداد، وإعادة هيكلة القروض أو الجاري مدين بواسطة المجموعة بشروط استثنائية، ووجود مؤشرات على إقبال المقترض أو المصدر على حالة إفلاس، وكذلك وجود أدلة على عدم توفر سوق نشط للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود بيانات يمكن ملاحظتها لمجموعة من الأصول، وعلى سبيل المثال وجود تغييرات في مقدرة المقترض أو المصدر على السداد.

وقد يشمل ذلك الحالات التي يعتقد فيها البنك ان المدين، في اغلب الظن، غير قادر على سداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون اللجوء إلى اجراء من قبل البنك لتسييل قيمة الضمانات، ان وجدت. وتشطب الأصول المالية عندما تكون غير قابلة للتحصيل مقابل المخصص لانخفاض القيمة أو مباشرة بتحميلها على قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الأصول المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد ما حدد مبلغ الخسارة فيها.

وفي حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد فإنه يتم إثبات دخل العمولات بعد ذلك على أساس سعر العمولة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد. وإذا انخفض مبلغ الخسارة المطفأ في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض موضوعيا بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة تصنيف المدينين) فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص. كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة لتخفيض خسائر الائتمان. ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها قروضاً متعثرة، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبني سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن المدفوعات ستستمر، في الغالب. كما ستستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواء فردياً أو إجمالياً باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي. ويتم شطب القروض الشخصية بعد مضي 180 يوماً على تاريخ تعثرها.

1. الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة:

في حالة الأدوات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والمثبتة بالتكلفة المطفأة يقوم البنك- لكل أداة مالية على حدة- بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها.

يتم إنشاء مخصص محدد مقابل الانخفاض في قيمة القروض أو أي من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة في حال وجود شواهد موضوعية أن البنك غير قادر على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. المخصص المحدد للانخفاض هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والمبالغ المقر استردادها. والمبلغ المقدر القابل للاسترداد هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك الضمانات وغيرها والتي تم خصمها على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي. وتأخذ المجموعة أيضاً في اعتبارها شواهد الانخفاض في القيمة على المستوى الإجمالي للأصول المالية، أو يتم تحديد المخصص الإجمالي بناء على التدهور في التصنيفات الائتمانية الداخلية أو الخارجية الممنوحة للمقترض أو مجموعة من المقترضين، بالاضافة الى المناخ الاقتصادي المحيط بالمقترضين، والخبرات والمؤشرات التاريخية لأداء محفظة الإقراض الدالة على جودتها الائتمانية.

2. الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع:

في حالة أدوات الدين المقتناة كمتاحة للبيع يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة، كل على حدة، بناء على الاعتبارات التي سبق

عرضها سابقاً. إن المبالغ المثبتة مقابل انخفاض القيمة هي الخسائر المتراكمة المحتسبة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً اى خسائر لانخفاض القيمة لتلك الاستثمارات والتي تم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة سابقاً.

وفي حال حدوث أي ارتفاع بالقيمة العادلة لأدوات الدين، في فترة لاحقة، وأمكن ربط هذه الزيادة بشكل موضوعي بأحداث ائتمانية تحققت بعد إثبات انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة.

يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع مقارنة بتكلفتها دليلاً موضوعياً على الانخفاض الدائم في القيمة. ولا يسمح بعكس الخسارة الناتجة من انخفاض القيمة الدائم إلى قائمة الدخل الموحدة طالما ظلت الموجودات قائمة بالسجلات، وعليه فإن أي ارتفاع بالقيمة العادلة لاحقاً يجب أن يسجل ضمن حقوق المساهمين. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية (بيعها) يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها.

م. العقارات الأخرى:

تؤول للبنك خلال دورة أعماله العادية، بعض العقارات وذلك مقابل للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع، وتظهر عند الإثبات المبدئي بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، ناقصاً أية تكاليف للبيع (إذا كانت جوهرية). ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة. ولا يتم تحميل استهلاكات على مثل هذه العقارات. وإلحاقاً للإثبات المبدئي فإنه يتم إعادة تقييم مثل تلك العقارات على أساس دوري. ويتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة، كما يتم تسجيل المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم بشرط أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة التي تم تسجيلها سابقاً إضافة إلى الخسائر أو المكاسب الناتجة من الاستبعاد.

ن. ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي :-

المباني	33 سنة
تحسينات وديكورات العقارات المستأجرة	فترة الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والتركيبات والمعدات	5 – 20 سنة
أجهزة الكمبيوتر	5 سنوات
برامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	3 – 5 سنوات
السيارات	4 سنوات

تم بتاريخ قائمة المركز المالي مراجعة الأعمار الإنتاجية والمنافع الاقتصادية للموجودات الثابتة الجوهرية، ما أمكن، ومن ثم يتم تعديلها إذا استلزم الأمر. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

س. المطلوبات المالية:

يتم إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف هذه المعاملات المالية. ويتم لاحقاً قياس جميع العمولات المرتبطة بالالتزامات المالية، عدا تلك المقتناة لتدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات وتتراكم الخصومات وفق أسس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وترحل إلى دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تسوية المطلوبات المالية، والتي تم تغطية قيمتها العادلة بشكل فعال، بالتغيرات في قيمتها العادلة بشرط أن لا تتجاوز هذه التسوية القدر الذي تم تغطية مخاطره، وتدرج المكاسب أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة، أما بالنسبة للمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة فإنه يتم إثبات أية مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها .

ع. عقود الضمانات:

ضمن دورة عمل البنك المعتادة يتم منح ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستنديه وضمانات وقبولات، ويتم الإثبات المبدئي في القوائم المالية الموحدة للضمانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند التزامات أخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. ولاحقاً بعد الإثبات المبدئي يتم قياس التزامات البنك لكل ضمان إما بعلاوة الإطفاء أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية تعهدات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية بقائمة الدخل الموحدة كمصروفات

تحت بند مخصص خسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن صافي دخل أتعاب وعمولات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة سريان الضمان.

ف. المخصصات:

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن المجموعة، بشكل موثوق به، تقدير الحاجة إليها لمقابلة دعاوى قضائية مقامة ضد البنك أو التزامات ناجّة عن أحداث ماضية ومن المحتمل بشكل كبير الحاجة إلى موارد نقدية للوفاء بهذه الالتزامات.

ص. محاسبة عقود الإيجار:

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ق. النقدية وشبه النقدية:

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وشبه النقدية بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ر. إلغاء الإثبات للأدوات المالية:

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء في مجموعة أصول مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات، وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل أصلاً مالياً، يتم إلغاء الإثبات عندما يقوم البنك بنقل جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل فقط في حال تخلي البنك عن السيطرة عليه. ويقوم البنك بإثبات أي حقوق أو التزامات تم إنشاؤها أو الإبقاء عليها خلال هذه العملية بشكل منفصل كأصول أو مطلوبات. ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية أو جزء منها من قائمة المركز المالي الموحدة وذلك فقط عندما تنتهي (أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه).

ش. مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

هي مكافأة مستحقة لموظفي البنك في نهاية مدة عملهم بالبنك. يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي البنك بموجب نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية، ويظهر بقائمة المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى.

ت. الزكاة الشرعية:

بموجب قوانين مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية فإن الزكاة الشرعية هي التزام على المساهمين. ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين في حقوق الملكية باستخدام الأسس الموضحة في أنظمة الزكاة. ولا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة حيث إنها تستقطع من قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين.

ث. خدمات إدارة الاستثمار:

تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويتم الإفصاح عن الأتعاب البنكية المكتسبة ضمن الإفصاح الخاص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ولا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

خ. المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة:

تقدم المجموعة لعملائها بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية بعض منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة، والتي يتم اعتمادها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية. وتتضمن هذه المنتجات المرابحة والتورق والاستصناع والإجارة.

يتم احتساب كافة المنتجات المصرفية المتوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة باستخدام المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة.

1. المرابحة:

هي اتفاقية بمقتضاها يقوم البنك ببيع سلعة أو أصل للعميل، والتي قام البنك بشرائها وتملكها بناء على وعد من العميل بالشراء من البنك. سعر البيع يشمل التكاليف بالإضافة الى هامش ربح متفق عليه.

2. الاجارة:

هي اتفاقية بمقتضاها يقوم البنك (المؤجر) بشراء أو تصنيع أصل لتأجيره، بناءً على طلب العميل (المستأجر)، وبناءً على وعد من العميل باستئجار الاصل لمدة محددة متفق عليها والتي قد تنتهي بنقل ملكية الاصل المؤجر للمستأجر.

3. التورق:

هو شكل من أشكال معاملات المرابحة بمقتضاها يقوم البنك بشراء سلعة وبيعها للعميل. يقوم العميل ببيع السلعة بالسعر الفوري ويستخدم المتحصلات من البيع لمتطلباته التمويلية.

4. النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
نقدية في الصندوق وأرصدة أخرى	3,486,750	2,847,695
وديعة نظامية	7,573,799	6,896,828
اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	9,868,000	16,526,000
الإجمالي	20,928,549	26,270,523

طبقا لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل والودائع الأخرى وتحسب في نهاية كل شهر. الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل متطلبات التشغيل اليومية وبناء على ذلك لم يتم إدراجها ضمن الأرصدة النقدية وشبه النقدية (إيضاح 25).

5. الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
حسابات جارية	211,380	359,916
إيداعات أسواق المال	4,227,276	2,831,073
الإجمالي	4,438,656	3,190,989

6. استثمارات، صافي

أ. التصنيف المحاسبي للاستثمارات:

1. مقتناة تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل:

في 1 سبتمبر 2008م قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في محفظة المتاجرة والتي تظهر ضمن فئة "استثمارات مقتناه تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل " إلى فئة " استثمارات متاحة للبيع" .

القيمة الدفترية والعادلة للاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر 2013م بلغت 3,715 مليون ريال (31 ديسمبر 2012م: 3,794 مليون ريال سعودي) ولو لم يتم إعادة التصنيف لتضمنت قائمة الدخل الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013م مكاسب غير محققة تبلغ 221 مليون ريال (31 ديسمبر 2012م مكاسب غير محققة 369 مليون ريال سعودي) نتيجة إعادة تقييم هذه الاستثمارات.

2. الاستثمارات المتاحة للبيع:

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2013	2012	2013	2012	2013	2012
سندات بعمولة ثابتة	-	23,972	11,417,605	11,424,917	11,417,605	11,448,889
سندات بعمولة عائمة	-	-	1,596,282	1,699,530	1,596,282	1,699,530
صناديق استثمار	373,765	235,498	1,875,083	1,982,354	2,248,848	2,217,852
أسهم	1,385,232	1,173,749	114,426	75,490	1,499,658	1,249,239
الإجمالي	1,758,997	1,433,219	15,003,396	15,182,291	16,762,393	16,615,510

* تشمل الاستثمارات خارج المملكة أعلاه مبلغ 11.5 مليار ريال (2012م: 12.3 مليار ريال) تدار بواسطة مدراء خارجيون.

3. الاستثمارات اخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة:

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2013	2012	2013	2012	2013	2012
سندات بعمولة ثابتة	20,031,824	10,568,837	2,180,787	2,137,120	22,212,611	12,705,957
سندات بعمولة عائمة	3,328,278	2,836,162	548,867	-	3,877,145	2,836,162
الإجمالي	23,360,102	13,404,999	2,729,654	2,137,120	26,089,756	15,542,119

4. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2013	2012	2013	2012	2013	2012
سندات بعمولة ثابتة	142,424	187,779	509,720	3,908,444	652,144	4,096,223
سندات بعمولة عائمة	-	-	33,798	-	33,798	-
الإجمالي	142,424	187,779	543,518	3,908,444	685,942	4,096,223
إجمالي الاستثمارات، صافي	25,261,523	15,025,997	18,276,568	21,227,855	43,538,091	36,253,852

ب. مكونات الاستثمارات طبقاً لأنواع الأوراق المالية:

	2013			2012		
بآلاف الريالات السعودية	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	15,347,948	18,934,412	34,282,360	13,593,765	14,657,304	28,251,069
سندات بعمولة عائمة	5,507,225	-	5,507,225	4,236,492	299,200	4,535,692
أسهم	1,366,649	173,690	1,540,339	1,119,429	170,335	1,289,764
صناديق استثمارية	2,248,848	-	2,248,848	2,217,852	-	2,217,852
مخصص الانخفاض في القيمة	-	(40,681)	(40,681)	-	(40,525)	(40,525)
إجماليات الاستثمارات، صافي	24,470,670	19,067,421	43,538,091	21,167,538	15,086,314	36,253,852

* السندات بعمولة ثابتة غير المتداولة تشمل اذونات خزينة بقيمة 17.3 مليار ريال (2012م: 8.7 مليار ريال)

ج. فيما يلي تحليل للأرباح والخسائر الغير محققة والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وهذه الاستثمارات هي:

1. الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة:

	2013				2012			
بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	22,212,611	221,836	(128,486)	22,305,961	12,705,957	193,101	(33,683)	12,865,375
سندات بعمولة عائمة	3,877,145	250,418	-	4,127,563	2,836,162	119,584	-	2,955,746
إجمالي الإستثمارات	26,089,756	472,254	(128,486)	26,433,524	15,542,119	312,685	(33,683)	15,821,121

2. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

	2013				2012			
بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	652,144	8,854	-	660,998	4,096,223	21,055	-	4,117,278
سندات بعمولة عائمة	33,798	222	-	34,020		-	-	-
إجمالي الإستثمارات	685,942	9,076	-	695,018	4,096,223	21,055	-	4,117,278

د. الملاءة الائتمانية للاستثمارات:

	2013				2012			
بآلاف الريالات السعودية	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي
المقيمة A- وأعلا	29,015,618	3,006,073	-	32,021,691	23,114,882	3,150,591	-	26,265,473
المقيمة أقل من A-	4,771,161	525,575	-	5,296,736	3,893,964	491,595	-	4,385,559
غير مقيمة	495,581	1,975,577	3,748,506	6,219,664	1,242,223	893,506	3,467,091	5,602,820
الإجمالي	34,282,360	5,507,225	3,748,506	43,538,091	28,251,069	4,535,692	3,467,091	36,253,852

* تتكون الاستثمارات المقيمة "أقل من A-" بشكل أساسي من سندات مصنفة ائتمانيا BBB وBB وتتكون الاستثمارات الغير مقيمة ائتمانيا من صناديق استثمار وأسهم.

هـ . الإستثمارات حسب أطراف التعامل:

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
حكومية وشبه حكومية	25,401,932	16,526,723
شركات	8,700,072	8,847,365
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	9,436,087	10,879,764
الإجمالي	43,538,091	36,253,852

تتضمن الاستثمارات على مبالغ قدرها 1,148 مليون ريال سعودي (2012م : 1,648 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء لدى عملاء (إيضاح 19 د). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الإستثمارات 1,149 مليون ريال سعودي (2012م : 1,647 مليون ريال سعودي).

و. حركة مخصص الإنخفاض في قيمة الإستثمارات والأسهم المتاحة للبيع:

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
الرصيد في بداية السنة	40,525	40,452
تغيرات أخرى	156	73
الرصيد في نهاية السنة	40,681	40,525

7. القروض والسلف صافي

أ. القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة:

2013م						
بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	8,560,075	886,824	33,301,278	88,820,236	289,317	131,857,730
القروض والسلف غير العاملة، صافي	174,149	-	-	1,076,212	14,161	1,264,522
إجمالي القروض والسلف	8,734,224	886,824	33,301,278	89,896,448	303,478	133,122,252
مخصص خسائر الائتمان	(96,154)	-	-	(755,136)	(8,056)	(859,346)
الإجمالي	8,638,070	886,824	33,301,278	89,141,312	295,422	132,262,906
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي	-	-	-	-	-	131,190,557

2012م						
بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	8,796,369	754,682	29,857,170	78,134,827	432,164	117,975,212
القروض والسلف غير العاملة، صافي	160,339	-	-	1,845,786	31,009	2,037,134
إجمالي القروض والسلف	8,956,708	754,682	29,857,170	79,980,613	463,173	120,012,346
مخصص خسائر الائتمان	(61,165)	-	-	(1,386,621)	(21,557)	(1,469,343)
الإجمالي	8,895,543	754,682	29,857,170	78,593,992	441,616	118,543,003
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي	-	-	-	-	-	117,470,654

* تتضمن القروض والسلف أعلاه منتجات مصرفية إسلامية قدرها 63,913 مليون ريال (2012م: 56,818 مليون ريال).

ب. الحركة في مخصص خسائر الإئتمان:

بآلاف الريالات السعودية	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
	2013م مخصص خسائر الائتمان					
الرصيد في بداية السنة	-	-	1,469,343	1,469,343	1,072,349	2,541,692
مجنب خلال السنة	72,395	361,326	681,549	1,115,270	-	1,115,270
ديون معدومة مشطوبة	(72,395)	(361,326)	(1,176,593)	(1,610,314)	-	(1,610,314)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(78,064)	(78,064)	-	(78,064)
تحويلات أخرى	-	-	(36,889)	(36,889)	-	(36,889)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	859,346	859,346	1,072,349	1,931,695

بآلاف الريالات السعودية	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
	2012م مخصص خسائر الائتمان					
الرصيد في بداية السنة	-	-	926,195	926,195	1,072,349	1,998,544
مجنب خلال السنة	63,464	335,635	1,159,635	1,558,734	-	1,558,734
ديون معدومة مشطوبة	(63,464)	(335,635)	(465,269)	(864,368)	-	(864,368)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(103,297)	(103,297)	-	(103,297)
تحويلات أخرى	-	-	(47,921)	(47,921)	-	(47,921)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	1,469,343	1,469,343	1,072,349	2,541,692

* تشمل الجاري مدين والقروض الأخرى.

ج. جودة إئتمان القروض والسلف:

1. القروض والسلف غير متأخرة ولم تخفض قيمتها:

2013م				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	764,360	31,653,819	96,664,202	129,082,381
يحتاج إلى عناية	-	-	965,221	965,221
الإجمالي	764,360	31,653,819	97,629,423	130,047,602

2012م				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	665,929	28,308,691	86,526,245	115,500,865
يحتاج إلى عناية	-	-	537,580	537,580
الإجمالي	665,929	28,308,691	87,063,825	116,038,445

* تشمل الجاري مدين والقروض الأخرى

تتضمن الجداول أعلاه القروض والسلف المتعثرة لأقل من 30 يوما ولم تخفض قيمتها والتي بلغت 2,227 مليون ريال في ديسمبر 2013م (2012م: 4,988 مليون ريال).

جيدة

تسهيلات ائتمانية ذات جودة بين عالية وقدرة على السداد، وهى حسابات يتم متابعتها بشكل منتظم.

يحتاج إلى عناية

تسهيلات ائتمانية تتطلب مراقبة لصيقة من قبل الإدارة بسبب تدهور الأوضاع المالية للمقترض.

تشمل القروض المصنفة على انها جيدة في 31 ديسمبر 2013م قروض تجارية * ذات جودة عالية بمبلغ 28,251 مليون ريال (2012م: 25,249 مليون ريال). وقروض ذات جودة جيدة بمبلغ 56,127 مليون ريال (2012م: 49,720 مليون ريال) و قروض ذات جودة مقبولة بمبلغ 12,286 مليون ريال (2012م: 11,558 مليون ريال).

2. القروض والسلف المتأخرة ولم تخفض قيمتها:

2013م				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31 – 90 يوم	53,255	1,016,639	28,228	1,098,122
من 91 – 180 يوم	69,209	630,821	11,193	711,223
أكثر من 180 يوم	-	-	783	783
الإجمالي	122,464	1,647,460	40,204	1,810,128

2012م				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31 – 90 يوم	51,636	952,346	15,256	1,019,238
من 91 – 180 يوم	37,117	596,133	391	633,641
أكثر من 180 يوم	-	-	283,888	283,888
الإجمالي	88,753	1,548,479	299,535	1,936,767

* تتضمن جاري مدين والقروض الأخرى.

د. مخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية:

	2013م				2012م			
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير العاملة	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي	العاملة	غير العاملة	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	120,000	-	-	120,000	148,194	-	-	148,194
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	8,222,343	-	-	8,222,343	6,071,968	-	-	6,071,968
زراعه وأسماك	978,856	17,590	(7,017)	989,429	1,125,607	19,221	(3,442)	1,141,386
تصنيع	20,634,406	69,749	(42,403)	20,661,752	17,130,966	57,800	(30,342)	17,158,424
مناجم وتعدين	4,702,138	-	-	4,702,138	3,655,486	-	-	3,655,486
كهرباء، ماء، غاز، خدمات صحية	2,547,208	-	-	2,547,208	2,372,032	-	-	2,372,032
بناء وانشاءات	11,946,878	85,096	(60,738)	11,971,236	11,088,289	438,552	(341,152)	11,185,689
تجارة	37,900,253	1,056,985	(734,400)	38,222,838	34,688,503	1,441,778	(1,042,235)	35,088,046
نقل واتصالات	6,127,773	10,326	(7,421)	6,130,678	6,849,406	966	(515)	6,849,857
خدمات	3,939,569	11,228	(6,498)	3,944,299	3,443,155	20,645	(13,712)	3,450,088
شخصية وبطاقات ائتمانية	34,188,102	-	-	34,188,102	30,611,852	-	-	30,611,852
أخرى	550,204	13,548	(869)	562,883	789,754	58,172	(37,945)	809,981
الإجمالي	131,857,730	1,264,522	(859,346)	132,262,906	117,975,212	2,037,134	(1,469,343)	118,543,003
مخصص محفظة القروض والسلف				(1,072,349)				(1,072,349)
القروض والسلف صافي				131,190,557				117,470,654

هـ . الضمانات:

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة الإقراض بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان. تتضمن هذه الضمانات غالبا على ودائع لأجل، وتحت الطلب وأخرى نقدية، وضمانات مالية أخرى، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل التعرض ذو العلاقة بأخذ صافي قيمتها الذي يمكن تحقيقه، وتراقب الإدارة القيم العادلة للضمانات بصفة دورية وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقيات المبرمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

8. الإستثمار في شركات زميلة

تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة حصة البنك من الاستثمارات في الشركات التي يملك البنك فيها تأثير جوهري. وقد تم معالجة هذه الاستثمارات، باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة نسبة 35% (2012م:35%) من حقوق الملكية للبنك في شركة "أجل للخدمات التمويلية" المسجلة في المملكة العربية السعودية، ونسبة 21.4% (2012م: 21.4%) من حقوق الملكية في "رويال اند صن التأمين التعاوني" (الشرق الأوسط) المحدودة، المسجلة في مملكة البحرين، و نسبة 19.19% (2012م: 19.9%) من حقوق الملكية وتمثيل في مجلس الادارة في الشركة العالمية للتأمين التعاوني والمسجلة في المملكة العربية السعودية.

9. الممتلكات والمعدات صافي

بآلاف الريالات السعودية	الأراضي والمباني	تحسينات العقارات المستأجرة	الأثاث والتركيبات والمعدات	أجهزة وبرامج كمبيوتر ومشاريع ميكنة	سيارات	الإجمالي 2013م	الإجمالي 2012م
التكلفة							
الرصيد في بداية السنة	1,362,180	708,381	361,418	1,991,292	2,830	4,426,101	4,217,166
الإضافات	717	46,606	15,193	131,904	-	194,420	216,388
الإستبعادات	(950)	(4,317)	(3,297)	(2,173)	(1,917)	(12,654)	(7,453)
الرصيد في نهاية السنة	1,361,947	750,670	373,314	2,121,023	913	4,607,867	4,426,101
الاستهلاك والإطفاء المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	444,651	581,733	294,864	1,364,121	2,830	2,688,199	2,410,333
المجنب للسنة	21,335	53,321	25,108	168,904	-	268,668	285,255
الإستبعادات	-	(4,288)	(3,272)	(2,173)	(1,917)	(11,650)	(7,389)
الرصيد في نهاية السنة	465,986	630,766	316,700	1,530,852	913	2,945,217	2,688,199
الرصيد في 31 ديسمبر 2013م	895,961	119,904	56,614	590,171	-	1,662,650	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2012م	917,529	126,648	66,554	627,171	-	-	1,737,902

لم تتضمن الأراضي والمباني أي أعمال تحت التنفيذ خلال عام 2013م (2012م: 5.8 مليون ريال)، اما بالنسبة للتحسينات على العقارات شملت أعمال تحت التنفيذ قدرها 17.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2013م (2012م: 3.4 مليون ريال).

10. الموجودات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
دخل عمولات مستحقة		
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	4,886	2,477
استثمارات	194,533	218,305
قروض وسلف	333,329	363,583
أخرى	469	5,168
إجمالي دخل العمولات المستحقة	533,217	589,533
مدينون	171,334	255,184
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات (إيضاح 11)	365,346	2,398,422
أخرى	1,538,414	1,145,222
الإجمالي	2,608,311	4,388,361

11. المشتقات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر :

أ. المقايضات:

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية الأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفع العمولات بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع مدفوعات العمولات الخاصة بسعر ثابت أو عائم وبعملات مختلفة.

ب. العقود الآجلة والمستقبلية

هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات معينة والتعامل بها خارج الأسواق المالية الموازية (over-the-counter-market). أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج. الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) إما لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً وفي تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

1. المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وتكوين المراكز (positioning)، ومراجحة أسعار الصرف (arbitrage). تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

2. المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر

يتبع البنك نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر ويتضمن ذلك إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات، ولتقليل مخاطر أسعار العملات والعمولات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناء على الإرشادات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولقد أسس مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات.

وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء قيمة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العمولات وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لضبط تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام استراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إن استراتيجية تغطية المخاطر وبخلاف تغطية مخاطر المحفظة المرتبطة بأسعار العمولات، لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقتناه لأغراض المتاجرة.

3. القيمة العادلة للتغطية:

يقوم البنك باستخدام عقود مقايضات العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة الناشئة، على وجه الخصوص، من التعرضات الناشئة عن سعر العمولات الخاصة الثابتة.

4. تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

يتعرض البنك إلى تغيرات في التدفقات المستقبلية للفائدة للأصول والمطلوبات لغير أغراض المتاجرة ذات أسعار فائدة متغيرة. يستخدم البنك اتفاقيات مقايضات أسعار العمولات لتغطية التدفقات النقدية مقابل مخاطر أسعار العمولات الخاصة.

لم يكن هناك أي عمليات خوط لمخاطر التدفقات النقدية القائمة في 31 ديسمبر 2013م. يعكس الجدول أدناه الفترات المتوقع حدوث التدفقات النقدية خلالها من البند الذي تم التحوط له كما في 31 ديسمبر 2012م، وبيان الفترة المتوقع خلالها تأثر الربح والخسارة بها.

بآلاف الريالات السعودية	سنه واحدة أو أقل	1 – 3سنوات	3 – 5 سنوات
تدفقات نقدية واردة (موجودات)	546	-	-
تدفقات نقدية خارجة (مطلوبات)	-	-	-
صافي التدفقات النقدية لتغطية المخاطر	546	-	-

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري. إن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

2013م				المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	المتوسط الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:							
مقايضات أسعار العمولات	137	(133)	390,096	351,310	38,786	-	564,950
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	364,096	(89,473)	66,398,305	42,371,779	24,026,526	-	69,149,500
خيارات العملات	1,113	(1,044)	4,617,891	1,057,297	2,884,649	675,945	13,300,384
خيارات السلع	-	-	-	-	-	-	-
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:							
مقايضات أسعار العمولات	-	-	-	-	-	-	-
المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية:							
مقايضات أسعار العمولات	-	-	-	-	-	-	33,333
الإجمالي	365,346	(90,650)	71,406,292	43,780,386	26,949,961	675,945	83,048,167

2012م				المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	المتوسط الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:							
مقايضات أسعار العمولات	372	(551)	589,852	437,916	75,011	76,925	905,314
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	2,191,422	(118,078)	67,515,005	57,984,049	9,377,353	153,603	88,821,049
خيارات العملات	205,099	(204,962)	32,472,428	15,492,638	13,300,891	3,678,899	32,647,014
خيارات السلع	-	-	-	-	-	-	11,061
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:							
مقايضات أسعار العمولات	-	-	-	-	-	-	250,000
المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية:							
مقايضات أسعار العمولات	1,529	-	100,000	-	100,000	-	472,250
الإجمالي	2,398,422	(323,591)	100,677,285	73,914,603	22,853,255	3,909,427	123,106,688

لم يكن هناك عمليات تحوط لمخاطر التدفقات النقدية او القيمة العادلة قائمة في 31 ديسمبر 2013م، بينما يعكس الجدول أدناه ملخصاً بالبنود المغطاة مخاطرها وطبيعة المخاطر المغطاة وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة في 31 ديسمبر 2012م:

2012م						
وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	التكلفة	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
استثمارات بعمولة ثابتة	100,000	100,000	تدفق نقدي	مقايضات أسعار العمولات	1,529	-
ودائع بعمولة ثابتة	-	-	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	-	-

لم تسجل أي مكاسب في أدوات التغطية الخاصة بتغطية مخاطر القيمة العادلة خلال السنة الحالية (2012م: 3.87 مليون ريال). لم تسجل اي خسائر لتغطية مخاطر البنود المرتبطه بالمخاطر المغطاة خلال السنة الحالية (2012م: صافي خسائر 6.81 مليون ريال).

5. تسوية حركات الاحتياطيات الأخرى المتعلقة بتغطية مخاطر التدفقات النقدية:

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
الرصيد في بداية السنة	2,263	9,098
المكاسب أو الخسائر من التغيرات في القيمة العادلة والمتحققة مباشرة في حقوق المساهمين	(1,529)	(6,395)
المكاسب أو الخسائر المستبعدة من حقوق المساهمين والمتضمنة في صافي دخل العمولات	(734)	(440)
الرصيد في نهاية السنة	-	2,263

12. الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
حسابات جارية	834,343	1,103,220
ودائع أسواق المال	6,743,637	5,059,748
الإجمالي	7,577,980	6,162,968

تتضمن ودائع أسواق المال ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها 245 مليون (2012م: 0 مليون ريال) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة.

13. ودائع العملاء

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
ودائع تحت الطلب	67,555,265	67,525,144
ودائع ادخار	281,760	301,758
ودائع لأجل	75,175,644	71,035,977
ودائع أخرى	10,187,211	7,351,688
الإجمالي	153,199,880	146,214,567

تتضمن الودائع لأجل ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها 908 مليون ريال سعودي (2012م: 1,500 مليون ريال سعودي) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة. كما تتضمن ودائع العملاء الأخرى على مبالغ قدرها 2,667 مليون ريال سعودي (2012م: 2,427 مليون ريال سعودي) كتأمينات مالية محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

تتضمن الودائع لأجل ودائع متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة بمبلغ 30,402 مليون ريال سعودي (2012م: 22,706 مليون ريال سعودي).

تتضمن الودائع أعلاه على ودائع بعملات أجنبية كالآتي

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
ودائع تحت الطلب	2,436,216	3,322,914
ودائع ادخار	172	228
ودائع لأجل	19,626,623	19,152,189
ودائع أخرى	432,032	374,362
الإجمالي	22,495,043	22,849,693

14. سندات ديون مصدرة

قام البنك خلال نوفمبر 2013م بإصدار سندات دين (صكوك) بقيمة 4,000 مليون ريال سعودي، بتاريخ استحقاق نوفمبر (11/2020) مع أحقية البنك في استرداد الصكوك في نهاية السنة الخامسة وفقا لأحكام وشروط الاتفاق.

15. المطلوبات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
مصاريف عمولات مستحقة		
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	4,044	3,483
ودائع العملاء(صكوك)	298,313	241,920
سندات ديون مصدرة	9,286	-
إجمالي مصاريف العمولات المستحقة	311,643	245,403
دائنون	1,690,436	1,510,401
القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح 11)	90,650	323,591
أخرى *	4,505,566	3,760,398
الإجمالي	6,598,295	5,839,793

* تتضمن ودائع أخرى مؤقتة تحت التسوية نتجت من الاعمال الاعتيادية.

16. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,500 مليون سهم قيمة كل سهم 10 ريال (2012م: 1,500 مليون سهم قيمة كل سهم 10 ريال).

في 29 يناير 2014م، قرر مجلس الادارة التقدم للجهات الرسمية المعنية بطلب الموافقة على مضاعفة راس المال من 15,000 مليون ريال الى 30,000 مليون ريال من خلال إصدار 1,500 مليون سهم منحه لمساهميه (سهم مجاني واحد مقابل كل سهم قائم) وذلك بتحويل كامل الاحتياطي النظامي في 31 ديسمبر 2013م وجزء من الأرباح المبقاه لنفس الفترة. وبناءا عليه فان إجمالي الأسهم سيزيد من 1,500 مليون سهم الى 3,000 مليون سهم وذلك بعد موافقة الجهات الرسمية المعنية والجمعية العمومية الغير عادية لمساهمي البنك.

17. الإحتياطي النظامي

يقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. وعليه تم تحويل مبلغ قدره 986.8 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2013م (2012م: 866.5 مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حاليا.

18. احتياطات أخرى

2013م			
بالآف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	2,263	1,122,592	1,124,855
صافي التغير في القيمة العادلة	(1,529)	181,391	179,862
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	(734)	(119,419)	(120,153)
صافي الحركة خلال السنة	(2,263)	61,972	59,709
الرصيد في نهاية السنة	-	1,184,564	1,184,564

2012م			
بالآف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	9,098	526,651	535,749
صافي التغير في القيمة العادلة	(6,395)	929,926	923,531
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	(440)	(333,985)	(334,425)
صافي الحركة خلال السنة	(6,835)	595,941	589,106
الرصيد في نهاية السنة	2,263	1,122,592	1,124,855

19. التعهدات والإلتزامات المحتملة

أ. الدعاوى القضائية:

في31 ديسمبر 2013م كانت هناك بعض الدعاوى القضائية ذات طبيعة اعتيادية مقامة ضد البنك. ولم يجنب البنك أي مخصص مقابل هذه الدعاوى وذلك بناءً على قناعة الإدارة إلى أنه من غير المتوقع تكبد أي خسائر جوهرية.

ب. الالتزامات الرأسمالية:

في 31 ديسمبر 2013م بلغت الارتباطات الرأسمالية للبنك 83.9 مليون ريال سعودي (2012م: 66.4 مليون ريال سعودي) تتعلق بمشاريع الميكنة، وشراء أجهزة ، وبرامج كومبيوتر، وأعمال بناء، وشراء معدات.

ج. التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان:

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستنديه القائمة، التي تعتبر تأكيدات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حال عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستنديه تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن البنك عادة لا يتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية. إن الاعتمادات المستنديه التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات على البنك وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بشحنات البضائع التي تخصها. وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك تقديم معظم القبولات للبنك قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات المؤكدة لمنح الائتمان الإضافي الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستنديه. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان الإضافي، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع بأن يقل كثيراً عن إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان مشروطة وتتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان الإضافي لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1. تحليل للاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة:

2013م					
بالآف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستنديه	12,683,180	4,308,638	856,544	-	17,848,362
خطابات ضمان	10,833,290	22,527,789	27,948,631	3,838,905	65,148,615
قبولات	2,338,655	121,786	5,144	-	2,465,585
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	388,876	1,014,033	6,021,710	6,866,099	14,290,718
الإجمالي	26,244,001	27,972,246	34,832,029	10,705,004	99,753,280

2012م					
بالآف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستنديه	8,816,039	4,218,435	466,398	-	13,500,872
خطابات ضمان	12,283,364	25,431,476	17,287,737	375,582	55,378,159
قبولات	2,491,548	146,971	4,898	-	2,643,417
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	1,103,229	639,794	4,155,290	2,665,152	8,563,465
الإجمالي	24,694,180	30,436,676	21,914,323	3,040,734	80,085,913

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك والقائمة كما في 31 ديسمبر 2013م ما مجموعه 87,427 مليون ريال سعودي (2012م: 72,449 مليون ريال سعودي).

2. تحليل للاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة:

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
حكومية وشبه حكومية	3,262,575	1,125,000
شركات	72,797,390	59,518,177
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	23,693,315	19,442,736
الإجمالي	99,753,280	80,085,913

د. الموجودات المرهونة:

فيما يلي تحليلاً للموجودات المرهونة كضمانات لدى المؤسسات المالية الأخرى:

بآلاف الريالات السعودية	2013م		2012م	
	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة
استثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة والمتاحة للبيع (إيضاح 13,12,6)	1,148,026	1,152,403	1,648,185	1,500,000

تجري هذه العمليات في ظل الشروط العامة والمتعارف عليها للإقراض العادي، وإقراض الأوراق المالية وأنشطة الإقراض تحت شروط اعتيادية وعرفية.

هـ . الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية:

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمها البنك كمستأجر:

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
أقل من سنة	9,497	12,886
من سنة إلى خمس سنوات	28,894	30,321
أكثر من خمس سنوات	9,036	14,155
الإجمالي	47,427	57,362

20. صافي دخل ومصاريف العمولات الخاصة

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
دخل العمولات الخاصة		
الاستثمارات متاحة للبيع	405,479	408,191
الاستثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة	305,023	238,754
الاستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	15,314	96,821
	725,816	743,766
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	31,549	43,585
قروض وسلف	4,760,071	4,375,950
الإجمالي	5,517,436	5,163,301

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
مصاريف العمولات الخاصة		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	29,108	46,090
ودائع العملاء	782,042	735,740
سندات دين مصدرة	9,286	-
الإجمالي	820,436	781,830

21. أتعاب خدمات بنكية، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
دخل الأتعاب والعمولات		
وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	348,985	365,262
تمويل الشركات والتجارة والمشورة	1,322,698	1,253,310
الخدمات البنكية الأخرى	576,578	568,821
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	2,248,261	2,187,393
مصاريف الأتعاب والعمولات		
بطاقات مصرفية وخدمات التداول	329,601	325,557
الخدمات البنكية الأخرى	97,539	84,351
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	427,140	409,908
أتعاب الخدمات البنكية، صافي	1,821,121	1,777,485

22. رواتب ومزايا الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي البنك المحددة وفقاً لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بتعويضات الموظفين ويشمل مجموع مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة التي دفعت للموظفين خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2013م و2012م، بمختلف أشكالها:

فئات الموظفين	عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة		إجمالي التعويضات	
بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م	2013م	2012م	2013م	2012م	2013م	2012م
المدراء التنفيذيين (المشترط عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي في تعيينهم)	25	29	27,753	30,708	8,095	8,468	35,848	39,176
موظفين مرتبطين بأدوار تحمل مخاطر	426	290	99,556	75,755	21,217	18,864	120,773	94,619
موظفين مرتبطين بأدوار رقابية	431	375	81,815	74,015	8,358	7,211	90,173	81,226
موظفين (عقود شركات خارجية)	284	165	18,487	8,458	-	-	18,487	8,458
موظفين آخرين	4,511	4,475	575,211	546,237	78,280	75,458	653,491	621,695
الإجمالي	5,677	5,334	802,822	735,173	115,950	110,001	918,772	845,174
التعويضات المستحقة المتغيرة عن عام 2013م (2012م)، ومنافع الموظفين الأخرى ذات الصلة*			508,638	450,331				
مجموع الرواتب والنفقات المتصلة بالموظفين كما هي في قائمة الدخل الموحدة			1,311,460	1,185,504				

* تشمل منافع الموظفين الأخرى التأمين، التأمينات الاجتماعية، مصاريف الانتقال، مصاريف التوظيف، التدريب والتطوير وبعض المزايا الأخرى.

تعتمد سياسة البنك فيما يتعلق بالتعويضات على المتطلبات الوظيفية، الممارسات في سوق العمل، وطبيعة ومستوى درجة ارتباط الشخص المعني باتخاذ قرارات تنم عن مخاطر. وتشمل هذه السياسة كبار التنفيذيين وكافة الموظفين في البنك، وتهدف إلى ربط أداء الأفراد وإنجازات البنك ومركزه المالي. وتشمل هذه التعويضات على جزء ثابت وآخر متغير. وترتبط مراجعة الرواتب، وحوافز الأداء والحوافز الأخرى بالاعتماد على عملية تقييم وقياس الأداء وكذلك على الأداء المالي للبنك ومدى تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

يحتفظ مجلس الإدارة بكامل المسئولية لاعتماد ومتابعة سياسة التعويضات والمزايا للبنك. وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة من خمسة أعضاء من المجلس (غير تنفيذيين). وتتولى اللجنة الإشراف العام على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه ومدى فاعليته نيابة عن مجلس الإدارة. بالإضافة إلى إعداد سياسة المكافآت ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، والتأكيد على تطبيقها من خلال إطار إدارة المخاطر للبنك.

وتشمل التعويضات الثابتة، الرواتب والأجور ومختلف المزايا والبدلات. أما الجزء المتغير فيشمل مكافآت البيع والمكافآت المتعلقة بالمنتجات والمكافآت والحوافز المرتبطة بتقييم الأداء.

23. ربح السهم

الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2013م و2012م يتم احتسابه بتقسيم صافي دخل السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في نهاية السنة.

24. إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والزكاة

بلغ صافي التوزيعات من أرباح عام 2013م، بعد خصم الزكاة المستحقة على المساهمين، 2,175 مليون ريال سعودي (2012م: 1,950 مليون ريال سعودي) بواقع 1.45 ريال للسهم الواحد (2012م: 1.30 ريال للسهم الواحد). وتتضمن التوزيعات الإجمالية مبلغ 975 مليون ريال سعودي 2013 (2012م: 975 مليون ريال سعودي) تم الإعلان عن صرفها كتوزيعات أرباح مرحلية عن النصف الأول من عام 2013م، ومبلغ 1,200 مليون ريال سعودي تم اقتراحه للتوزيعات النهائية عن أرباح عام 2013م (2012م: 975 مليون ريال سعودي).

وقد قدرت الزكاة الشرعية بـ 200 مليون ريال سعودي (2012م: 150 مليون ريال سعودي).

قدم البنك لمصلحة الزكاة و الدخل الإقرارات الزكوية للسنوات حتى نهاية 2012م، واستلم البنك الربط الزكوي عن السنوات 2008م و 2009م حسب تقدير مصلحة الزكاة والدخل والذي تضمن أعباء زكوية إضافية.

هناك خلاف بين كافة البنوك بالمملكة العربية السعودية ومصلحة الزكاة والدخل حول القواعد التي استندت إليها المصلحة في الاحتساب.

تم استلام خطاب من مصلحة الزكاة لتعديل الإقرار الزكوي للأعوام 2010م، 2011م، 2012م، وتعديل الزكاة المستحقة لهذه السنوات.

وقد تقدم البنك باعتراض على الربط الزكوي و مازال البنك في انتظار رد المصلحة. وترى إدارة البنك أن النتيجة النهائية للاستئناف والإجراءات المتخذة من قبل البنك بالتعاون مع بنوك أخرى في المملكة العربية السعودية لا يمكن تحديدها بشكل موثوق به في المرحلة الراهنة.

25. النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)	13,354,750	19,373,695
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	2,654,222	2,634,994
الإجمالي	16,008,972	22,008,689

26. القطاعات التشغيلية

تحدد المجموعة ويعرض القطاعات التشغيلية بناءً على المعلومات التي يتم توفيرها داخلياً لصانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم ادائها. تدار القطاعات التشغيلية، كلٌ على حدة، بناء على الأسلوب الإداري في المجموعة وكذلك أنظمة التقارير الداخلية. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد، و وكالة خارجية. ونظراً لكون إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات ونتائج أعمال هذا الفرع والوكالة لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمجموعة بشكل عام، فإنه لم يتم عرض هذه البيانات بشكل مستقل. كما أنه لا يوجد بين القطاعات التشغيلية أي عناصر مادية أخرى للدخل.

وتتكون القطاعات التشغيلية للمجموعة طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 8 مما يلي:

قطاع الأفراد:

ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالأفراد وتقديم القروض الشخصية والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الدائنة والمدينة عن طريق البطاقات، والمنتجات الاستثمارية.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:

يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

قطاع الشركات:

ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.

قطاع الخزانة والاستثمار:

ويقوم بشكل أساسي، بتقديم خدمات أسواق المال والخدمات التجارية وخدمات الخزانة متضمناً المشتقات وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالبنك.

أخرى:

وتشمل الدخل على رأس المال والتكاليف غير الموزعة المتعلقة بالمركز الرئيسي والشؤون المالية والموارد البشرية والخدمات التكنولوجية والأقسام المساندة الأخرى والموجودات والمطلوبات غير الموزعة.

أ. النتائج المالية حسب القطاعات كما في 31 ديسمبر:

إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر، ودخل العمليات، ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع، والتي تمثل القطاعات التشغيلية الرئيسة للبنك كالآتي:

2013م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	34,852,809	81,574	97,331,299	68,952,862	4,027,935	205,246,479
إجمالي المطلوبات	57,272,414	69,679	96,246,225	14,937,593	2,850,244	171,376,155
إجمالي دخل العمليات	2,373,354	352,791	3,212,105	1,041,683	94,089	7,074,022
صافي الدخل العمولات الخاصة	1,943,359	30,471	2,099,957	636,569	(13,356)	4,697,000
أتعاب خدمات بنكية- صافي	423,402	323,708	1,081,070	(7,059)	-	1,821,121
إجمالي مصاريف العمليات	1,204,279	132,334	643,629	17,147	1,186,312	3,183,701
استهلاك وإطفاء	96,123	-	1,144	2,013	169,388	268,668
مخصص خسائر الائتمان، صافي	253,882	-	373,536	-	-	627,418
مخصص انخفاض الاستثمارات	-	-	-	(22,000)	-	(22,000)
حصة أرباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	56,784	56,784
صافي الدخل (الخسارة)	1,169,075	220,457	2,568,476	1,024,536	(1,035,439)	3,947,105

2012م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخـــرى	الإجمالـي
إجمالي الموجودات	31,972,505	53,258	86,682,792	67,700,767	3,771,516	190,180,838
إجمالي المطلوبات	54,103,848	59,825	92,084,229	9,493,629	2,475,797	158,217,328
إجمالي دخل العمليات	2,006,642	353,523	2,943,737	1,150,529	331,834	6,786,265
صافي الدخل العمولات الخاصة	1,550,782	12,974	1,927,285	672,264	218,166	4,381,471
أتعاب خدمات بنكية- صافي	451,091	342,011	998,322	(13,939)	-	1,777,485
إجمالي مصاريف العمليات	1,093,755	124,055	1,203,288	(95,242)	1,073,778	3,399,634
استهلاك وإطفاء	128,581	-	3,712	1,595	151,367	285,255
مخصص خسائر الائتمان، صافي	218,429	-	961,230	-	-	1,179,659
مخصص انخفاض الاستثمارات	-	-	-	(130,000)	-	(130,000)
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	79,418	79,418
صافي الدخل (الخسارة)	912,887	229,468	1,740,449	1,245,771	(662,526)	3,466,049

ب. مخاطر الإئتمان حسب القطاعات:

2013م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	الإجمالـي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	34,504,054	98,293,094	47,442,505	180,239,653
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	45,754,924	-	45,754,924
المشتقات	-	-	1,383,424	1,383,424

2012م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	الإجمالـي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	31,369,754	87,658,719	38,959,371	157,987,844
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	37,314,404	-	37,314,404
المشتقات	-	-	2,643,694	2,643,694

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية لمكونات قائمة المركز المالي ماعدا النقدية، والممتلكات والمعدات، والعقارات الأخرى، والموجودات الأخرى، وكذلك قيمة المعادل الائتماني لمخاطر التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات.

27. مخاطر الائتمان

ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بصفة أساسية من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية، ويوجد هناك أيضا مخاطر ائتمانية للأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض. ويقيم البنك احتمالية عدم الوفاء بالدين من الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية للائتمان، كما يستخدم البنك التصنيف الخارجي من وكالات تصنيف رئيسة حسب توفرها وحيثما ينطبق، وتنشأ الخسارة من ضعف التحليل الائتماني للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، والحصول على المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

ويسعى البنك للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال سياسيات وإجراءات مراجعة طلبات الائتمان ومراقبتها للتعرض الائتماني بعد الصرف ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. وسياسات إدارة مخاطر البنك مصممة لتعريف ومراقبة ووضع حدود مناسبة لتلك المخاطر، ويراقب البنك يوميا التعرض الفعلي إلى المخاطر مقارنة بالحدود، وبالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد يقوم البنك أحيانا بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها، ولمراقبة مستوى المخاطر التي تحملها البنك. يقيم البنك الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب الفنية التي يتبعها في أنشطة الإقراض.

وينتج التركز في المخاطر إلى المخاطر الناشئة من التوزيع غير المتكافئ لأطراف أخرين في الائتمان أو علاقة تجارية أخرى أو من التركيز في قطاع الاعمال أو المناطق الجغرافية. وفقا لذلك، تتركز المخاطر في المحفظة الائتمانية من خلال التوازن في توزيع التمويل في:

- الاقتراض الفردي (تركز الاسم)
- (ب) صناعة/ قطاع الخدمات (تركز القطاع)
- (ج) الأقاليم الجغرافية (التركز الإقليمي).

ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نتيجة التطورات التي قد تطرأ على أي من تصنيفات التركز.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركز المفرط في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة، كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، حسب ما هو ملائم، كما يسعى البنك لضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.

وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بتكرار وتطلب ضمانات إضافية طبقاً للاتفاقيات المبرمة، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة، ويراجع البنك بانتظام سياسات إدارة المخاطر والأنظمة لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات الائتمانية.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية، ويتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (6)، ولمزيد من التفصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (11)، بينما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح (19). ويوضح الإيضاح (26) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى حسب القطاعات التشغيلية المقرر عنها، كما يتضمن الإيضاح (33) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى وأوزان المخاطر المتعلقة بها.

28. تركز مخاطر الموجودات المالية والمخاطر الائتمانية والالتزامات المالية

أ. التوزيع الجغرافي للبنود:

2013م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	20,928,538	-	10	-	-	1	-	20,928,549
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,485,000	908,367	1,669,270	320,946	-	43,651	11,422	4,438,656
استثمارات، صافي والاستثمارات في الشركات الزميلة	25,583,184	2,270,632	4,176,071	10,715,789	-	684,126	550,586	43,980,388
قروض وسلف، صافي	127,822,923	2,242,893	219,449	710,954	-	187,513	6,825	131,190,557
الإجمالي	175,819,645	5,421,892	6,064,800	11,747,689	-	915,291	568,833	200,538,150
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	67,188	4,063,880	3,188,046	43,199	-	89,801	125,866	7,577,980
ودائع العملاء	148,281,637	2,548,589	1,289,923	843,806	-	-	235,925	153,199,880
سندات دين مصدرة	4,000,000	-	-	-	-	-	-	4,000,000
الإجمالي	152,348,825	6,612,469	4,477,969	887,005	-	89,801	361,791	164,777,860
التعهدات والالتزامات المحتملة	78,294,603	1,241,538	8,151,921	11,145,165	686,296	520	233,237	99,753,280
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
المشتقات	312,078	442,967	601,613	25,615	-	-	1,151	1,383,424
التعهدات والالتزامات المحتملة	35,817,850	311,919	3,798,435	5,572,583	137,259	260	116,618	45,754,924

2012م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	26,270,517	-	5	-	-	1	-	26,270,523
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	329,731	791,230	1,774,851	108,328	-	167,303	19,546	3,190,989
استثمارات، صافي والاستثمارات في الشركات الزميلة	15,317,677	1,827,899	7,070,512	11,610,847	3,617	71,892	761,580	36,664,024
قروض وسلف، صافي	113,328,467	3,514,237	392,145	235,805	-	-	-	117,470,654
الإجمالي	155,246,392	6,133,366	9,237,513	11,954,980	3,617	239,196	781,126	183,596,190
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى								
ودائع العملاء	1,195,417	2,840,103	843,314	915,131	-	-	369,003	6,162,968
سندات دين مصدرة	139,429,421	3,004,965	2,460,244	1,312,692	-	-	7,245	146,214,567
الإجمالي	140,624,838	5,845,068	3,303,558	2,227,823	-	-	376,248	152,377,535
التعهدات والالتزامات المحتملة	66,515,363	799,702	5,975,154	6,448,137	-	530	347,027	80,085,913
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
المشتقات	861,892	401,615	1,288,897	86,425	-	-	4,865	2,643,694
التعهدات والالتزامات المحتملة	31,085,752	246,749	2,688,292	3,224,069	-	106	69,436	37,314,404

ب. التوزيع الجغرافي للقروض والسلف غير العاملة ومخصص خسائر الائتمان المحدد:

	القروض والسلف غير العاملة، صافي		مخصص خسائر الائتمان	
بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م	2013م	2012م
المملكة العربية السعودية	1,264,522	2,037,134	(859,346)	(1,469,343)
الإجمالي	1,264,522	2,037,134	(859,346)	(1,469,343)

29. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق المتقلبة مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. ويصنف البنك تعرضه لمخاطر السوق إما إلى مخاطر متاجرة (trading-book) أو غير المتاجرة (banking-book).

إن مخاطر المتاجرة يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام " القيمة المعرضة إلى المخاطر – VaR ". أما مخاطر غير المتاجرة فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من " VAR " أي القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات التحمل وتحليل الحساسية.

أ. مخاطر السوق– محفظة المتاجرة:

يضع البنك حدوداً (VaR وحدود مبنية على التعرض) لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي يتم إدارة هذه المخاطر، يطبق البنك الـ " VaR " لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استنادا إلى مجموعة من الافتراضات والتغيرات في ظروف السوق. إن الـ " VaR " يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية في المحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدار فترة زمنية معينة. ويستخدم البنك منهج " الاختلاف وتغطية الاختلاف " . " – Variance Covariance " لاحتساب الـ " VaR " لمخاطر محفظة المتاجرة، استنادا إلى بيانات تاريخية عن مدة سنة واحدة، وعادة يتم تصميم نماذج الـ" VAR " لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك فإن استخدام الـ " VAR " له حدود لأنه يؤسس على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستتبع التوزيعات الإحصائية.

ويحتسب البنك القيمة المعرضة إلى المخاطر على الأساس التالي: (1) فترة احتفاظ لمدة 10 أيام عند مستوى ثقة 99% لأغراض احتساب راس المال النظامي (يخطط البنك مستقبلا لتبني متطلبات بازل 2) . (2) فترة احتفاظ ليوم واحد عند مستوى ثقة 99% لأغراض الإفصاح الرقابة الداخلية.

تعتبر الVaR المحتسبة من البنك تقديرية (استخدام مستوى ثقة 99% للخسائر المقدره) ويعني استخدام مستوى الثقة 99% انه خلال 10 ايام يجب ان تقع الخسائر التي تتجاوز الVaR في المتوسط، ليس اكثر من مرة واحدة كل مائة يوم.

وتمثل قيمة الـ " VaR " مخاطر المحافظ في نهاية عمل اليوم ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج الفعلية للمتاجرة عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة إلى المخاطر، وبصفة خاصة فإن احتساب قيمة الـ " VAR " لا يقدم مؤشراً ذا معنى للأرباح والخسائر في ظروف السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على محدودية منهج الـ" VaR "، والمذكورة أعلاه، يعتمد البنك أيضا على أسلوب اختبارات التحمل لكل من مخاطر محافظ المتاجرة وغير المتاجرة لمحاكاة الظروف خارج نطاق الثقة العادية، باستخدام ستة أساليب لاختبارات التحمل لكامل البنك، ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات التحمل بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات في البنك لمراجعتها.

خلال السنة المالية الحالية قام البنك بعمل تحسينات على طرق احتساب قيمة الVaR تماشيا مع الطرق المتبعة دوليا، لكن قيمة الVaR في ديسمبر 2012م تم احتسابها على الطرق المتبعة سابقا ولايمكن مقارنتها بقيمة الVaR المحتسبة خلال السنة الحالية.

ان المعلومات المرتبطة بالـ " VaR " بفرض فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 99% كما هي في 31 ديسمبر 2013م و2012م كما يلي.

2013م ملايين الريالات السعودية	أسعار الصرف الأجنبي	سعر العمولة الخاصة	أسعار الأسهم	الإجمالي
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2013م	11.71	1.91	-	12.03
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2013م	3.77	2.26	-	4.84
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2013م	19.45	6.32	-	19.61
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2013م	0.08	0.77	-	1.80

2012م ملايين الريالات السعودية	أسعار الصرف الأجنبي	سعر العمولة الخاصة	أسعار الأسهم	الإجمالي
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2012م	0.10	5.65	-	5.60
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2012م	1.03	2.88	-	3.07
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2012م	3.22	7.11	-	7.14
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2012م	0.03	0.74	-	0.76

ب. مخاطر السوق- المحفظة لغير أغراض المتاجرة:

1. مخاطر أسعار العمولات الخاصة:

تنشأ مخاطر سعر العمولة الخاصة نظرا للتغير في سعرها والذي يمكن أن يؤثر إما في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية من الأدوات المالية. وقد أقر البنك حدوداً "لصافي دخل العمولات الخاصة المعرضة للمخاطر – NIIR " و " القيمة السوقية المعرضة للمخاطر- MVaR " والتي يتم مراقبتها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. ويوجد حدود للفجوات لتغطية مخاطر عمليات الصرف الأجنبي الآجلة وعمليات السوق المالية لجميع العملات.

ويراقب البنك المراكز يومياً ويستخدم استراتيجيات التغطية للتأكد من المحافظة على هذه المراكز ضمن الحدود المقررة لهذه الفجوات.

ويوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المعقول والممكن في أسعار العمولة الخاصة، مع تثبيت المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل أو حقوق المساهمين.

وتعرف حساسية التغير في الدخل بأنها أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولة الخاصة على صافي الدخل من العمولات الخاصة لمدة عام، بناءً على سعر معدلات العمولة المتغيرة للموجودات والالتزامات لغير المتاجرة والقائمة في 31 ديسمبر 2013م و2012م، متضمنا كذلك تأثير الأدوات المالية المستخدمة للتغطية.

وتحتسب حساسية التغير في حقوق المساهمين بإعادة تقييم السعر الثابت للأصول المالية المتاحة للبيع متضمناً تأثير أي تغطية مصاحبة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2013م و2012م تهدف إلى التأثير على التغيرات المفترضة في أسعار العمولة الخاصة. ويتم تحليل الحساسية في حقوق المساهمين بواسطة استحقاقات الأصول أو المبادلات. ويتم تحليل ومراقبة كافة التعرضات في المحافظ غير المقتناة لأغراض المتاجرة حسب تركزات العملات وتظهر آثار التقلبات ذات الصلة بملايين الريالات السعودية.

2013م			أثار التقلبات على حقوق المساهمين			
العملة	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	175.8	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(21.4)	1.04	1.74	54.83	264.98	322.58
اليورو	+100	9.0	0.72	0.42	15.51	17.58	34.22
الإسترليني	+100	(13.3)	0.07	0.07	1.64	0.69	2.48
الين	+100	4.7	-	0.07	0.58	0.01	0.67
أخرى	+100	0.9	-	0.10	0.74	0.28	1.12

2013م			أثار التقلبات على حقوق المساهمين			
العملة	النقص في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(174.7)	-	-	-	-	-
الدولار	-100	7.6	(1.04)	(1.74)	(54.83)	(264.98)	(322.58)
اليورو	-100	(10.3)	(0.72)	(0.42)	(15.51)	(17.58)	(34.22)
الإسترليني	-100	11.8	(0.07)	(0.07)	(1.64)	(0.69)	(2.48)
الين	-100	(4.7)	-	(0.07)	(0.58)	(0.01)	(0.67)
أخرى	-100	(0.7)	-	(0.10)	(0.74)	(0.28)	(1.12)

2012م			أثار التقلبات على حقوق المساهمين			
العملة	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	159.77	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(56.46)	1.73	2.90	35.01	204.19	243.83
اليورو	+100	30.42	0.23	0.21	10.27	3.55	14.26
الإسترليني	+100	(1.45)	0.10	-	1.15	0.42	1.67
الين	+100	8.94	0.05	0.05	0.43	-	0.53
أخرى	+100	13.39	0.11	-	1.10	-	1.21

2012م			أثار التقلبات على حقوق المساهمين			
العملة	النقص في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(119.02)	-	-	-	-	-
الدولار	-100	5.13	(1.73)	(2.90)	(35.01)	(204.19)	(243.83)
اليورو	-100	(2.02)	(0.23)	(0.21)	(10.27)	(3.55)	(14.26)
الإسترليني	-100	(0.21)	(0.10)	-	(1.15)	(0.42)	(1.67)
الين	-100	(5.40)	(0.05)	(0.05)	(0.43)	-	(0.53)
أخرى	-100	12.24	(0.11)	-	(1.10)	-	(1.21)

آثار تغير أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي:

يدير البنك أثار المخاطر المختلفة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة بالسوق. يتضمن الجدول أدناه على ملخص لتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة ويتضمن موجودات ومطلوبات البنك المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

2013م ألآف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	9,868,000	-	-	-	11,060,549	20,928,549
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,410,488	980,202	-	-	47,966	4,438,656
استثمارات، والاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	8,687,057	16,344,546	7,696,183	7,061,799	4,190,803	43,980,388
قروض وسلف، صافي	45,960,046	33,113,001	40,956,256	11,161,254	-	131,190,557
عقارات أخرى	-	-	-	-	437,368	437,368
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,662,650	1,662,650
موجودات أخرى	-	-	-	-	2,608,311	2,608,311
إجمالي الموجودات	67,925,591	50,437,749	48,652,439	18,223,053	20,007,647	205,246,479
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,993,587	750,050	-	-	834,343	7,577,980
ودائع العملاء	40,666,458	35,798,458	-	-	76,734,964	153,199,880
سندات دين مصدرة	4,000,000	-	-	-	-	4,000,000
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,598,295	6,598,295
حقوق المساهمين	-	-	-	-	33,870,324	33,870,324
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	50,660,045	36,548,508	-	-	118,037,926	205,246,479
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	17,265,546	13,889,241	48,652,439	18,223,053	(98,030,279)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	17,265,546	13,889,241	48,652,439	18,223,053	(98,030,279)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	17,265,546	31,154,787	79,807,226	98,030,279	-	

2012م ألاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	16,526,000	-	-	-	9,744,523	26,270,523
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,158,236	-	-	-	32,753	3,190,989
استثمارات، والاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	11,113,456	7,736,818	7,168,381	6,768,106	3,877,263	36,664,024
قروض وسلف، صافي	44,511,572	27,174,881	37,818,346	7,965,855	-	117,470,654
عقارات أخرى	-	-	-	-	458,385	458,385
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,737,902	1,737,902
موجودات أخرى	-	-	-	-	4,388,361	4,388,361
إجمالي الموجودات	75,309,264	34,911,699	44,986,727	14,733,961	20,239,187	190,180,838
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,868,461	191,286	-	-	1,103,221	6,162,968
ودائع العملاء	50,037,937	23,677,764	-	-	72,498,866	146,214,567
سندات دين مصدرة	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	5,839,793	5,839,793
حقوق المساهمين	-	-	-	-	31,963,510	31,963,510
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	54,906,398	23,869,050	-	-	111,405,390	190,180,838
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	20,402,866	11,042,649	44,986,727	14,733,961	(91,166,203)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	(100,000)	100,000	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	20,302,866	11,142,649	44,986,727	14,733,961	(91,166,203)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	20,302,866	31,445,515	76,432,242	91,166,203	-	

تمثل الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي صافي القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العمولات.

2. مخاطر العملة:

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد أقر مجلس إدارة البنك حدوداً لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات للتغطية للتأكد أن المراكز ستبقى ضمن هذه الحدود. ويظهر الجدول أدناه العملات التي تعرض لها البنك بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2013م و2012م في الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات النقدية المتوقعة. ويحسب التحليل التأثير المعقول والممكن لحركة سعر العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على قائمة الدخل، (نتيجة التغير في حساسية العملة للقيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية غير التجارية) وعلى حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملة وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والمستخدمة كتغطية للتدفقات النقدية). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين بينما يظهر التأثير السلبي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين.

كما في 31 ديسمبر 2013م	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال)
الدولار الأمريكي	+1	6.70
اليورو	+1	1.24
الجنية الإسترليني	+1	(0.12)
الين الياباني	+1	0.25
العملات الأخرى	+1	0.03

كما في 31 ديسمبر 2012م	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال)
الدولار الأمريكي	+1	8.40
اليورو	+1	0.79
الجنية الإسترليني	+1	0.03
الين الياباني	+1	0.06
العملات الأخرى	+1	0.06

3. مراكز العملات الأجنبية:

يدير البنك مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدودٍ لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلاً وخلال اليوم، حيث يتم مراقبتها يومياً. وفيما يلي تحليلاً بصافي التعرضات في العملات الأجنبية الجوهرية كما في نهاية السنة:

بآلاف الريالات السعودية	2013م دائن (مدين)	2012م دائن (مدين)
دولار أمريكي	(298,824)	(118,437)
ين ياباني	34,414	(409,185)
يورو	6,372	(140,891)
جنية إسترليني	45,918	(407,626)
أخرى	4,089	(44,995)

4. مخاطر أسعار الأسهم:

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة استثمارات البنك غير التجارية نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. ويوضح الجدول التالي الأثر على استثمارات البنك في الأسهم المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مؤشرات الأسهم مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى :

مؤشرات السوق	31 ديسمبر 2013م		31 ديسمبر 2012م	
	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال)	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال)
تداول	+5	45.46	+5	48.91
	+10	90.93	+10	97.82
	-5	(45.46)	-5	(48.91)
	-10	(90.93)	-10	(97.82)

30. مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

وتقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات للتأكد من كفاية السيولة اللازمة لها. ويراقب البنك موقف السيولة اليومي ويتم تطبيق اختبارات التحمل بشكل منتظم للتأكد من وضع السيولة في ظل التطبيقات المتعددة والتي تغطي الوضع العادي وحتى في ظل الأوضاع الأكثر خطورة للسوق. إن جميع السياسات والإجراءات المرتبطة بكفاية السيولة يتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم تقديم تقارير يومية لموقف السيولة تغطي عمليات البنك والفروع الخارجية ويتم تزويد اللجنة دوريا بتقرير مختصر يشتمل على الاستثناءات التي حدثت في موقف السيولة والإجراءات التصحيحية التي تمت.

وطبقاً لنظام مراقبه البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تعادل 7 % (2012م: 7 %) من إجمالي الودائع تحت الطلب 4 % (2012م: 4 %) من إجمالي ودائع الادخار والودائع لأجل. كما يحتفظ البنك بالإضافة إلى الوديعة النظامية باحتياطي سيولة لا يقل عن 20 % من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الإحتياطي من النقد أو الذهب أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لغاية 75 % من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ بها.

يلخص الجدول أدناه محفظة الاستحقاقات للمطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2013م و 2012م بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. ولأن دفعات العمولة الخاصة للاستحقاقات التعاقدية متضمنة بالجدول، فإن الإجماليات لن تتطابق مع ما ورد بقائمة المركز المالي. إن الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي المتوقع. ويتوقع البنك أن لا يقوم العديد من العملاء بطلبات السداد في التاريخ المقدر للسداد أدناه. كما لا يؤثر الجدول على التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. والمبالغ الموضحة بالجدول تمثل استحقاقات محفظة المطلوبات غير المخصومة.

فيما يلي مجموعة المطلوبات المستحقة غير المخصومة :

2013م بالآف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,834,539	750,071	-	-	7,584,610
ودائع عملاء	117,851,551	34,839,670	1,037,305	45,195	153,773,721
سندات دين مصدرة	26,712	52,279	278,819	4,136,892	4,494,702
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	93	252	-	-	345
إجمالي الالتزامات المالية الغير مخصومة	124,712,895	35,642,272	1,316,124	4,182,087	165,853,378

2012م بالآف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,976,870	191,495	-	-	6,168,365
ودائع عملاء	122,928,739	22,924,091	834,740	9,385	146,696,955
سندات دين مصدرة	-	-	-	-	-
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	601	718	709	-	2,028
إجمالي الالتزامات المالية الغير مخصومة	128,906,210	23,116,304	835,449	9,385	152,867,348

يلخص الجدول أدناه محفظة الاستحقاقات لموجودات ومطلوبات المجموعة. يتم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، حيث تدير المجموعة مخاطر السيولة المحتملة بناء على التدفقات النقدية المتوقعة غير المخصومة.

فيما يلي تحليلاً لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات:

2013م ألآف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	13,354,750	-	-	-	7,573,799	20,928,549
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,458,454	980,202	-	-	-	4,438,656
استثمارات، والاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	4,398,046	16,386,775	9,664,870	9,339,894	4,190,803	43,980,388
قروض وسلف، صافي	38,297,055	22,469,073	46,183,172	24,241,257	-	131,190,557
عقارات أخرى	-	-	-	-	437,368	437,368
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,662,650	1,662,650
موجودات أخرى	980,783	-	-	-	1,627,528	2,608,311
إجمالي الموجودات	60,489,088	39,836,050	55,848,042	33,581,151	15,492,148	205,246,479
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,827,930	750,050	-	-	-	7,577,980
ودائع العملاء	117,401,422	34,719,189	1,034,074	45,195	-	153,199,880
سندات دين مصدرة	-	-	-	4,000,000	-	4,000,000
مطلوبات أخرى	402,292	-	-	-	6,196,003	6,598,295
حقوق المساهمين	-	-	-	-	33,870,324	33,870,324
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	124,631,644	35,469,239	1,034,074	4,045,195	40,066,327	205,246,479

2012م ألاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	19,373,695	-	-	-	6,896,828	26,270,523
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,190,989	-	-	-	-	3,190,989
استثمارات، والاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	7,675,413	8,367,154	9,130,300	7,613,894	3,877,263	36,664,024
قروض وسلف، صافي	34,667,126	22,178,953	43,534,471	17,090,104	-	117,470,654
عقارات أخرى	-	-	-	-	458,385	458,385
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,737,902	1,737,902
موجودات أخرى	3,074,616	-	-	-	1,313,745	4,388,361
إجمالي الموجودات	67,981,839	30,546,107	52,664,771	24,703,998	14,284,123	190,180,838
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,971,682	191,286	-	-	-	6,162,968
ودائع العملاء	122,536,803	22,838,798	829,581	9,385	-	146,214,567
سندات دين مصدرة	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	568,992	-	-	-	5,270,801	5,839,793
حقوق المساهمين	-	-	-	-	31,963,510	31,963,510
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	129,077,477	23,030,084	829,581	9,385	37,234,311	190,180,838

الأصول الموجودة لمقابلة المطلوبات والتزامات القروض القائمة تتكون من النقدية، والأرصدة مع مؤسسة النقد السعودي، والبنود تحت التحصيل، والقروض والسلف المستحقة للبنوك، والقروض والسلف المستحقة للعملاء. وقد تم بيان إجمالي الاستحقاقات المتراكمة للارتباطات والتعهدات في الإيضاح رقم (19 ج- i) في القوائم المالية

31. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يستخدم البنك الهيكل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول:

أسعار السوق المسجلة: مصدرها أسواق التداول لأدوات مالية مماثلة في اسواق نشطة.

المستوى الثاني:

طرق تقييم تعتمد على بيانات مشاهدة بالأسواق: أسعار ادوات مالية مصدرها أسواق تداول نشطة لأصول مشابهة، او ادوات مالية مماثلة او مشابهة متداولة في اسواق غير نشطة، وادوات مالية مقيمة باستخدام طرق تقييم تعتمد مدخلاتها على مشاهدات قوية يمكن ملاحظتها بالأسواق.

المستوى الثالث:

طرق تقييم أخري والتي لا تعتمد مدخلاتها الرئيسية على معلومات وبيانات يمكن مشاهدتها بالأسواق: تقييم الأدوات المالية يستخدم اساليب تقييم حين يكون أحد أو عدد المدخلات غير مشاهد. ويعتمد التقييم على قيمة صافي الموجودات للوحدة / للسهم بناء على البيانات المالية المقدمة من مديري الصناديق او بناء على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للشركات من غير الصناديق المدارة.

هيكل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

2013م بالآف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	365,346	-	365,346
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	15,167,350	88,373	1,506,670	16,762,393
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	90,650	-	90,650

2012م بالآف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	2,398,422	-	2,398,422
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	14,316,185	612,445	1,686,880	16,615,510
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	323,591	-	323,591

لم يكن هناك تحويل من / الى هياكل ومستويات القيمة العادلة.

على الرغم من ان البنك يثق في ان تقديراته للقيمة العادلة لاستثماراته بالمستوي الثالث دقيقة، الا ان استخدام طرق تقييم أخري او افتراضات قد يؤدي الى مبالغ مختلفة للقيمة العادلة. ويتضمن المستوى الثالث على استثمارات محلية و خارجية غير مقيمة بالأسواق. ويعتمد البنك في تقييمه على قيمة صافي الموجودات بناء على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للتقييم العادل لتلك الاستثمارات. ومن الطرق الأخرى للتقييم استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة للحاضر المبنية على التوزيعات المتوقعة للأرباح والتي لا يتوفر عنها معلومات. وبناء على ذلك فإن التأثير المحتمل من استخدام اساليب تقييم معقولة بافتراضات بديلة ولا يمكن تحديده.

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
الرصيد الإفتتاحي	1,686,880	1,748,581
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
مثبتة في قائمة الدخل	502	419
مثبتة في قائمة الدخل الشامل	114,926	102,623
إعادة شراء	(325,638)	(164,743)
الرصيد الختامي	1,506,670	1,686,880

القيمة العادلة هي السعر التي يتم استلامه من بيع او تحويل التزام في معاملة مرتبة بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس. القيم العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، باستثناء الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. كما لا تختلف القيم العادلة للقروض والسلف، وودائع العملاء المرتبطة بعمولة، والأرصدة لدى البنوك وأرصدة للبنوك بالتكلفة المطفأة جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية، حيث أن أسعار العمولات الحالية السائدة في السوق للأدوات المالية المماثلة لا تختلف جوهرياً عن الأسعار التعاقدية، كما أن الأرصدة لدى ومن البنوك هي ذات فترات تعاقدية قصيرة الأجل.

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو أنظمة التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة على التوالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الإيضاح (6). وتحدد القيم العادلة للمشتقات المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها، أو بواسطة استخدام أنظمة التسعير الفنية المناسبة.

32. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة. وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كانت الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات في 31 ديسمبر كالآتي :

1. أعضاء مجلس الإدارة و كبار موظفي الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
قروض وسلف	4,551,323	4,844,862
ودائع العملاء	25,815,318	24,618,097
المشتقات (بالقيمة العادلة)	-	1,146,248
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	3,543,766	4,013,285
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	35,585	43,379

أعضاء الإدارة الرئيسيين هم الأشخاص الذين لهم السلطة والمسئولية للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة البنك سواء مباشرة أو غير مباشرة. يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال المصدر للبنك.

أ. صناديق البنك الإستثمارية:

ودائع عملاء	1,072,035	1,267,548

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية:

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
دخل عمولات خاصة	155,976	137,727
مصاريف عمولات خاصة	286,582	261,670
أتعاب خدمات بنكية، صافي	261,482	186,903
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	4,686	4,660
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين	28,846	32,832
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	2,772	7,727
مصروفات أخرى	5,198	5,248

33. كفاية رأس المال

تهدف المجموعة عند ادارة راس المال الى الابقاء على نسبة راس المال المقررة من مؤسسة النقد العربي السعودي حتى تحافظ المجموعة على قدرتها في الاستمرارية مع وجود اساس قوي لراس المال.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام المنهجيات والنسب المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي، بغية الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تنمية أعمالها وتلبية متطلبات رأس المال النظامي كما هو محدد من مؤسسة النقد العربي السعودي .

تقوم إدارة المجموعة بشكل دوري بمراجعة رأس المال الاساسي ومستوى الموجودات المحسوبة وفق قيم المخاطر لضمان كفاية رأس المال من المخاطر الكامنة في انشطتها التجارية وخطط النمو المستقبلية وعند القيام بهذه التقديرات، تقوم الادارة بمراعاة خطط أعمال المجموعة الى جانب الظروف الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على بيئة الاعمال.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار إطار عمل وارشادات بشأن تطبيقات إعادة تأهيل رأس المال التي أوصت بها بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتبارًا من 1 يناير2013 وطبقا لذلك فقد تم احتساب الموجودات وفق قيم المخاطر (RWA) للمجموعة ومجموع رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة كما يلي:

تم عرض واحتساب الموجودات وفق قيم المخاطر (RWA) ومجموع راس المال والنسب ذات الصلة كما في 31 ديسمبر 2013م تحت اطار ومنهجية بازل 3 ويتم احتساب فترة المقارنة كما في 31 ديسمبر 2012م بموجب بازل 2 حيث لم يتم تعديلها.

بآلاف الريالات السعودية	2013م		2012م	
نسبة كفاية رأس المال الموحدة	رأس المال	النسبة %	رأس المال	النسبة %
الشريحة الأولى	33,870,324	%16.6	28,288,975	%15.3
الشريحة الأولى + الشريحة الثانية	34,942,673	%17.1	32,618,887	%17.7

بآلاف الريالات السعودية	2013م	2012م
الموجودات المرجحة للمخاطر		
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	192,606,853	172,477,213
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	11,609,750	11,131,963
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	308,800	1,144,763
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	204,525,403	184,753,939

34. البرامج التحفيزية:

تقوم المجموعة بتقديم برنامج الادخار الاستثماري للموظفين. بموجب شروط هذا البرنامج يمكن للموظف المشارك في هذا البرنامج دفع الاشتراك الشهري عن طريق قيام البنك باستقطاع نسب محددة، بحد أقصى 15% من راتبه الأساسي. وتقوم المجموعة بالمساهمة شهرياً بنسب مئوية محددة سلفاً حسب سنوات خدمة الموظف وقد تصل إلى 6 %من الراتب الأساسي بحد أقصى. ويتم استثمار تلك المبالغ المحصلة لصالح الموظف في صناديق البنك الاستثمارية المتاحة حالياً. يتم قيد تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة خلال فترة سريان البرنامج.

35. خدمات إدارة الاستثمار

يقدم البنك خدمات استثمارية لعملائه من خلال شركته التابعة والتي تشمل إدارة بعض الصناديق الاستثمارية، وبلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 28.8 ألف مليون ريال سعودي (2012م: 21.6 ألف مليون ريال سعودي). ويتضمن إجمالي الموجودات المدارة 6.4 ألف مليون ريال سعودي (2012م: 5.2 ألف مليون ريال سعودي)، يتم إدارتها طبقاً لمبدأ تجنب العمولات.

36.معايير التقارير المالية الدولية الصادرة ولم يتم تطبيقها

اختارت المجموعة عدم التطبيق المبكر لمعايير التقارير المالية الدولية الجديدة / المعدلة والتي صدرت ولكن لم يتم تفعيلها لسنوات البنك المحاسبية التي تبدأ بعد 1 يناير 2014م والتي يتم حالياً تقييم اثر تطبيقها.

- التعديل على معيار الدولي للتقارير المالية 10 – القوائم المالية الموحدة- و الذي يقضي بإلزامية عدم توحيد صناديق الاستثمار ابتداء من 1 يناير 2014م. هذا الإعفاء الإلزامي يقضي بأن تقوم المنشأة المستثمرة ذات الصلة بمحاسبة الشركات التي تسيطر عليها المجموعة فضلا عن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة للربح أو الخسارة، شريطة استيفاء شروطا معينة مع استثناء أن تكون الشركات التابعة امتدادا للأنشطة الاستثمارية للمجموعة.
- التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32 – ويسرى اعتباراً من 1 يناير 2014م، (أ) ويوضح ان المنشأة لها حاليا حق قانوني ملزم بإجراء عملية تبادلية إذا لم يكن هذا الحق متوقف على احداث مستقبلية وقابلة للتنفيذ سواء في سياق الأعمال الاعتيادية، أو في حال عدم القدرة على السداد، أو إعسار أو إفلاس المنشأة وجميع الأطراف ذات العلاقة بها، (ب) التسوية الإجمالية تعادل التسوية الصافية فقط إذا كانت آلية التسوية الإجمالية لها ميزات لتجنب او تؤدي الى مخاطر ائتمانية او مخاطر سيولة غير مؤثرة وتحقق مدفوعات و مقبوضات من خلال تسويه في عملية او دورة واحدة
- التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 – ويسرى اعتبارا من 1 يناير 2014م، يتعلق المعيار بالإفصاح عن المعلومات حول المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات التي هبطت قيمتها، وحد من متطلبات الإفصاح إذا كانت هذه المبالغ مقومة على اساس القيمة العادلة ناقصة تكاليف التخلص منها.
- المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) – الأدوات المالية (2010م) النسخة المعدلة من المعيار ويسري اعتباراً من 1 يناير 2014م. شملت التعديلات متطلبات التصنيف والقياس للالتزامات المالية مقابل متطلبات الشطب الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 – الأدوات المالية – القياس والتسجيل. قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مبدئيا أن التاريخ الفعلي الإلزامي للمعيار الدولي للتقارير المالية – 9، لن يكون قبل الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017م.

37. أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة كي تتماشى مع تصنيفات السنة الحالية.

38. موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1435/4/03 الموافق 2014/02/03م.

39. إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل 3

تتطلب الركيزة الثالثة لبازل 3 بعض الإفصاحات الكمية والنوعية والتي ستكون متاحة على موقع البنك الالكتروني www.riyadbank.com إضافةً إلى التقرير السنوي، وذلك حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

06

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل 3

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل 3

تتفق إفصاحات البنك عن المخاطر ورأس المال مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ومتطلبات بازل-3 لكفاية رأس المال المعروفة بمتطلبات الركيزة الثالثة للإفصاح. ويتضمن موقع البنك على الإنترنت www.riyadbank.com الإفصاحات التفصيلية.

ونورد فيما يلي موجزاً لهذه الإفصاحات التي تنطبق على بنك الرياض والشركات التابعة: "شركة الرياض المالية" و"شركة إثراء الرياض العقارية" و "شركة الرياض لوكالة التأمين".

يزوّد بنك الرياض مؤسسة النقد العربي السعودي بتقارير ربع سنوية عن كفاية رأس المال، حيث توضح هذه التقارير الوضع القائم لكفاية رأس المال في البنك، والخطة السنوية المتعلقة بالأداء المستقبلي لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP). ويوفر البنك رأس المال الكافي (مُثلا في إجمالي حقوق الملكية) لمواجهة المخاطر الجوهرية في البنك مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وذلك وفقًا للركيزة الأولى من بازل-3. كما يوفر البنك رأس مال إضافيًا لمواجهة المخاطر الأخرى التي تصنّف تحت الركيزة الثانية من بازل-3 بما فيها مخاطر التسوية، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الاستراتيجية.

في إطار عملية المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process) يتكون الحد الأدنى لرأس مال البنك من إجمالي المتطلبات الرأسمالية للركيزة الأولى والثانية بالإضافة لأي متطلبات إضافية لرأس المال تحددها الجهات النظامية.

وكما يرد في الرسم البياني أدناه، الذي يوضح محافظة البنك باستمرار على متانة نسب كفاية رأس المال (CAR):

نسب كفاية رأس المال

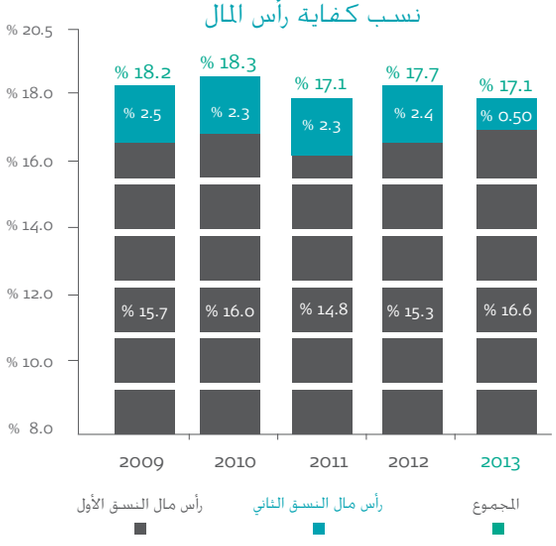

* لأغراض العرض، تم احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي رأس المال والنسب المتصلة بها بتاريخ 31 ديسمبر 2013 باستخدام إطار ومنهجيات محددة حسب متطلبات بازل 3. ولم يتم تعديل احتساب الأرصدة والنسب المقارنة لعام 2012 والأعوام السابقة والمعدة طبقاً لبازل 2.

ولتمكين مجلس الإدارة من الاضطلاع والإشراف على مسؤولياته فيما يخص إدارة المخاطر- ضمن مسئوليات أخرى- قام البنك بتطوير ووضع الأطر التنظيمية والسياسات والصلاحيات والإجراءات وأنشطة الرقابة الأخرى اللازمة لتشكيل البيئة الرقابية وتحديد مستوى كفايتها وفاعليتها لضمان أداء هذه المسؤوليات، إذ تقوم لجنة المراجعة، المنبثقة من مجلس الإدارة، بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالأنظمة الرقابية وأنظمة المخاطر على مستوى البنك.

كما تم تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة وذلك بدورته التي تبدأ في 2013/11/01م، والتي تتكون من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

وعلى مستوى الإدارة التنفيذية فلدى البنك اللجان التالية: لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام، اللتان تراقبان مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام.

ويتولّى الرئيس الأول لإدارة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر والتي تشمل الإشراف على جميع نواحي تخطيط وتصميم نماذج المخاطر، وتطوير منهجية وقياس المخاطر بالإضافة إلى تطبيق متطلبات كفاية رأس المال طبقا لمعايير بازل المعتمدة من مؤسّسة النقد العربي السعودي. وتتم ممارسة وتنفيذ المهام والمسئوليات الائتمانية من خلال قطاع الائتمان شاملا كافة مناحي المخاطر الائتمانية. ويتولى قطاع إدارة المخاطر إدارة المخاطر المالية وإدارة المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى وحدة إدارة رأس المال في البنك وإجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP)، باعتبارها مجتمعة تمثل منظومة إدارة المخاطر وتتبع إدارياً للرئيس الأول لإدارة المخاطر.

بينما تقوم إدارة الالتزام المستقلة في تبعيتها (تتبع مباشرة رئيس مجلس الإدارة) بالتحقق من الالتزام بتطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

وفيما يلي نبذة عن المخاطر الرئيسة وكيف يقوم البنك بإدارتها:

1. المخاطر الائتمانية:

المخاطر الائتمانية هي مخاطر الخسائر التي يتسبب بها فشل أو تعثر العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك طبقا للشروط المتفق عليها. وبناءً على الهيكل التنظيمي لبنك الرياض فإن وحدات الأعمال التي تقوم بتنفيذ الأعمال مع العملاء منفصلة تماماً عن الوحدات المسؤولة عن رقابة، وقياس، ومراقبة المخاطر الائتمانية والإبلاغ عنها بشكل مستقل. كما أن استراتيجية الائتمان بالبنك ومستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة تشتمل على أسس تحديد وتعريف وتأسيس حدود المخاطر الائتمانية المسموح بها، بالإضافة إلى وضع آليات المراقبة ورفع التقارير لهذه المخاطر بالبنك.

اعتمد مجلس الإدارة في بنك الرياض إطار عمل لإدارة المخاطر الائتمانية، ويشتمل هذا الإطار على المبادئ والهياكل والأدوات والأنشطة اللازمة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنك على جميع مستوياتها. ويستهدف إطار عمل إدارة المخاطر الائتمانية

وهيكل حوكمة المخاطر الائتمانية تحقيق رقابة متكاملة وتنظيم مستمر للمخاطر الائتمانية اللازمة لنشاطات أعمال البنك. ولمجلس الإدارة دور في تحديد مستويات المخاطر المقبولة، واعتماد السياسة الائتمانية، وتفويض الصلاحيات الائتمانية، وصلاحيات الموافقة على التسهيلات الكبيرة والمراجعة المستمرة للتعرضات الائتمانية القائمة، ومراجعة حالة واتجاهات جودة المحفظة الائتمانية، والتركزات الائتمانية.

ويوضح الرسم البياني أدناه أصول البنك المرجحة وفقاً للمخاطر الائتمانية:

الأصول المرجحة وفقاً للمخاطر الإئتمانية

(بملايين الريالات السعودية)

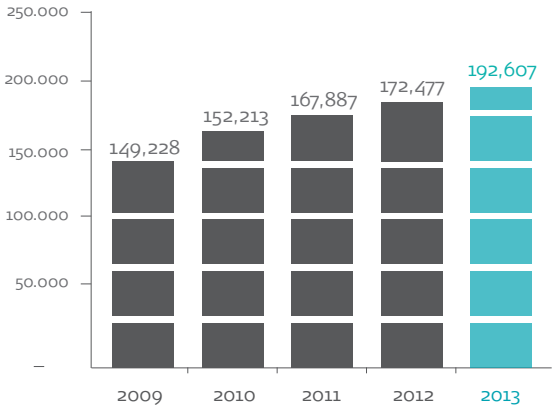

* لأغراض العرض، تم احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي رأس المال والنسب المتصلة بها بتاريخ 31 ديسمبر 2013 باستخدام إطار ومنهجيات محددة حسب متطلبات بازل 3. ولم يتم تعديل احتساب الأرصدة والنسب المقارنة لعام 2012 والأعوام السابقة والمعدة طبقاً لبازل 2.

وعلى المستوى التنظيمي الإداري تقوم لجان الائتمان المختلفة من حيث تشكيلها وصلاحياتها بمراجعة واعتماد التعرضات الائتمانية للبنك ضمن حدود المخاطر والمعايير المطلوبة لتوثيق التسهيلات والإشراف والمتابعة عليها بما في ذلك لجنة الائتمان الرئيسة برئاسة الرئيس التنفيذي للبنك. ويقوم قطاع الائتمان، المستقل عن وحدات الأعمال، بإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.

كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقاريرها إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة عن مراجعاتها الدورية المستمرة للمحفظة الائتمانية ويقوم المراجعون الخارجيون بالمراجعة ويقدمون تقريرهم للجنة المراجعة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية للبنك.

وتقوم لجنة الاستثمار، برئاسة رئيس مجلس الإدارة، بالإشراف على المحافظ الاستثمارية للبنك حسب سياسات توزيع الأصول والمعايير الاستثمارية التي أقرها مجلس الإدارة. كما تحدد لجنة الاستثمار إطار السياسة الاستثمارية وطرق توزيع الأصول الاستثمارية. وتتم مراجعة أداء مدراء المحافظ الاستثمارية من قبل إدارة الاستثمار واستشاريين مستقلين.

ويمكن تصنيف التعرض الائتماني لبنك الرياض إلى فئتين رئيسيتين من المخاطر: مخاطر ائتمان الأفراد، ومخاطر ائتمان غير الأفراد.

مخاطر ائتمان الأفراد تتعلق بعدم سداد التسهيلات الائتمانية مثل التمويل الشخصي، والتمويل العقاري، وبطاقات الائتمان، والمنتجات الأخرى المقدمة للأفراد. ويعتمد قبول مخاطر مصرفية الأفراد على تطبيق معايير ثابتة باستخدام منهجيات قياس محددة منها نظام التقييم. ويتم إعداد مخصصات المحفظة بناءً على سياسة المخصصات في البنك. وفي حال عدم السداد لمدة 180 يوماً من تاريخ الاستحقاق يتم شطب الدين وتحميله على حساب الأرباح والخسائر.

ويتضمن إقراض غير الأفراد التسهيلات المقدمة للشركات، وللبنوك، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة، والتمويل الهيكلي وتمويل المشاريع، وعمليات التأجير، والقروض المشتركة، والضمانات وتسهيلات الجاري مدين.

ويتم رقابة المخاطر الائتمانية للمؤسسات المالية الخارجية والدول ضمن إطار الحدود الائتمانية للدول والمؤسسات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. إذ يوجد بالبنك وحدة مخصصة لتقييم ومراقبة مخاطر ائتمان المؤسسات المالية.

كما تتم إدارة مخاطر ائتمان التسهيلات المقدمة للشركات بالتحقق من تحديد هذه المخاطر في الوقت المناسب، وقياسها، ومعايرتها، ومراقبتها وبرفع التقارير عن حجم التعرض بما يتفق ومعايير البنك للمخاطر الائتمانية واستراتيجية البنك في إدارة القطاعات والمحافظ الائتمانية. كما يتبع البنك سياسة لإدارة مخاطر التركيز الائتماني وحدودها على مستوى كل عميل وعلى مستوى قطاعات السوق وشرائح العملاء. ويتم تغطية الائتمان للأطراف ذوي العلاقة بالضمانات الكافية وفقًا للمتطلبات النظامية، كما تتم مراقبة المخاطر على مستوى كل تسهيل ائتماني للعميل، وإجمالي التعرض للعميل، ومحفظة الإقراض ككل. ويقوم البنك باستخدام نظام آلي متقدم لإدارة التسهيلات وحدود الائتمان للتحقق من اكتمال دورة عمل طلبات الائتمان بدءا من طلب العميل وتأسيس وإدارة الحدود حتى إدارة الضمانات المالية وغير المالية.

يطبق البنك نظامًا متكاملاً للتصنيف الائتماني لعملائه، يستخدم فيه أسلوبي القياس الكمي والنوعي الداخلي والخارجي، فالخارجي (تصنيف المقترض) يقيّم بمعايير كمية ونوعية للتحليل المالي، والداخلي يعتمد على معايير محددة لكل درجة/فئة تصنيف. ويتم توثيق كلا التصنيفين وعرضهما على جهة الصلاحية المناسبة. علماً بأن أي تعديلات في درجة تصنيف العميل يتم اعتمادها من قبل لجنة التصنيف الائتماني ولجنة مراجعة التصنيف الائتماني، وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراقبة التصنيفات وتعديلاتها.

ويستخدم البنك تصنيف ستاندرد أند بورز، وفيتش، وموديز، وكابيتال إنتليجنس باعتبارها وكالات تقييم ائتمان خارجية، وذلك لقياس التعرضات السيادية، وتعرضات البنوك المركزية، والبنوك، وشركات الأوراق المالية، والشركات.

ولا تعتبر الضمانات أبداً بمثابة الأساس لقرار الإقراض لكنها تعد مصدراً بديلاً للسداد في حال عدم نجاح الأعمال وتخضع لسياسة البنك من ناحية القبول والتقييم والتسييل وتتم مراقبة مخاطر الضمانات بشكل دوري.

يتم احتساب المخصصات للقروض المصنفة كديون غير عاملة بشكل ربع سنوي بمعرفة الإدارة المسؤولة والتابعة مباشرةً للرئيس الأول لإدارة المخاطر، ومن ثم عرضها على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للاعتماد. كما تتم مراجعة هذه المخصصات، بصفة ربع سنوية، من قبل إدارة المراجعة الداخلية للبنك ومدقّقي الحسابات الخارجيين. تتكون المخصصات من مخصصات محددة واحتياطي المحفظة. ويتم احتساب المخصصات المحددة للقروض التجارية المصنفة كديون غير عاملة بشكل دوري، بناءً على دراسة تفصيلية لتعرض كل عميل مطروحاً منه القيمة الحاضرة المتوقعة للتحصيلات. كما يتم احتساب الاحتياطي العام لمحفظة الإقراض للديون العاملة التجارية، والأفراد، وبطاقات الائتمان، لتغطية الخسائر المحتملة في المحفظة وفق آلية محددة تأخذ في الاعتبار تصنيف الديون ونسب التحوط التي تعكس مستويات التعثر المحتملة في كل فئة من المحفظة.

2. مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة المعرّضة للمخاطر (VAR)، القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

ويصوّر الرسم البياني أدناه أصول البنك المرجحة وفقاً لمخاطر السوق:

الأصول المرجحة وفقاً لمخاطر السوق

(بملايين الريالات السعودية)

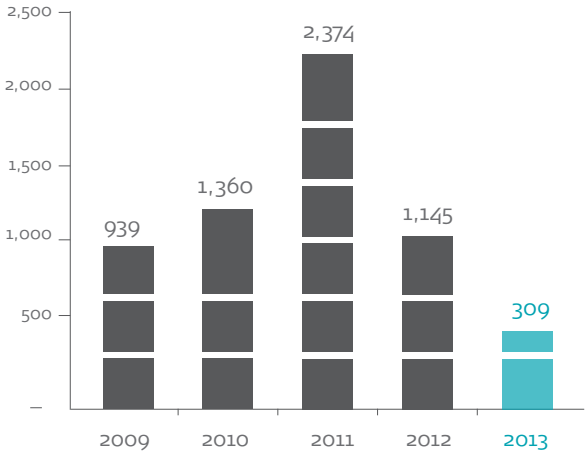

* لأغراض العرض، تم احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي رأس المال والنسب المتصلة بها بتاريخ 31 ديسمبر 2013 باستخدام إطار ومنهجيات محددة حسب متطلبات بازل 3. ولم يتم تعديل احتساب الأرصدة والنسب المقارنة لعام 2012 والأعوام السابقة والمعدة طبقاً لبازل 2.

تتم مراقبة مراكز البنك يومياً والمعتمد حدودها من مجلس الإدارة. كما يستخدم البنك استراتيجيات التحوط للتأكد من الحفاظ على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة. ويقوم البنك بإدارة التعرض لتأثيرات التذبذب في أسعار صرف العملة الأجنبية السائدة على مركزه المالي والتدفقات النقدية بما في ذلك قيام مجلس الإدارة بوضع حدود على مستوى التعرض للعملة. وللحد من مخاطر السيولة يقوم البنك بتنويع مصادر التمويل والاحتفاظ بمستوى نقدي أو أوراق مالية شبه نقدية وأوراق مالية قابلة للتسييل.

3. المخاطر التشغيلية:

تركز استراتيجية البنك للمخاطر التشغيلية على التأكد من حماية البنك ضد المخاطر التشغيلية الرئيسية والتأكد من أن الخسائر المتكبدة نتيجة لهذه المخاطر في حدها الأدنى. وقد طور البنك أطر وسياسات وإجراءات عمل لتحديد هذه المخاطر على مستوى البنك والحد من تأثيراتها وتشرف على إدارة هذه المخاطر إدارة مركزية متخصصة تقوم بمراقبة تأثير كافة المخاطر التشغيلية ورفع التقارير الشهرية إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام برئاسة الرئيس التنفيذي. بالإضافة إلى تقارير نصف سنوية للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس إدارة البنك. كما تتضمن إدارة المخاطر التشغيلية إدارة لمكافحة الاحتيال وأخرى لمراقبة عمليات غسيل الأموال وذلك بهدف حماية البنك من المخاطر التشغيلية المحتملة من عمليات الاحتيال و/أو غسيل الأموال.

ويمثّل الرسم البياني أدناه أصول البنك المرجحة بحسب المخاطر التشغيلية:

الأصول المرجحة وفقاً للمخاطر التشغيلية

(بملايين الريالات السعودية)

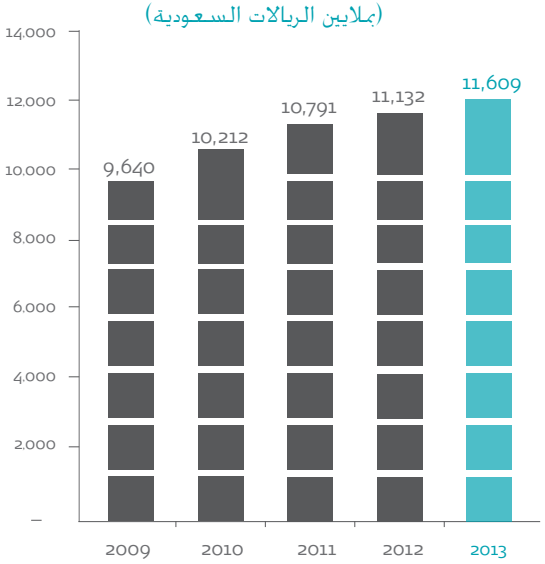

* لأغراض العرض، تم احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي رأس المال والنسب المتصلة بها بتاريخ 31 ديسمبر 2013 باستخدام إطار ومنهجيات محددة حسب متطلبات بازل 3. ولم يتم تعديل احتساب الأرصدة والنسب المقارنة لعام 2012 والأعوام السابقة والمعدة طبقاً لبازل 2.

4. المخاطر الأخرى

يتبع البنك استراتيجيات متكاملة لإدارة ومتابعة ورقابة المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر تركّز الائتمان ومخاطر أسعار الخدمة البنكية في المحفظة المصرفية، ومخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر دورة الأعمال ومخاطر التسويات، حيث تركز هذه الاستراتيجيات على الحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر ويقوم البنك بتوفير رأس المال الكافي لمواجهة هذه المخاطر.

كما يقوم البنك بعمل اختبارات الجهد (التحمل) متبعاً المعايير والقواعد الخاصة بتطبيق هذه الاختبارات لشتى أنواع المخاطر بكافة نواحي الأنشطة المصرفية التي يزاولها البنك.

07

الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية

طلال إبراهيم القضيبي
الرئيس التنفيذي

عبدالعزيز صالح الفريح
الرئيس التنفيذي المساعد

ثالب علي الشمراني
نائب الرئيس التنفيذي
الرئيس الأول لإدارة المخاطر

عبدالعزيز صالح المالكي
نائب الرئيس التنفيذي
الخزانة والاستثمار

عادل أحمد بن الشيخ
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الأفراد

أحمد يحيى الطيب
نائب الرئيس التنفيذي
إدارة المخاطر

أسامة عبدالباقي بخاري
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الشركات

عدنان صالح الجويان
نائب الرئيس التنفيذي
الموارد البشرية

رياض عتيبي الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي
العمليات

ماجد عبدالرحمن القويز
نائب الرئيس التنفيذي
الإئتمان

محمد عبدالعزيز الربيعة
نائب الرئيس التنفيذي
التسويق

هاني عبدالله أبو النجا
نائب الرئيس التنفيذي
الفروع

عائض محمد الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي المكلّف
تقنية المعلومات

الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية

الإدارة العامة

طريق الملك عبدالعزيز، صندوق بريد 22622، الرياض 11416، المملكة العربية السعودية
هاتف: 401-3030 (011)، فاكس: 404-0090 (011)
موقعنا على الإنترنت: www.riyadbank.com

الإدارات الإقليمية

المنطقة الوسطى
شارع الملك فيصل
ص.ب 229 – الرياض 11411
هاتف: 4113333 (011)
فاكس: 4112962 (011)

المنطقة الشرقية
شارع الملك سعود
ص.ب 274 – الدمام 31411
هاتف: 833-5733 (013)
فاكس: 832-6559 (013)

المنطقة الغربية
شارع الستين
ص.ب 9324 – جدة 21413
هاتف: 651-3333 (012)
فاكس: 651-2866 (012)

الفروع الدولية

لندن
بنك الرياض فرع لندن
دار بنك الرياض
B17 شارع كورزون
لندن W1J 5HX
هاتف: 783-09000 (20)
فاكس: 749-31668 (20)
Swift: RIBLGB2L

هيوستن
بنك الرياض / وكالة هيوستن
440 شارع لويزيانا سويت 1050
هيوستن تكساس U.S.A 77002
هاتف: 331-2001 (713)
فاكس إدارة العمليات:
331-2043 (713)
فاكس الإئتمان/التسويق:
331-2045 (713)

سنغافورة
بنك الرياض/ المكتب التمثيلي
3 شارع فيليب 3-12
رويال جروب بيلدنج
سنغافورة 048693
هاتف: 6536-4492 (65)
فاكس: 6536-4493 (65)

المدراء الإقليميون

ابراهيم فايز الشهري
المدير الإقليمي للمنطقة الشرقية

ياسر عبدالرحمن البابطين
المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى

نايف منصور شلبي
المدير الإقليمي المكلف للمنطقة الغربية

riyadbank.com

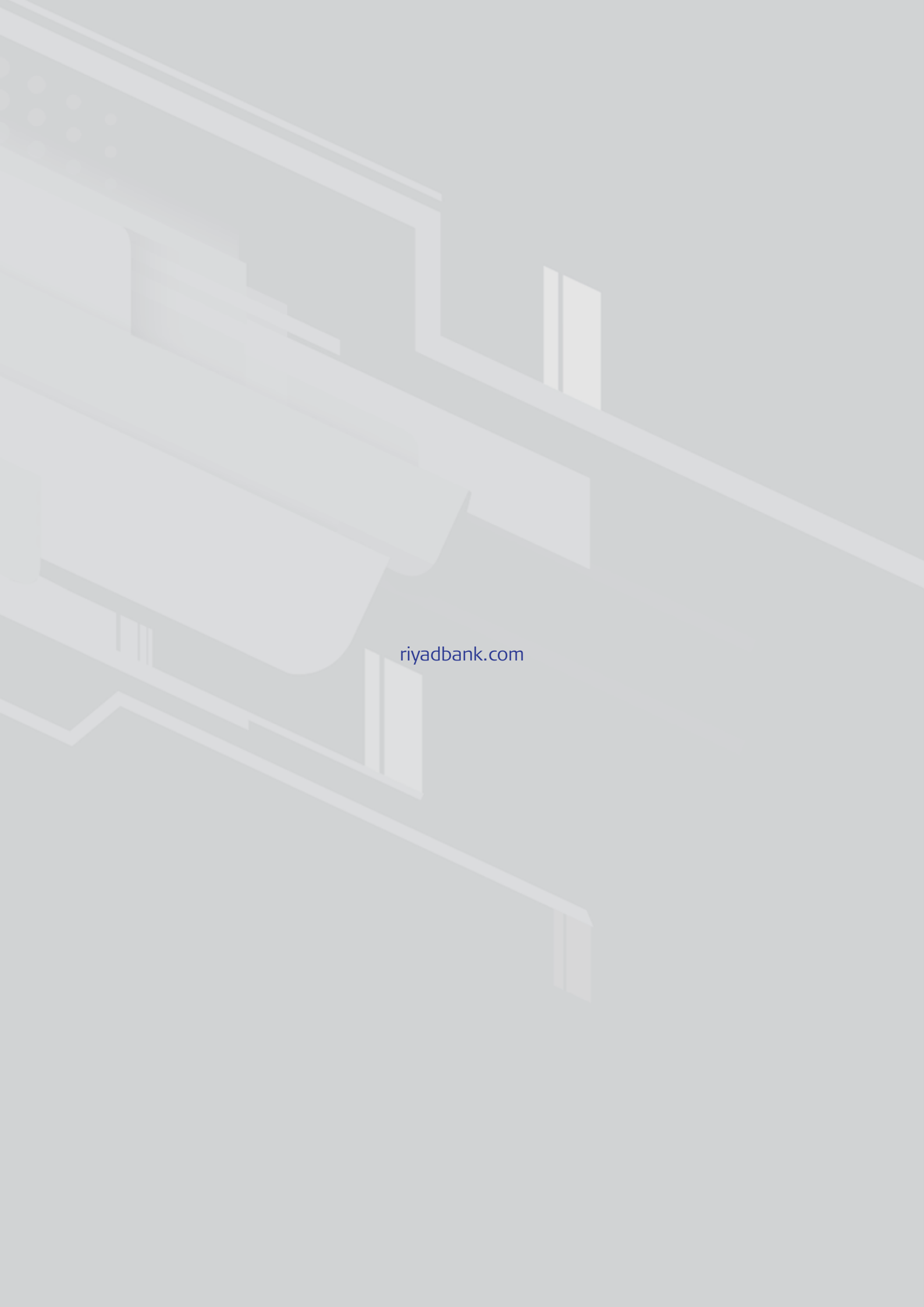

riyadbank.com